حولية الأمم المتحدة
مستخلص الحولية

بالعربية

مستخلص

المجلد 57

بالعربيـة

مستخلص

يشتمل مستخلص حولية الأمم المتحدة على مقدمات فصول الحولية، إلى جانب تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، عن كل سنة من السنوات المعنية.

إخلاء مسؤولية:
فيما عدا تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، هذه الترجمة ليست رسمية ولم يتم إعدادها من قبل موظفي الأمم المتحدة، بل هي ترجمة غير رسمية أعدّها مترجمون متطوعون تابعون لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة ويعملون عبر الإنترنت مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام من أجل تمكين القراء الناطقين باللغة العربية من الاستفادة من حولية الأمم المتحدة.

المحتويات

مقدمة من إعداد الأمين العام بان كي–مون **v**

نبذة عن طبعة الحولية لعام 2003 **xvi**

اختصارات تستخدم على نحو شائع في الكتاب السنوي **xvii**

مذكرة إيضاحية للوثائق **xviii**

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة **10**

الجزء الأول: قضايا سياسية وأمنية

1. السلم والأمن الدوليين **47**

تعزيز السلم والأمن الدوليين، 48: متابعة مؤتمر قمة الألفية لعام 2000، 48؛ منع الصراعات، 49؛ صنع وبناء السلام 57؛ البعثات السياسية وبعثات بناء السلام في عام 2003، 60؛ قائمة المكاتب السياسية وبناء السلام لعام 2003، 60؛ **تهديدات للسلم والأمن الدوليين، 63**: الإرهاب الدولي، 63. **عمليات حفظ السلام، 71**: الجوانب العامة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، 71؛ الاستعراض الشامل لعمليات حفظ السلام، 78؛ عمليات في عام 2003، 79؛ لائحة بعمليات عام 2003، 80؛ الجوانب المالية والإدارية لعمليات حفظ السلام، 82؛ **مسائل أخرى لحفظ السلام، 99**.

2. أفريقيا **102**

تعزيز السلم في أفريقيا، 104. **وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى**، 107: **جمهورية الكونغو الديمقراطية**، 113؛ **بوروندي**، 115؛ رواندا، 154؛ جمهورية أفريقيا الوسطى، 155. **غرب أفريقيا، 159**: كوت ديفوار، 165؛ ليبيريا، 184؛ سيراليون، 210؛ غينيا – بيساو، 223؛ **القرن الأفريقي، 229**: إريتريا – إثيوبيا، 223؛ الصومال، 241؛ السودان، 265. **شمال أفريقيا، 257**: الصحراء الغربية، 257؛ الجمهورية العربية الليبية، 257. **جنوب أفريقيا، 259**: أنغولا، 269. **أسئلة أخرى**، 271: التعاون بين الاتحاد الأفريقي ومنظومة الأمم المتحدة، 271.

3. الأمريكتان **273**

أمريكا الوسطى، 273: غواتيمالا، 278. **هايتي، 284**: تمويل البعثات، 285. **أسئلة أخرى، 285**: كولومبيا، 285؛ كوبا – الولايات المتحدة، 274؛ السلفادور – هندوراس، 286.

4. آسيا والمحيط الهادئ **288**

أفغانستان، 289: الوضع في أفغانستان، 290؛ بعثة مجلس الأمن، 302، العقوبات، 311. **العراق، 315**: لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، 316؛ ادعاءات أسلحة الدمار الشامل، 322؛ **العراق – الكويت، 333**: الأسلحة وما يتصل بها من جزاءات، 361؛ برنامج النفط مقابل الغذاء، 362؛ لجنة وصندوق الأمم المتحدة للتعويضات، 369؛ قضايا أخرى، 370. **تيمور – ليشتي، 370**: تمويل عمليات الأمم المتحدة، 381. **مسائل أخرى، 385**: كمبوديا، 385؛ الهند – باكستان، 391؛ مسألة كوريا، 391؛ بابوا غينيا الجديدة، 392؛ جزر سليمان، 392؛ طاجيكستان، 396؛ تركيا، 396؛ الإمارات العربية المتحدة–إيران، 396.

5. أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط **398**

يوغوسلافيا السابقة، 398: عمليات الأمم المتحدة، 398. **البوسنة والهرسك، 399**: تنفيذ اتفاق السلام، 399؛ بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، 409. **صربيا والمونتينيغرو، 411**: الحالة في كوسوفو، 411. **جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، 430. جورجيا، 430**: بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، 430؛ علاقات جورجيا والاتحاد الروسي، 443. **أرمينيا وأذربيجان، 443. قبرص، 445**: بعثة المساعي الحميدة، 446؛ قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، 451. **قضايا أخرى، 455**: تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، 445؛ الاستقرار والتنمية في جنوب شرق أوروبا، 446.

6. الشرق الأوسط **457**

عملية السلام، 458: الوضع العام، 458؛ الأراضي الفلسطينية المحتلة، 459. **قضايا متعلقة بفلسطين، 496**: **الجوانب العامة، 496**؛ المساعدة المقدمة للفلسطينيين، 503؛ الأونروا، 506. **عمليات حفظ السلام، 516**: لبنان، 516؛ الجمهورية العربية السورية، 522.

7. نزع السلاح **529**

دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، 529: آليات الأمم المتحدة، 529. **نزع السلاح النووي، 532**: مؤتمر نزع السلاح، 532؛ هيئة نزع السلاح، 535؛ استفتاح واتفاقات ثنائية وتدابير أحادية أخرى، 535؛ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، 547؛ حظر استخدام الأسلحة النووية، 548؛ الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، 552؛ النفايات المشعة، 553؛ المناطق الخالية من الأسلحة النووية 556. **الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والكيميائية، 558**: الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية)، 558؛ الأسلحة الكيميائية، 560. **الأسلحة التقليدية، 562**: برنامج العمل بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، 562؛ الاتفاقية المتعلقة بالأسلحة والبروتوكولات التقليدية المفرطة الضرر، 565؛ نزع السلاح العملي، 567؛ الشفافية، 568؛ الألغام المضادة للأفراد، 571. **النهج الإقليمية والنهج الأخرى لإزالة الأسلحة، 573**: أفريقيا، 573؛ آسيا والمحيط الهادئ، 575؛ أوروبا، 575؛ أمريكا اللاتينية، 577. **قضايا نزع سلاح أخرى، 579**: الإرهاب، 579؛ أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل، 581؛ التعددية في نزع السلاح وعدم الانتشار، 581؛ منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، 582؛ نزع السلاح والتنمية، 584؛ اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح، 584. **دراسات، معلومات وتدريب، 585**.

8. قضايا سياسية وأمنية أخرى **592**

الجوانب العامة للأمن الدولي، 592: دعم الديمقراطيات، 592. **الجوانب الإقليمية للسلم والأمن الدوليين، 592**: **جنوب المحيط** الأطلسي، 595؛ المحيط الهندي، 596. **القضاء على الاستعمار، 597**: عقد القضاء على الاستعمار، 598؛ بورتوريكو، 608؛ الأقاليم قيد الاستعراض، 609. **المعلومات، 622**: المعلومات العامة للأمم المتحدة، 622؛ المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي، 639؛ دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح، 640. **الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، 641**: تنفيذ توصيات اليونيسبيس الثالث، 641؛ اللجنة الفرعية العلمية والتقنية، 642؛ اللجنة الفرعية القانونية، 645. **آثار الإشعاع الذري، 650**.

الجزء الثاني: حقوق الإنسان

1. تعزيز حقوق الإنسان **655**

آليات الأمم المتحدة، 655: لجنة حقوق الإنسان، 655؛ اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، 657؛ مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 660. تعزيز العمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان، 660. **أدوات حقوق الإنسان، 667**: الجوانب العامة، 667؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكولين الاختياريين، 669؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 670؛ اتفاقية مناهضة التمييز العنصري، 673؛ اتفاقية مناهضة التعذيب، 674؛ اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري، 675؛ اتفاقية حقوق الطفل، 675؛ اتفاقية العمال المهاجرين، 676؛ اتفاقية الإبادة الجماعية، 677. **أنشطة أخرى، 677**: متابعة المؤتمر العالمي لعام 1993، 677؛ الخدمات الاستشارية والتعاون التقني، 678؛ الإعلام والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، 686؛ الأطفال وثقافة السلام، 689؛ المؤسسات الوطنية والترتيبات الإقليمية، 691؛ التعاون مع هيئات حقوق الإنسان، 694.

2. حماية حقوق الإنسان **694**

العنصرية والتمييز العنصري، 695: العقد الثالث لمناهضة العنصرية، 695. **الأشكال الأخرى للتعصب، 710**: التحيز الثقافي، 710؛ التمييز ضد الأقليات، 712؛ التعصب الديني، 717. **الحقوق المدنية والسياسية، 720**: الحق في تقرير المصير، 720؛ إقامة العدل، 724؛ الحق في الديمقراطية، 736؛ قضايا أخرى، 739. **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 752**: الحق في التنمية، 752؛ الفساد، 764؛ الفقر المدقع، 764؛ الحق في الغذاء، 766؛ الحق في السكن اللائق، 768؛ الحق في التعليم، 770؛ الشواغل البيئية والعلمية، 771؛ الحق في الصحة البدنية والعقلية، 772؛ الرق والقضايا ذات الصلة، 776؛ المجموعات المستضعفة، 777.

3. انتهاكات حقوق الإنسان **808**

الجوانب العامة، 808. **أفريقيا، 808**: بوروندي، 808؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية، 809؛ ليبيريا، 814؛ سيراليون، 814؛ الصومال، 814؛ السودان، 814؛ زمبابوي، 814. **الأميركتان، 814**: كولومبيا، 814؛ كوبا، 815؛ هايتي، 816. **آسيا والمحيط الهادئ، 816**: أفغانستان، 816؛ كمبوديا، 816؛ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، 816؛ إيران، 817؛ العراق، 818؛ ميانمار، 819؛ تيمور – ليشتي، 823؛ تركمانستان، 823. **أوروبا، 824**: بيلاروسيا، 824؛ قبرص، 824؛ الاتحاد الروسي، 824. **الشرق الأوسط، 825**: لبنان، 825؛ الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل، 825.

الجزء الثالث: قضايا اقتصادية واجتماعية

1. السياسة الإنمائية والتعاون الاقتصادي الدولي 831

العلاقات الاقتصادية الدولية، 832: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي، 832؛ التنمية المستدامة، 838؛ القضاء على الفقر، 848؛ تسخر العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، 864. **السياسات الإنمائية والاجتماعية، 862. سياسة التنمية والإدارة العامة، 864**: لجنة السياسات الإنمائية، 864؛ الإدارة العامة، 865. **البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية، 867**: أقل البلدان نموا، 867؛ البلدان النامية الجزرية، 871؛ البلدان النامية غير الساحلية، 875.

2. الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية 879

أنشطة على صعيد المنظومة، 879. التعاون التقني من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 890: المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي / صندوق الأمم المتحدة للسكان، 891؛ الأنشطة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 893؛ تخطيط البرامج وإدارتها، 897؛ التمويل 902. **تعاون تقني آخر، 904**: أنشطة الأمم المتحدة، 904؛ صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، 905؛ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، 906؛ متطوعو الأمم المتحدة، 910؛ التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، 910؛ صندوق الأمم المتحدة للتنمية الرأسمالية، 914.

3. المساعدات الإنسانية والمساعدات الاقتصادية الخاصة 915

المساعدات الإنسانية، 915: التنسيق، 915؛ تعبئة الموارد، 922؛ الخوذ البيضاء، 922؛ إزالة الألغام، 923؛ الأنشطة الإنسانية، 927. **المساعدة الاقتصادية الخاصة، 937**: الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، 937؛ 950. **الإغاثة في حالة الكوارث، 954**: التعاون الدولي، 955؛ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، 957؛ المساعدة في حالات الكوارث، 961.

4. التجارة الدولية والتمويل والنقل 965

التجارة الدولية، 915: السياسة التجارية، 972؛ تشجيع وتيسير التجارة، 947؛ السلع، 977. **التمويل، 980**: السياسة المالية، 980؛ تمويل التنمية، 987؛ الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة، 990. **النقل، 993**: النقل البحري، 993؛ نقل البضائع الخطرة، 993. **قضايا الأونكتاد المؤسسية والتنظيمية، 995**: الأعمال التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر، 998؛ الأمين العام للأونكتاد، 998.

5. الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية 999

التعاون الإقليمي، 999. أفريقيا، 1001: الاتجاهات الاقتصادية، 1002؛ الأنشطة في عام 2003، 1002. **آسيا والمحيط الهادئ، 1007**: الاتجاهات الاقتصادية، 1007؛ الأنشطة في عام 2003، 1008؛ المسائل البرنامجية والتنظيمية، 1014. **أوروبا، 1016**: الاتجاهات الاقتصادية، 1016؛ الأنشطة في عام 2003، 1017؛ الأنشطة العملية 1017. **أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،**

1020: الاتجاهات الاقتصادية، 1020؛ الأنشطة في عام 2003، 1020. **غرب آسيا، 1024**: الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية، 1025؛ الأنشطة في عام 2003، 1026؛ المسائل البرنامجية والتنظيمية، 1028.

6. الطاقة والموارد الطبيعية ورسم الخرائط **1030**

الطاقة والموارد الطبيعية، 1030: الطاقة، 1030؛ الموارد الطبيعية، 1033. **رسم الخرائط، 1035**.

7. البيئة والمستوطنات البشرية **1036**

البيئة، 1036: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 1036؛ الاتفاقيات والآليات الدولية، 1048؛ الأنشطة البيئية، 1055. **المستوطنات البشرية، 1074**: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لعام 1996 (الموئل الثاني) ودورة الجمعية العامة الاستثنائية لعام 2001، 1074؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 1078؛ مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، 1084.

8. السكان **1085**

متابعة مؤتمر السكان والتنمية لعام 1994، 1085. صندوق الأمم المتحدة للسكان، 1089. الأنشطة السكانية الأخرى، 1094.

9. السياسة الاجتماعية ومنع الجريمة وتنمية الموارد البشرية **1096**

السياسة الاجتماعية والقضايا الثقافية، 1096: التنمية الاجتماعية، 1096؛ الأشخاص ذوو الإعاقة، 1105؛ التنمية **الثقافية، 1109. منع الجريمة والعدالة الجنائية، 1116**: لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، 1116؛ برنامج منع الجريمة، 1119؛ الجريمة عبر الوطنية، 1125؛ الفساد، 1126؛ استراتيجيات منع الجريمة، 1149؛ معايير الأمم المتحدة وقواعدها، 1155. **تنمية الموارد البشرية، 1158**: معاهد البحوث والتدريب التابعة للأمم المتحدة، 1160.

10. النساء **1164**

متابعة المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة وبيجين + 5، 1164. آليات الأمم المتحدة، 1190: اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، 1190؛ لجنة وضع المرأة، 1192؛ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، 1193؛ المعهد الدولي للبحث والتدريب، 1194.

11. الأطفال والشباب والأشخاص المسنون **1202**

الأطفال، 1202: متابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل لعام 2002، 1202؛ **صندوق الأمم المتحدة للطفولة**، 1203. **الشباب، 1214. الأشخاص المسنون، 1218**: متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة لعام 2002، 1218.

12. اللاجئون والمشردون **1222**

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 1222: السياسات البرنامجية، 1222؛ المسائل المالية والإدارية، 1227. **حماية**

اللاجئين ومساعدتهم، 1229: قضايا الحماية، 1229؛ تدابير المساعدة، 1230؛ الأنشطة الإقليمية، 1232.

13. الصحة والغذاء والتغذية **1243**

الصحة، 1243: الوقاية من الإيدز والسيطرة عليه، 1243؛ التبغ، 1251؛ مبادرة دحر الملاريا، 1251؛ الحصول على الدواء، 1253؛ متابعة مؤتمر قمة الألفية، 1255؛ السلامة على الطرق، 1257. **الأغذية والزراعة، 1259**: المعونة الغذائية، 1260؛ الأمن الغذائي، 1260. التغذية، 1261.

14. المراقبة الدولية للمخدرات **1262**

متابعة الدورة الاستثنائية العشرين، 1262. الاتفاقيات، 1267: الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، 1270. **حالة المخدرات العالمية، 1271. عمل الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، 1279**: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 1279؛ لجنة المخدرات، 1282؛ تعزيز آليات الأمم المتحدة، 1288.

15. الإحصاءات **1289**

عمل اللجنة الإحصائية، 1289: الإحصاءات الاقتصادية، 1290؛ الإحصاءات السكانية والاجتماعية، 1293؛ الأنشطة الإحصائية الأخرى، 1294.

الجزء الرابع: قضايا قانونية

1. محكمة العدل الدولية **1299**

العمل القضائي للمحكمة، 1299؛ قضايا أخرى، 1309.

2. المحاكم والهيئات القضائية الدولية **1310**

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، 1310: دوائر المحكمة، 1310؛ القضاة المخصصون، 1315؛ مكتب المدعي العام، 1316؛ قلم المحكمة، 1317؛ التمويل، 1317. **المحكمة الدولية لرواندا، 1320**: دوائر المحكمة، 1320؛ مكتب المدعي العام، 1325؛ قلم المحكمة، 1325؛ التمويل، 1326. **أداء المحكمتين، 1329**: مكتب المدعي العام، 1329؛ تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، 1331.

3. الجوانب القانونية للعلاقات السياسية الدولية **1508**

إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، 1332. لجنة القانون الدولي، 1334: المسؤولية الدولية، 1336؛ الأعمال الانفرادية للدول، 1336؛ مسؤولية المنظمات الدولية، 1336؛ تجزئة القانون الدولي، 1336؛ الموارد الطبيعية المشتركة 1337. **علاقات الدولة الدولية والقانون الدولي،**

1337: حصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية، 1337؛ الإرهاب الدولي، 1338؛ سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها 1340. **العلاقات الدبلوماسية، 1343**: حماية البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين، 1343. المعاهدات والاتفاقيات، 1343.

4. قانون البحار **1346**

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، 1346: المؤسسات التي أنشأتها الاتفاقية، 1352؛ التطورات الأخرى المتعلقة بالاتفاقية، 1354؛ شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، 1362.

5. مسائل قانونية أخرى **1363**

المنظمات الدولية والقانون الدولي، 1363: تعزيز دور الأمم المتحدة، 1363؛ برنامج الأمم المتحدة لتدريس القانون الدولي ودراسته، 1369؛ العلاقات بين البلد المضيف، 1371. **القانون الدولي، 1374**: القانون الدولي لأخلاقيات علم الأحياء، 1374. **القانون الاقتصادي الدولي، 1374**: القانون التجاري الدولي، 1374.

الجزء الخامس: المسائل المؤسسية والإدارية ومسائل الميزانية

1. تعزيز وإعادة هيكلة الأمم المتحدة **1383**

برنامج الإصلاح، 1383: الجوانب العامة، 1383؛ جدول أعمال التغيير، 1384؛ تنفيذ إعلان الألفية، 1384؛ الإصلاح الإداري والرقابة، 1386. **الجهاز الحكومي الدولي، 1388**.

2. تمويل وبرمجة الأمم المتحدة **1393**

الوضع المالي، 1393. ميزانية الأمم المتحدة، 1393: إصلاح عمل الميزانية والإدارة المالية، 1393؛ ميزانية عامي 2002-2003، 1396؛ برنامج مخطط الميزانية للعامين 2004-2005، 1399. **الاشتراكات، 1422**: التقييمات، 1423. **الحسابات والتدقيق، 1428**: التنسيق بين الإدارة والميزانية، 1429. **تخطيط البرامج، 1429**: الخطة المتوسطة الأجل، 1429؛ أداء البرنامج، 1430.

3. موظفو الأمم المتحدة **1431**

شروط الخدمة، 1431: لجنة الخدمة المدنية الدولية، 1431؛ قضايا الأجور، 1433؛ قضايا أخرى متعلقة بالأجور، 1435. **شؤون الموظفين الأخرى، 1439**: سياسات شؤون الموظفين، 1439؛ الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، 1457؛ المسائل المتعلقة بالسفر، 1458؛ إقامة العدل، 1459.

4. المسائل المؤسسية والإدارية **1462**

الأجهزة المؤسسية، 1462: الجمعية العامة، 1462؛ مجلس الأمن، 1465؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 1465. **التنسيق والرصد والتعاون، 1466**: الآليات المؤسسية، 1466؛ مسائل أخرى تتعلق بالتنسيق، 1467. **الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، 1474**: طلبات التحويل إلى وكالة الأمم المتحدة المتخصصة، 1474؛ مركز المراقب، 1479؛ مشاركة المنظمات في عمل الأمم المتحدة 1480. **المؤتمرات واللقاءات، 1481**. **نظم معلومات الأمم المتحدة، 1492**. **مسائل أخرى، 1495**: الخدمات المشتركة، 1495؛ مباني الأمم المتحدة وممتلكاتها، 1500؛ الأمن، 1501.

الجزء السادس: المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة بالأمم المتحدة

1. الوكالة الدولية للطاقة الذرية **1505**

2. منظمة العمل الدولية **1508**

3. منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة **1510**

4. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة **1512**

5. منظمة الصحة العالمية **1514**

6. البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية) **1516**

7. مؤسسة التمويل الدولية **1518**

8. صندوق النقد الدولي **1520**

9. منظمة الطيران المدني الدولي **1522**

10. الاتحاد البريدي العالمي **1524**

11. الاتحاد الدولي للاتصالات **1525**

12. المنظمة العالمية للأرصاد الجوية **1527**

13. المنظمة البحرية الدولية **1529**

14. المنظمة العالمية للملكية الفكرية **1530**

15. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية **1532**

16. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية **1533**

17. منظمة التجارة العالمية **1535**

الملحقات

1. قائمة الأمم المتحدة **1539**

2. ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية **1541**

3. هيكلية الأمم المتحدة 1556

4. جداول أعمال هيئات الأمم المتحدة الرئيسية في عام 2003 1570

5. مراكز الأمم المتحدة للمعلومات 1581

الفهارس

استخدام فهرس المواضيع 1586

فهرس المواضيع 1587

فهرس القرارات والمقررات 1625

فهرس بيانات مجلس الأمن الرئاسية لعام 2003 1629

كيفية الحصول على مجلدات الحولية 1630

الفصل الأول

مقدمة

1 - هذا هو تقريري السنوي السابع عن أعمال الأمم المتحدة. ويعاود التقرير استعراض ما أنجزته المنظمة خلال السنة الماضية وكيف كانت استجابتها للتبعات الجسيمة المطلوبة منها. وتأتي فصول هذا التقرير شاهدا على العدد المتزايد والنطاق المتسع للمهام التي تضطلع بها المنظمة في مجالات شتى ومنها مثلا السلم والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمساعدة الإنسانية، والقانون الدولي، وحقوق الإنسان والبيئة. وقد أحرزت المنظمة تقدما طيبا في مجالات كثيرة ولكن ثمة ميادين مهمة أخرى تقتضي مزيدا من الوقت حتى تتحقق فيها الأهداف المنشودة.

2 - ولا شك أنها كانت سنة صعبة في مجال السلم والأمن بالنسبة للأمم المتحدة. فقد جاءت الحرب في العراق بمثابة اختبار قاس لمبدأ الأمن الجماعي ولمدى صلابة المنظمة. وقلما شهدت السنوات الثماني والخمسون من تاريخ المنظمة مثل هذه التنبؤات القاتمة التي تكهنت بالمصير الذي ينتظر الأمم المتحدة. على أن الأمم المتحدة ستخرج أصلب عودا إذا ما توصلنا إلى تقدير محسوب لما حدث وإذا ما تأملنا في نوعية المنظمة التي نريدها في المستقبل وبدأنا نتخذ التغييرات اللازمة في هذا الشأن.

3 - وفي 19 آب/أغسطس 2003، تعرض مقر الأمم المتحدة في العراق إلى هجوم وحشي مبيَّت، بل كان أشد ما تعرضت له الأمم المتحدة على مر تاريخها إذ جاء متعمدا وبالغ الفظاعة وفي غماره تعرض لقتل وحشي ممثلي الشخصي سيرجيو فييرا دي ميللو وغيره من أخلص العاملين في خدمة الأمم المتحدة فضلا عن إصابة الكثيرين منهم بجراح. وأود في هذا الصدد أن أشيد بهم جميعا على شجاعتهم وعلى إخلاصهم الملتزم بالمثل العليا للأمم المتحدة. كما أود أن أعرب عن خالص مواساتي العميقة والقلبية لأحبائهم. إن هؤلاء المتطرفين الذين قتلوا زملاءنا إنما ارتكبوا جريمة، لا في حق الأمم المتحدة وحدها ولكن في حق العراق نفسه.

4 - ولقد ظلت الأمم المتحدة خلال العام الماضي تضطلع بعمليات سلام في كثير من أنحاء العالم، بما في ذلك أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوسوفو، وسيراليون، وتيمور — ليشتي. وفي ليبريا، تعمل القوة المتعددة الجنسيات التي أذن بها مجلس الأمن في المساعدة على استعادة الأمن والاستقرار، وسوف تحل محلها في الوقت المناسب قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن اتفاقات السلام في حد ذاتها لا تشكل سوى الخطوة الأولى في إحلال سلام دائم وفي تحقيق الرخاء للمجتمعات

التي تكون قد عصفت بها ويلات الحرب وهي المجتمعات التي أصبحت تعاني تمزقا صاعقا في العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين الجماعات والأفراد. ومن ثم فإن إقامة، أو إعادة بناء مجتمع مدني بات يشكل التزاما جوهريا طويل الأجل وأصبح أمرا لا غنى عنه لإقرار الديمقراطية وتعزيز دعائمها، إذ ينبغي غرس المؤسسات والمبادئ الديمقراطية في تربة مجتمع مدني قادر على الاستمرار بذاته. وعلى البلدان التي تخرج الآن من غمار الصراع الأهلي أن تجد لنفسها مساراتها نحو الحكم ذي الطابع الإنساني وصوب المصالحة الوطنية وإن كان هذا الأمر يتطلب تقديم مساعدة دولية في كثير من الأحيان.

5 - وما زال المجتمع الدولي يتخذ إجراءات لمكافحة الإرهاب الدولي وخاصة في ضوء الهجمات الجديدة التي شُنت على إندونيسيا والمغرب والاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية وعلى مواقع أخرى. ومع ذلك لا ينبغي التضحية بحقوق الإنسان في غمار الكفاح ضد الإرهاب الدولي. وفضلا عن ذلك، فإذا كانت الصلة بين الفقر ومعاناة المظالم وبين الإرهاب لا تعدو أن تكون صلة غير مباشرة ولا تشكل مبررا للإرهاب، فإن هذه الصلات غير المباشرة ينبغي رغم هذا كله أن تؤخذ في الاعتبار لدى وضع الاستراتيجيات الرامية إلى التقليل من وقوع أحداث إرهابية. كما أن تعزيز التدابير التي من شأنها تخفيف حدة الفقر والتصدي للمظالم ودعم سبل الحكم الرشيد وبناء التسامح أمور لا غنى عنها لتحقيق هذه الغاية، فضلا عن كونها أمورا مطلوبة في حد ذاتها. ومن أجل الحفاظ على تحالف عالمي بحق مناهض للإرهاب يظل العالم كله بحاجة إلى أن يرى التقدم متواصلا على الجبهات الأخرى في الكفاح من أجل نظام عالمي يقوم على أسس الإنسانية والعدالة.

6 - وما زال نزع السلاح، بما في ذلك القضاء على أسلحة الدمار الشامل، يشكل أولوية رئيسية للمجتمع الدولي. وقد جاءت التطورات الأخيرة لتؤكد الخطر المحتمل الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل عندما تقع في أيدي الإرهابيين. وتحتاج المعايير العالمية القائمة لنزع السلاح فيما يتصل بأسلحة الدمار الشامل، إلى تعزيز وحماية بسبب ما طرأ من تآكل على بنيتها. كما أن نزع السلاح يتطلب تعاونا متعدد الأطراف وذلك أمر لا يمكن التوصل إليه إلا في ظل مناخ من الثقة.

7 - وفيما تقتضي التحديات الفورية والعاجلة للسلم والأمن يقظة متواصلة، فمن المهم كذلك ألا يكون من شأنها صرف الاهتمام عما نقوم به من العمل في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وثمة هوة واسعة

تفصل في الوقت الحالي بين شعار الإدماج وحقيقة الإقصاء. ولن تجدي جهودنا من أجل السلام فتيلا إلا إذا استطعنا أن نبدأ في ردم هذه الهوة من خلال إحراز تقدم حقيقي لصالح أفقر بلدان العالم. كما أن جهودنا لاحتواء وحل الصراعات لا ينبغي أن تؤدي إلى استنفاد مواردنا الموجهة للمعارك الأخرى التي نخوضها في طول العالم وعرضه لحماية اللاجئين والمشردين ولمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيره من الأمراض ولتعزيز التنمية المستدامة.

8 - وقد جاء اندلاع المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس) بمثابة تذكرة موضوعية بمدى انكشاف العالم أمام المرض فضلا عن الأخطار الناجمة عن سرعة انتشاره عبر الحدود. وفي الوقت نفسه جاءت الاستجابة المتناسقة والفعالة لتدلل على قيمة التعاون المتعدد الأطراف في هذه الحالة من خلال التدخل المهني والسريع لمنظمة الصحة العالمية.

9 - وللتصدي لطائفة واسعة من المشاكل الدولية المعاصرة يصبح من المهم إقامة شراكات وتحالفات. ولما كانت الحكومات وحدها لا تملك القدرة على التماس الحلول لهذه المشكلات، يظل من واجبنا أن نواصل التماس المزيد من الفرص المتاحة أمام القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بصفة عامة من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المنظمة.

10 - إن الأمم المتحدة ليست هدفا في حد ذاته. وإنها بالأحرى وسيلة لتحقيق الأهداف المشتركة. وتتوقف قوة المنظمة وفعاليتها على مدى الدعم النشط من جانب دولها الأعضاء وعلى سياسات تلك الدول. وفضلا عن ذلك، فإن تحقيق غايات المنظمة يتطلب توافقا مشتركا بين الآراء بشأن أهدافها الأساسية. ولا يعني هذا ضرورة أن تتفق الدول الأعضاء على جميع القضايا. لكنه يعني تحديدا أن عليها أن تكون مستعدة لاستخدام المنظمة سبيلا لتحقيق الأهداف المشتركة ووسيلة لاستيعاب مختلف المصالح الوطنية. وعند حساب المصالح الوطنية للدول فإن عليها أن تولِي الوزن الواجب لقيمة وأهمية قيام نظام عالمي يقوم على أساس من العدل والاستقرار.

تحقيق السلم والأمن

11 - خلال العام الماضي، ظلت أنشطة الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن تركز على منع وحل الصراع، وعلى تقديم المساعدة إلى المجتمعات الخارجة من غمار الصراعات. وبينما سعت الأمم المتحدة إلى التصدي لطائفة من التحديات الجديدة في هذا الميدان، فإن ثمة قضايا كالإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل ظلت مثار قلق واسع النطاق. ثم جاءت

الحرب في العراق لتسلط الأضواء على الكيفية التي تتطور بها بيئة الأمن التي نعيش في ظلها فضلا عن تنوع التصورات بشأن كيفية تحقيق السلم والأمن في العالم.

12 - إن الصراعات المدنية تشكل باطراد تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين لأنها تخلق حالات ينشط في ظلها مرتكبو العنف دون خشية من عقاب. وفي ظل هذه النطاقات من الإفلات من العقاب، تنمو وتزدهر آفات عصرنا ما بين الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة إلى الاتجار بالبشر وتدريب الإرهابيين. كما أن شبكات التمويل والتجارة غير الشرعية عبر الحدود إنما تربط بين هذه النطاقات وتهيئ مرتعا لزعزعة الاستقرار مما يؤثر على مناطق بأسرها أو حتى على النظام الدولي ذاته. وعلى هذا فإن عقودا من الجهود الإنمائية وقرونا من الانسجام الاجتماعي يمكن أن تُدمَّر في فترة قصيرة من الزمن. كما أن الأثر الناجم بالنسبة للمرأة والفتاة ما برح قاسيا بشكل خاص على نحو ما جرى توضيحه في تقريري بشأن المرأة والسلم والأمن، المقدم إلى مجلس الأمن في تشرين الأول/ أكتوبر 2002. ولقد أفضى الطابع المعقد للأخطار الراهنة التي تهدد السلم والأمن إلى جعل منظومة الأمم المتحدة تواصل تركيزها على القضايا المواضيعية. ومن الأمثلة الدالة على ذلك، الممارسة المستمرة التي دأب عليها مجلس الأمن بعقد جلسات مفتوحة بشأن قضايا من قبيل: الأطفال والصراعات المسلحة، والمرأة والسلم والأمن، والمدنيون في غمار الصراع المسلح، والأسلحة الصغيرة. وقد ظلت هذه الممارسة تتوسع باستمرار لكي تشمل قضايا مواضيعية ضمن سياق إقليمي مثل الأسلحة الصغيرة وأنشطة المرتزقة باعتبارها أخطارا تهدد السلم والأمن في غرب أفريقيا (18 آذار/مارس 2003) وأزمة الغذاء في أفريقيا كتهديد للسلم والأمن (7 نيسان/أبريل 2003).

13 - وتختلف الوسائل المتاحة للأمم المتحدة من أجل الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال السلم والأمن الدوليين ما بين الدبلوماسية الوقائية إلى صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام. وفي مجال الممارسة، فإن القضايا التي تندرج ضمن هذه المجالات الأربعة للعمل مترابطة لا انفصام بينها. ففي قبرص والصحراء الغربية على سبيل المثال، استمرت عمليات صنع السلام وحفظ السلام جنبا إلى جنب على مدار سنوات. وأي جهد لبناء السلام — وأفغانستان مثل طيب في هذا الصدد — ينطوي على عنصر قوي من الدبلوماسية الوقائية على نحو ما يطبق في سياق حالات ما بعد الصراع. ويضم هذا التقرير فرعا خاصا عن العراق من منطلق الاعتراف بالموقع الجوهري الذي تشغله هذه القضية سواء على جدول أعمال المنظمة أو على

صعيد اهتمام الرأي العام العالمي عبر السنة قيد الاستعراض.

العراق

14 - في 16 أيلول/سبتمبر 2002، أبلغني وزير خارجية العراق بأن حكومته قررت أن تسمح بعودة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة دون قيد أو شرط. وأعقب ذلك سلسلة من المناقشات التي عقدتُها مع الجانب العراقي في آذار/مارس وأيار/مايو وتموز/يوليه 2002 إضافة إلى النداء الذي وجهتُه في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2002 أحثُّ فيه العراق على الامتثال لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن. وقد رحبتُ باستئناف عمليات التفتيش بواسطة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش في العراق في تشرين الثاني/نوفمبر 2002 الذي أعقب اتخاذ قرار مجلس الأمن 1441 (2002) بالإجماع. لكنني لاحظت مع الأسف في التقرير المؤرخ 27 كانون الثاني/يناير 2003، الذي قدمه الرئيس التنفيذي للجنة المذكورة أنه فيما كان العراق يتعاون على الصعيد العملي إلا أنه لم يظهر وكأنه قد وصل إلى قبول حقيقي بالتزاماته.

15 - وفي أوائل آذار/مارس 2003 كان ثمة انقسامات في مجلس الأمن بشأن كيفية المضي قدما على الطريق. وقد واصلتُ الحث على اتخاذ إجراءات دولية موحدة فضلا عن ممارسة ضغوط حثيثة ومثابرة على قيادة العراق، من خلال تبادل يومي للآراء مع أعضاء المجلس وجامعة الدول العربية ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش وغيرها من الأطراف سواء في نيويورك أو في العواصم. إلا أنه بحلول منتصف آذار/مارس أصبح واضحا أن بعض الدول الأعضاء اتخذت الموقف الذي يقول مؤداه إنه من المستحيل حل الأزمة دون استخدام القوة. وفي 17 آذار/مارس أحطتُ المجلس علما بأنني سوف أوقف أنشطة الأمم المتحدة في العراق وأسحب جميع من تبقى من موظفي منظومة الأمم المتحدة في اليوم التالي.

16 - وعقب نهاية الأعمال الحربية الرئيسية، التي أدت إلى احتلال العراق بواسطة تحالف تترأسه الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، اتخذ مجلس الأمن، بعد مداولات مطولة، القرار 1483 (2003) في 22 أيار/مايو 2003. وفي الفقرة 8 من القرار طلب المجلس إليَّ تعيين ممثل خاص تشمل مسؤولياته تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في العراق على أن يعمل بالتنسيق مع السلطة المؤقتة للتحالف، ويساعد شعب العراق في مجالات مثل المساعدة الإنسانية والإعمار والتنمية وحقوق الإنسان والإصلاح القانوني والقضائي واستعادة حكومة ممثلة لشعب العراق ومعترف بها دوليا. وقد مضيتُ قدما إلى تعيين ممثل شخصي لفترة

أولية قوامها أربعة أشهر.

17 - وقام ممثلي الخاص بعدة أسفار على نطاق واسع في جميع أنحاء العراق واجتمع إلى ممثلين عن مختلف المشارب والاتجاهات في المجتمع العراقي. كما تولى ممثلي الخاص والفريق العامل معه إنشاء صلات منتظمة مع مدير سلطة التحالف المؤقتة وغيره من موظفيها. وقد استهللت أنا وممثلي الشخصي حوارا مع قادة البلدان المجاورة للعراق ثم على نطاق أوسع مع أطراف المجتمع الدولي. وفي أول تقرير قدمتُه إلى مجلس الأمن (S/2003/715)أكدتُ على المبادئ الأساسية التي تنطلق منها أنشطة الأمم المتحدة بموجب القرار 1483 (2003) بما في ذلك الحاجة إلى استعادة السيادة لشعب العراق بأسرع وقت ممكن والحاجة إلى احترام حق شعب العراق في أن يقرر مستقبله السياسي إضافة إلى رغبتنا في أن نراعي أشد المراعاة مصالح الشعب العراقي في إطار أنشطتنا لتقديم المساعدة. وقد طرح التقرير تقييما أوليا لمدى التحديات التي تصادف تنفيذ الولاية التي أنشأها القرار 1483 (2003) وأشار إلى المجالات التي أرتأي أن الأمم المتحدة تستطيع أن تؤدي فيها دورا مفيدا على أساس من خبرتها وميزتها النسبية. ولهذه الغاية، اقترحتُ إنشاء بعثة من الأمم المتحدة لمساعدة العراق. وفي 14 آب/أغسطس، اتخذ مجلس الأمن القرار 1500 (2003) الذي قرر فيه إنشاء البعثة المذكورة لفترة أولية قوامها 12 شهرا. كما رحب المجلس بما تم في 13 تموز/يوليه 2003 من إنشاء مجلس الحكم الذي يمثل القطاع العريض بوصفه خطوة هامة نحو تشكيل حكومة للعراق معترف بها دوليا وتتمتع بالسيادة فيه.

18 - ثم وقع الهجوم الغاشم على مبنى مقر الأمم المتحدة في بغداد يوم 19 آب/أغسطس 2003 ليوجه ضربة قاسية لجهود المنظمة من أجل المساعدة على عودة العراق إلى أوضاعه الطبيعية. فقد فَقَدَ ممثلي الخاص، سيرجيو فييرا دي ميللو وعدد من الموظفين الدوليين والمحليين أرواحهم في هذا العمل الجبان بينما أصيب الكثيرون بجراح. بيد أن تضحيتهم لن تضيع هباءً، فلسوف تواصل الأمم المتحدة مساعدة الشعب العراقي على إعادة بناء بلده واستعادة سيادته في ظل قيادات من اختياره. ولسوف أواصل التأكيد، في الوقت نفسه، على أنه لا غنى عن أن يرى الشعب العراقي جدولا زمنيا واضحا له سياق محدد للأحداث التي لا بد وأن تفضي إلى استعادته الكاملة لسيادته بأسرع وقت ممكن. وهذا يعني أن إنشاء مجلس الحكم ينبغي أن تعقبه عملية دستورية يديرها العراقيون من أجل العراقيين. ولهذه الغاية سوف تظل الأمم المتحدة تؤدي دورا فعالا في تيسير ودعم العملية السياسية. كما أن ممثلي الخاص الجديد سيواصل العمل مع مجلس

الحكم وسلطة التحالف المؤقتة، فيما يواصل إجراء المزيد من الحوار مع قادة بلدان المنطقة وما يجاورها.

منع نشوب الصراعات وصنع السلام

19 - ثمة عملية شاملة جارية لتنفيذ تقريري لعام 2001 بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة. ومن المهام الحيوية في هذا الصدد، العمل على بناء قدرات تحول دون نشوب الصراعات على الصُّعد المحلية والوطنية، مع وضع استراتيجيات وقائية إقليمية يمكن أن تضم عناصر سياسية وإنمائية. وقد اختار مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق موضوع منع نشوب الصراع المسلح موضوعا رئيسيا لدورته العادية الثانية لعام 2002 فأتاح بذلك فرصة لتعزيز المزيد من التجانس والتنسيق بين الجهود المبذولة على صعيد المنظومة بأسرها في ميدان المنع الهيكلي لنشوب الصراعات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وجاء القرار الذي أصدرته مؤخرا الجمعية العامة بشأن منع نشوب الصراع المسلح ليكلِّف الأمم المتحدة بولاية قوية لا لكي تواصل أنشطتها فحسب في مجال منع نشوب الصراع المسلح بل كي توسِّع أيضا هذه الأنشطة وتضاعفها.

20 - وبعد ما يقرب من ثلاث سنوات من العنف والمواجهة، لاحت أخيرا بشائر أمل جديد لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط بعد توقفها. وفي أعقاب تعيين رئيس وزراء للسلطة الفلسطينية، قُدِّمتْ رسميا إلى الطرفين يوم 30 نيسان/أبريل 2003 خارطة طريق من أجل التوصل لحل دائم، يقوم على أساس دولتين، للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وهذا المشروع الأوَّلي الذي يستند إلى الأداء والذي وضعته المجموعة الرباعية (الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والولايات المتحدة) في سلسلة من الاجتماعات، يشمل مراحل وجداول زمنية ويصدر عن منطلقات واضحة، ويرمي إلى تحقيق تقدم من خلال خطوات متوازية ومتبادلة يتخذها كل من الطرفين في ميادين السياسة والأمن والاقتصاد والمجالات الإنسانية وبناء المؤسسات في إطار آلية فعالة من الرصد الدولي. ومن شأن هذه العملية أن تفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية قابلة للبقاء تقوم جنبا إلى جنب في إطار من السلام والأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين على نحو ما تأكد في قرار مجلس الأمن 1397 (2002). وقد شجعتني بصورة خاصة نتائج اجتماع القمة بين الطرفين بحضور رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في العقبة، الأردن، يوم 4 حزيران/يونيه 2003 حيث تعهد الجانبان بالتزام قوي إزاء تنفيذ خارطة الطريق.

21 - وبرغم بشائر التقدم التي لاحت أخيرا، فإن الحلقة المغلقة المتمثلة

بالعنف والرد الانتقامي والانتقام استمرت خلال معظم الفترة قيد الاستعراض فأفضت إلى المزيد من الخسائر الجسيمة في الأرواح وإلى الدمار ولم يحل بين الاقتصاد الفلسطيني وبين الانهيار الكامل سوى دفق مساعدات خارجية كبيرة بما في ذلك ما تم تقديمه من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها. وأدت بيئة الأمن المتدهورة فضلا عن مشاكل الوصول إلى المستحقين، إلى إعاقة جهود الأمم المتحدة وغيرها في التصدي للأزمة الإنسانية المتفاقمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة على نحو ما يرد بمزيد من التفصيل في الفصل التالي.

22 - ومن خلال اتصالاتي المباشرة وعن طريق عمليات آلية المجموعة الرباعية وأحدثها اجتماع المجموعة في 22 حزيران/يونيه 2003 على شواطئ البحر الميت في الأردن لا أزالُ شخصيا أشارك في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وقد ظل مجلس الأمن على علم بهذه الجهود وبالتطورات ذات الصلة في الإحاطات الإعلامية الشهرية التي تقدمها الأمانة العامة. أما الهدف النهائي لخارطة الطريق ولعملية السلام برمتها فيبقى متمثلا في التوصل إلى تسوية شاملة لصراع الشرق الأوسط بما في ذلك المسار الإسرائيلي – السوري والمسار الإسرائيلي – اللبناني على أساس قرارات مجلس الأمن 242 (1967) و 338 (1973) و 1397 (2002)، ومؤتمر مدريد للسلام لعام 1991، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان سابقا ثم مبادرة السلام التي أيدها مؤتمر القمة لجامعة الدول العربية في بيروت في آذار/مارس 2002.

23 - على أنه يؤسفني أن أفيد بأنه رغم الممارسة المكثفة لمساعيّ الحميدة، فإن مشكلة قبرص ما زالت بغير حل. لقد كان رفع قيود السفر بين شمال الجزيرة وجنوبها في الأشهر الأخيرة أمرا موضع ترحيب لكنه ليس بديلا عن تحقيق تسوية سلمية للقضايا الأساسية. بل لقد تبددت فرصة فريدة للتوصل إلى تسوية كانت ستفسح المجال لقبرص بعد إعادة توحيدها أن توقع معاهدة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في 16 نيسان/أبريل 2003. وفي ظل نفاد الوقت قبل توقيع المعاهدة وفي ضوء تجدد الآمال بما تم في تشرين الثاني/نوفمبر 2002 من انتخاب حكومة في تركيا بدت وكأنها على استعداد حقيقي لحل المشكلة، قدمتُ في تشرين الثاني/نوفمبر 2002 مشروع تسوية شاملة لزعيمي قبرص. وبرغم موافقتهما على التفاوض على أساس هذه الخطة، فشلت المفاوضات في أن تفضي إلى اتفاق، ومن ثم أغلقتُ في نيسان/أبريل 2003 مكتب مستشاري الخاص. وإذا كان من

شأن تسوية تتم قبل أن تدخل معاهدة الانضمام للاتحاد الأوروبي حيز النفاذ – في 1 أيار/مايو 2004 – أن تتيح لقبرص المعاد توحيدها سبيل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فإنني لا أتصور أن ثمة فائدة تعود من خلال اتخاذ مبادرة جديدة إلا إذا دلل الطرفان على التزامهما بتسوية تتم على أساس الخطة. فإذا توفر هذا الالتزام، فلسوف أواصل جهودي الفعالة لفض هذا النزاع الذي طال عليه الأمد. وفي الوقت نفسه، تواصل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص مراقبة المنطقة العازلة على امتداد الجزيرة.

24 - وفي أوائل عام 2003، أنجزت حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) تنفيذ الجوانب السياسية من بروتوكولات لوساكا لعام 1994. وقد أدى ذلك إلى حل بعثة الأمم المتحدة في أنغولا. كما رفع مجلس الأمن الجزاءات المفروضة على يونيتا في كانون الأول/ديسمبر 2002. وتم نقل المسؤولية عن الأنشطة المتبقية التي استهدف مجلس الأمن القيام بها، إلى مكتب معزز تابع لمنسق الأمم المتحدة المقيم الذي يستخدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة لدعم المجتمعات المحلية في استدامة استيعاب إدماج المقاتلين السابقين والمشردين داخليا مع العمل كذلك على تعزيز القدرة الوطنية في الإجراءات المتصلة بالألغام وتنفيذ عمليات إزالة الألغام ورصد احترام حقوق الإنسان من خلال وحدة خاصة ملحقة بمكتب المنسق المقيم ثم دعم التنسيق الدولي لمساعدة الحكومة على تنظيم مؤتمر للمانحين.

25 - وفي بوروندي، بدأت المرحلة الثانية من عملية الانتقال في شهر أيار/مايو 2003 بتنصيب الرئيس الجديد ونائبه. كما أن جهود التيسير التي تشارك فيها الأمم المتحدة أفضت إلى توقيع اتفاقات لوقف إطلاق النار بين الحكومة الانتقالية وثلاث من الجماعات المسلحة الأربع وإنشاء لجنة مشتركة لوقف إطلاق النار. وفي نيسان/أبريل 2003 أذن الاتحاد الأفريقي بنشر البعثة الأفريقية في بوروندي للمساعدة على تنفيذ وقف إطلاق النار، كما أن وكالات الأمم المتحدة تواصل مساعدة الاتحاد الأفريقي على تسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم دعما للتنفيذ الكامل لاتفاق آروشا. ومع ذلك، ما زال استمرار الاشتباكات وكان آخرها في تموز/يوليه 2003، يشير إلى الحاجة الماسة للتصدي لجميع القضايا المعلقة في عملية السلام وإنني أرحب بالمبادرات الإقليمية الرامية إلى تنفيذ وقف لإطلاق النار.

26 - كما واصل ممثلي إلى الصومال تشجيع الأطراف على التوصل إلى اتفاق شامل وحقيقي في مؤتمر الصومال للمصالحة الوطنية الذي افتتح أعماله في تشرين الأول/أكتوبر 2002 في كينيا تحت إشراف السلطة

الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد). وفي منتصف عام 2003 كان المندوبون الصوماليون قد أيدوا تقارير خمس من لجان المصالحة الست، تغطي قضايا مهمة تتصل بعملية بناء السلام في الصومال. وثمة تقرير ما زال مطروحا للمناقشة قبل أن يكون بوسعهم التحول إلى تقاسم السلطة ويتعلق بقضية ميثاق مؤقت لحكومة انتقالية تقوم مستقبلا. ويحدوني الأمل في أن يستند الزعماء الصوماليون إلى إعلان الدوريت المؤرخ 27 تشرين الأول/أكتوبر 2002 وأن يتوصلوا إلى اتفاق نهائي شامل يستند إلى التزام جاد إزاء تنفيذه.

27 - وقد أدى التقدم الذي تم إحرازه في مباحثات السلام المتعلقة بالسودان التي قادتها سلطة إيغاد إلى تحسين آفاق التوصل إلى سلم دائم هناك. كما أن قوة الدفع التي تولدت عن توقيع بروتوكول منشاكوس في تموز/يوليه 2002 يمكن إذا ما استمرت أن تفضي إلى اتفاق شامل في القريب العاجل. ولسوف يواصل مستشاري الخاص وموظفوه من الأمانة العامة دعم جهود الوساطة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أعد منسق الأمم المتحدة المقيم في السودان برنامجا واسع النطاق لتعزيز الإنعاش الاقتصادي بما يدعم محادثات السلام.

28 - وفي مواجهة ركود متواصل في الصحراء الغربية، طلب مجلس الأمن إلى مبعوثي الشخصي أن يطرح حلا سياسيا يكفل تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية آخذا بعين الاعتبار الشواغل التي أعرب عنها الطرفان مع التشاور، حسب الملائم، مع أطراف أخرى لها تحارب ذات صلة. وثمة خطة قدمت بالتالي إلى المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر وموريتانيا في كانون الثاني/يناير 2003. وفي آذار/مارس، أعربت المغرب وجبهة البوليساريو عن تحفظهما على الخطة. ومع ذلك، ففي أوائل تموز/يوليه، أبلغت جبهة البوليساريو مبعوثي الخاص قبولها خطة السلام. وفي 9 تموز/يوليه أحيل إلى الطرفين نص آخر لخطة السلام تم تعديله لإضافة خيار انتخابي ثالث في الاستفتاء النهائي ويكفل حكما ذاتيا أو استقلالا ذاتيا. وفي 31 تموز/يوليه اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 1495 (2003) الذي أعرب فيه عن تأييده لخطة السلام من أجل تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره ودعا الطرفين للعمل مع الأمم المتحدة وفيما بينهما لقبول خطة السلام وتنفيذها. وفي الوقت نفسه واصلت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية رصد وقف إطلاق النار بين الطرفين الساري منذ أيلول/سبتمبر 1991.

29 - ومنذ اجتماعي الأول في باريس في أيلول/سبتمبر 2002 مع رئيس الكاميرون ورئيس نيجيريا، أتيحت للبلدين مساعي الحميدة بينما كانا

يتفاوضان على حل لمنازعاتهما الحدودية. وبناء على طلب رئيسي الدولتين، وعقب اجتماعنا الثاني في تشرين الثاني/نوفمبر 2002 في جنيف، أنشأت لجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة التي ترأسها ممثلي الخاص لغرب أفريقيا من أجل تسهيل تنفيذ سلمي للحكم الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2002 عن محكمة العدل الدولية بشأن الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا والمساعدة على بناء الثقة بين البلدين. وتعقد اللجنة المشتركة اجتماعات دورية بالتبادل في ياوندي وأبوجا. وقد أُحرز تقدم بإنشاء لجنتين فرعيتين الأولى معنية بترسيم الحدود البرية والثانية معنية بالسكان المتضررين. ولسوف تقوم اللجنة الفرعية الأخيرة بتقييم حالة السكان المتضررين من جراء حكم المحكمة وتنظر في الطرائق المتصلة بحماية حقوقهم.

30 - وفي أمريكا اللاتينية، واصلت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا الإشراف على تنفيذ اتفاقات السلام لعام 1996 والتي يمتد جدولها الزمني إلى عام 2004. ورغم أن الحكومة كانت قد تعهدت بالتعجيل بالتنفيذ عقب اجتماع فريق استشاري في شباط/فبراير 2002، إلا أن الفريق انتهى في اجتماعه اللاحق المعقود في أيار/مايو 2003 إلى أنه لم يحرز تقدم كاف في هذا الصدد، بل شُنت هجمات متزايدة على أنصار وقضاة حقوق الإنسان وإضافة إلى استمرار الاضطراب الاجتماعي مما كان مثارا لقلق خاص. ومن الناحية الأخرى فإن أنشطة المجتمع المدني المتجددة دعما لاتفاقات السلام أتاحت بعض مبررات للتفاؤل.

31 - كما واصلتُ تقديم مساعي الحميدة التماسا لحل سلمي للصراع الذي قارب عمره الأربعين عاما في كولومبيا. وبرغم انقطاع المحادثات بين حكومة كولومبيا وجماعتي حرب العصابات الرئيسيتين وهما القوات الثورية المسلحة لكولومبيا وجيش التحرير الوطني، فقد واصل مستشاري الخاص المعني بكولومبيا، من خلال اتصالات منتظمة مع الحكومة وجماعات حرب العصابات والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، المساعدة في جهود صنع السلام. وبالإضافة إلى ذلك فقد عملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة ومع مستشاري الخاص على معالجة المشكلة المتفاقمة للأشخاص المشردين في البلد. وهذا الصراع المتوسع الذي تأجج بفعل الأموال الناشئة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات يشكل تحديا ملموسا أمام مؤسسات الأمم المتحدة التي تعمل من أجل تخفيف حدة الآثار الإنسانية السلبية الناجمة عنه وتتصدى لمعالجة أسبابه الجذرية.

32 - وقد تحسنت العلاقات بين الهند وباكستان بعد أن تم في أيار/مايو 2003 إعلان البلدين عن تعيين مفوضين ساميين في عاصمة كل منهما

وكذلك إعادة خطوط السكك الحديدية والمواصلات البرية والجوية مع اتخاذ تدابير أخرى لبناء الثقة. وآمل أن تفضي هذه التدابير إلى استئناف حوار متواصل وإحراز تقدم حقيقي نحو تسوية سلمية للمشاكل المعلقة بن الجارتين بما في ذلك المشكلة المثارة بشأن جامو وكشمير.

33 - وبرغم وجود اتفاق لوقف إطلاق النار وإجراء عدة جولات من المحادثات بين حكومة نيبال والحزب الشيوعي لنيبال (الماوي) فما زالت عملية السلام الناشئة تتسم بالهشاشة. وما برحت الأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة لتعزيز العملية بما في ذلك ما يتم في مجال حقوق الإنسان. كما أن منظومة الأمم المتحدة، أعادت توجيه مساعداتها الإنسانية والتعميرية والإنمائية لتقديم دعم أفضل لعملية السلام، وذلك عن طريق المنسق المقيم، ومن خلال برامج من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

34 - أما عملية السلام في سري لانكا التي كانت قد بدأت في إحراز تقدم مشجع بعد وقف إطلاق النار في شباط/فبراير 2002، فقد عانت من نكسة في نيسان/أبريل 2003 عندما أوقفت جماعة نمور تاميل إيلام للتحرير مشاركتها في المفاوضات في حكومة سري لانكا. وإنني أدعم دعما كاملا الجهود الجارية من جانب حكومة النرويج وحكومة اليابان لمواصلة عملية السلام راجيا أن تتم استئناف المحادثات بأسرع وقت ممكن كما أن منظومة الأمم المتحدة، عن طريق المنسق المقيم وبالتعاون مع البنك الدولي ستواصل دعم العملية من خلال أنشطة التعمير والتنمية.

35 - وقد أحرز تقدم ملموس في تنفيذ اتفاق سلام بوغنفيل المؤرخ آب/أغسطس 2001 بين أطراف بوغنفيل وحكومة بابوا غينيا الجديدة. وفي أعقاب عمليات التحقق والإبلاغ بواسطة مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغنفيل بشأن إنجاز المرحلة الثانية من خطة التخلص من الأسلحة بنهاية شهر تموز/يوليه 2003، فإن التعديلات الدستورية التي تنص على إنشاء حكومة بوغنفيل المستقلة ذاتيا وإجراء استفتاء بشأن الوضع السياسي لبوغنفيل مستقبلا قد أصبحت قيد التنفيذ. وفيما يتوقع من مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغنفيل أن ينجح في إنجاز ولايته مع نهاية عام 2003، فإن منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي سيظلان بحاجة إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى الأطراف من أجل تنفيذ الاتفاق المذكور.

36 - وقد أسعدني أن ألاحظ استمرار التعاون بين الأمم المتحدة وحكومة إندونيسيا دعما لما تقوم به الحكومة المذكورة من إصلاحات في المجالات

السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولا أزال مقتنعا بأن الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لإندونيسيا يمكن تحقيقهما وكفالتهما من خلال احترام المعايير الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان. وعلى ذلك فقد ناشدت جميع أطراف الصراع في ''اتشيه'' أن تفي بالتزاماتها لحماية المدنيين في غمار الصراع المسلح وأن تعود إلى استئناف الحوار فيما بينها. كما لا أزال أتابع عن كثب محكمة حقوق الإنسان الإندونيسية المخصصة للنظر في الجرائم المرتكبة في تيمور الشرقية وأعتقد جازما بأن مرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في عام 1999 في تيمور – ليشتي (تيمور الشرقية حينذاك) لا بد وأن يساقوا إلى ساحة العدالة.

37 – وما برحت أُولي اهتماما خاصا للأزمة الناشبة في شبه الجزيرة الكورية التي اندلعت بفعل الاعتراف الذي ادعت فيه جمهورية كوريا الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر 2002 بأنها تقوم على تنفيذ برنامج لإخصاب اليورانيوم. وقد أعقب ذلك انسحاب جمهورية كوريا الديمقراطية من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وادعاؤها امتلاك أسلحة نووية. وهناك ميراث من عدم الثقة المتبادل والعميق بل من العداء بين جمهورية كوريا الديمقراطية ودول أخرى ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية مما أسهم في استمرار التوترات في المنطقة. وفي كانون الثاني/يناير 2003 ساورني القلق إزاء احتمال أن يجف خط المعونات الإنسانية الواصل إلى جمهورية كوريا الديمقراطية ومن ثم أوفدت مبعوثي الشخصي إلى ذلك البلد في كانون الثاني/يناير وفي آذار/مارس 2003 للمساعدة على الحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية وتمهيد الطريق إلى تسوية متفاوض عليها. وقد أجرى مبعوثي محادثات مفيدة واسعة النطاق مع كبار مسؤولي الحكومة في بيونغ يانغ وفي العواصم الأخرى المعنية بالتطورات في شبه الجزيرة الكورية. على أن الأخطار الكامنة في الحالة الكورية تلقي بظل كثيف على حالة الأمن والاستقرار في المنطقة. على أن ثمة توافقا دوليا بين الآراء بوجوب أن تظل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية ويؤكد على ضرورة التزام جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية بالتماس حل سلمي في هذا الشأن مما يتيح قدرا من التفاؤل الحذر بإمكانية التوصل إلى حل شامل للأزمة. ولسوف أواصل تقديم دعمي الكامل للعملية الدبلوماسية المتعددة الأطراف التي بدأت في نيسان/أبريل 2003 في بيجين واتسع نطاقها منذ ذلك الحين.

38 – وقد اضطلع مبعوثي الخاص إلى ميانمار ببعثتيه التاسعة والعاشرة إلى يانغون في تشرين الثاني/نوفمبر 2002 وحزيران/يونيه 2003 على التوالي سعيا إلى تيسير تحقيق مصالحة وطنية وتحوّل إلى الديمقراطية. واجتمع مبعوثي إلى كبار الأطراف الفاعلة على الساحة السياسية، أي إلى زعماء مجلس

الدولة للسلام والتنمية ومسؤولي العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية والأحزاب السياسية للأقليات الإثنية. ثم جاء ما حدث في 30 أيار/مايو 2003 وأدى إلى احتجاز كثير من مسؤولي العصبة الوطنية للديمقراطية بمن فيهم داو أونغ سان سوكي مما جدد المخاوف بشأن فرص تحقيق تقدم نحو المصالحة الوطنية ومن ثم التحول في نهاية المطاف إلى الديمقراطية. وقد حثَثْتُ وما زلت أحُثُّ حكومة ميانمار على أن تصغي إلى نداء المجتمع الدولي بما في ذلك بلدان المنطقة وأن تفرج عن داو أونغ سان سوكي وغيرها من زعماء العصبة الوطنية من أجل الديمقراطية دون مزيد من التأخير.

حفظ السلام وبناء السلام

39 - حفظ السلام وبناء السلام وجهان لعملة واحدة شريطة أن ينطويا على تقديم المساعدة للمجتمعات الخارجة من غمار الصراع بحيث يتم ترسيخ دعائم سلامها الهش. وسواء كان الأمر من خلال إرسال الخوذات الزرقاء أو الإذن بنشر قوة متعددة الجنسيات، فإن الأمم المتحدة دعمت بنشاط التحول من الحرب إلى السلام في أنحاء شتى من العالم. وفضلا عن ذلك، بذلت المنظمة جهودا لبناء السلام من خلال ما بذلته هي ومؤسسات الأمم المتحدة على نطاق أوسع، فقد قدمت مساعدات سياسية وإنسانية وإنمائية لتلبية الاحتياجات الفورية الطارئة واحتياجات التعمير فضلا عن إقامة مؤسسات قادرة على الاستمرار. وكم يسعدني أن أنوه بالنجاح في اكتمال بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا وكلتاهما تدللان على أن بوسع الأمم المتحدة أن تنجز ولايات معقدة ضمن إطار زمني واقعي.

40 - وفي 4 كانون الأول/ديسمبر 2002، أذن مجلس الأمن بزيادة تدريجية في قوام قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتصل إلى 700 8 فرد بغية المساهمة في نزع سلاح الجماعات الأجنبية المسلحة وتسريحها وإعادتها إلى أوطانها. وفي 17 كانون الأول/ديسمبر 2002، وقع المشاركون في حوار الأطراف الكونغولية اتفاقا جامعا شاملا. وفي 2 نيسان/أبريل 2003، تم اعتماد الوثيقة الختامية التي أيدت رسميا ذلك الاتفاق والدستور الانتقالي إضافة إلى 36 قرارا كان قد تم اتخاذها في دورة عُقدت سابقا للحوار الكونغولي في نيسان/أبريل 2002 مما مهّد الطريق أمام تشكيل حكومة انتقالية. وفي أيار/مايو 2003، وفي ضوء التقدم المحرز على الصعيد الوطني، قدمتُ من جانبي إلى مجلس الأمن استراتيجية شاملة لدور بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعما لعملية الانتقال. ولكن برغم التقدم السياسي، استمر

القتال في المناطق الشرقية من البلاد بل اشتدت حدته بالذات في إيتوري وكيفوس حيث ارتُكبت مجازر وانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان. وفي معرض الرد على التدهور السريع في الأمن في إيتوري وإدراكا لكل ما يمثله من تهديد لعملية السلام، أذن مجلس الأمن في 30 أيار/مايو بنشر قوة مؤقتة طارئة متعددة الجنسيات في بونيا بمنطقة إيتوري. وهذه القوة ترأسها الاتحاد الأوروبي وكانت فرنسا هي الدولة القائدة في هذا الصدد. وجاء نشر هذه القوة، حتى 1 أيلول/سبتمبر 2003 ليتيح للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي فرصة العمل في الوقت نفسه على تعزيز المؤسسات السياسية المحلية وكفالة ألا تستمر الأزمة الإنسانية في التدهور. وقد تم تنصيب الحكومة الانتقالية رسميا في تموز/يوليه 2003 حيث أدى القسَم 4 من نواب رئيس الجمهورية الجدد فضلا عن الوزراء ونواب الوزراء. وأذن مجلس الأمن، وهو يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، بقراره 1493 (2003) المؤرخ 28 تموز/يوليه بزيادة قوام بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى 800 10 فرد.

41 - وفي أيلول/سبتمبر 2002، اجتاح كوت ديفوار صراع أهلي عندما شنت ثلة من الجنود عدة هجمات متزامنة على المنشآت العسكرية في أبيدجان وبوكي وكرهوغو في محاولة انقلابية. وبينما سارعت قوات الأمن الموالية للحكومة إلى استعادة السيطرة على أبيدجان، تمكن المتمردون من السيطرة على النصف الشمالي من البلاد. وقد أدت جهود الوساطة التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر 2002 إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بمراقبة من جانب القوات الفرنسية وقوات الجماعة الاقتصادية. وفي كانون الثاني/يناير 2003، وقّع الأطراف الأيفوريون اتفاق لينـاس ماركوسيس الذي دعا إلى إقامة حكومة مصالحة وطنية تتمثل مهامها الرئيسية في إعداد جدول زمني لإجراء انتخابات وطنية تتميز بالنزاهة والشفافية ومع إعادة تشكيل قوات الدفاع والأمن ونزع سلاح سائر الجماعات المسلحة. وفي أيار/مايو 2003، أذن مجلس الأمن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار بولاية تتمثل في تيسير تنفيذ اتفاق لينـاس ماركوسيس واستكمال عمليات القوات الفرنسية وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد مضى نشر البعثة المذكورة قُدما بنجاح حيث وصلت طليعة قوامها 26 من ضباط الارتباط العسكريين إلى أبيدجان يوم 23 حزيران/يونيه 2003. وعلى مدى تقدم عملية صنع السلام، ظل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا يضطلع بدور جوهري في دعم الجهود الدولية التي أفضت إلى اتفاق لينـاس ماركوسيس.

42 - وقد بدأت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تنفيذ خطة تقضي

بالانسحاب الكامل للبعثة بنهاية عام 2004 مع مواصلة مساعدة حكومة سيراليون على تدعيم ركائز السلام. وتسترشد خطى تقليص البعثة، من حيث سرعتها، بقدرة قوات الأمن في سيراليون على ضمان أمن البلاد. وفيما اتخذت الحكومة خطوات إيجابية لدعم سلطتها إلاّ أن قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية للسكان في المناطق ما برحت محدودة. كما اتخذت الحكومة تدابير لاستعادة سيطرتها على استخراج الماس ولكن ما زالت عمليات الاستخراج غير المشروعة تتم على نطاق واسع. وقد أنجزت في كانون الأول/ديسمبر 2002 عملية إعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا بينما تتواصل عملية إعادة لاجئي سيراليون إلى وطنهم من البلدان المجاورة. وما زالت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي على كفالة الانتعاش على الصعد المحلية ودعم قدرة الحكومة على تقديم الخدمات وتوفير بدائل اقتصادية للمقاتلين السابقين واللاجئين. وقد بدأت لجنة الحقيقة والمصالحة والمحكمة الخاصة أعمالهما، فيما أذن مجلس الأمن بنشر 170 من أفراد الشرطة المدنية إلى بعثة الأمم المتحدة في سيراليون للمساعدة على تدريب الشرطة المحلية.

43 - وخلال فترة التقرير، عملت مكاتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي غينيا – بيساو وفي ليبريا على مضاعفة جهودها لتيسير دعم إدارة الحكم الرشيد والمصالحة الوطنية وتوطيد العمليات الديمقراطية وتعبئة الدعم الدولي في صياغة وتنفيذ برامج التعمير والتنمية. وظلت الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في كل من تلك البلدان، ترتبط ارتباطا وثيقا بهذه الجهود. ومع ذلك فقد أدى نقص التعاون من جانب الأطراف الحاكمة وعدم مبادرة الأطراف الوطنية صاحبة المصلحة إلى حل خلافاتها الرئيسية حول قضايا إدارة الحكم إلى إعاقة خطيرة لجهود بناء السلام التي تبذلها الأمم المتحدة ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى وليبريا.

44 - ومما يدعو للأسف أن الحالة في ليبريا اتخذت منعطفا خطيرا بسبب تجدد القتال في مونروفيا في انتهاك صارخ لاتفاق وقف إطلاق النار الموقّع بين الأطراف المتحاربة في أكرا يوم 17 حزيران/يونيه 2003. وبالإضافة إلى توجيه ضربة قاسية إلى الاحتمالات الواعدة باستعادة السلم في البلاد، فقد أدت الأعمال القتالية إلى كارثة إنسانية وهددت استقرار مجمل المنطقة الفرعية في غرب أفريقيا. أما الأمم المتحدة، فقد تعاونت مع أطراف دولية رئيسية أخرى لتقديم دعم فعال لجهود صنع السلام المتواصلة من جانب قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي 28 حزيران/يونيه 2003 وجهتُ رسالة إلى رئيس مجلس الأمن طلبا لأن يتخذ المجلس إجراء عاجلا لكي يأذن، بموجب الفصل السابع من الميثاق، بنشر قوة متعددة الجنسيات

تتسم بتدريب رفيع ومزودة بمعدات جيدة إلى ليبريا تحت قيادة إحدى الدول الأعضاء للحيلولة دون وقوع مأساة إنسانية كبرى وللعمل على استقرار الحالة في البلاد. وارتقابا لمشاركة أوسع من جانب الأمم المتحدة في تلك الجهود، عيّنتُ ممثلا خاصا إلى ليبريا تتمثل مهامه الرئيسية في تنسيق أنشطة الأمم المتحدة ودعم الترتيبات الانتقالية الناشئة وقيادة عملية سيتم تنفيذها في نهاية المطاف لحفظ السلام من جانب الأمم المتحدة في ذلك البلد. وفي 1 آب/أغسطس 2003 أذن مجلس الأمن بقراره 1497 (2003)، للدول الأعضاء بإنشاء قوة متعددة الجنسيات في ليبريا معلنا عن استعداده لإنشاء قوة لتحقيق الاستقرار للمتابعة في الأجل الطويل تابعة للأمم المتحدة لكي تحل محل القوة الأولى المذكورة. وفي 4 آب/أغسطس بدأت عناصر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التابعة للقوة المتعددة الجنسيات في الانتشار في ليبريا بدعم من الأمم المتحدة. ومن أجل تيسير وقف الأعمال الحربية والتوصل إلى اتفاق شامل للسلام، تخلى الرئيس تشارلس تايلور عن السلطة ثم غادر ليبريا يوم 11 آب/أغسطس وفاء بالتزامه الذي كان قد تعهد به في السابق لدى افتتاح محادثات السلام في أكرا يوم 4 حزيران/يونيه. وقد رحبت بما أعقب ذلك أيضا من توقيع الأطراف الليبرية في 18 آب/أغسطس في أكرا اتفاق سلام شامل ودعوت جميع الأطراف المعنية إلى اغتنام هذه الفرصة للعمل معا من أجل استعادة السلام والاستقرار في البلاد.

45 - كما واصلت بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا دعم عملية السلام من خلال رصد المنطقة الأمنية المؤقتة وتقديم الدعم اللوجستي إلى لجنة الحدود المشتركة بين إريتريا وإثيوبيا، وتنفيذ مشروعات سريعة الأثر، وتنسيق المساعدة الإنسانية في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها. كما واصل مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام تنسيق جميع الأنشطة المتصلة بالألغام ضمن المنطقة الأمنية المذكورة وتطهير الطرق الموصلة إلى المواقع الحدودية الرئيسية. ومن المهم أن يتعاون الطرفان تعاونا كاملا مع لجنة الحدود بما يكفل ترسيم الحدود دون تأخير لا مبرر له. ومن المهم بنفس القدر أن يبدأ الطرفان حوارا سياسيا وخاصة من أجل وضع الآليات الكفيلة بحل ما تبقى من المنازعات في الحاضر والمستقبل حلا سلميا.

46 - وفي آذار/مارس 2003، وقبيل الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق من الكويت، تم تعليق ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت وإجلاء معظم موظفيها. على أن البعثة احتفظت بمقر خلفي صغير في مدينة الكويت يكفل وجودا لحفظ السلام كما اضطلعت بمهام ارتباط سياسية وعسكرية ودعمت لبرامج المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة من أجل العراق. وفيما تعرّض جانب كبير من مقر البعثة في أم قصر وهياكل

أساسية أخرى للدمار في غمار الصراع، فقد أعيد فتح كامب خور على الجانب الكويتي من الحدود في أيار/مايو لدعم العمليات الإنسانية. وفي 3 تموز/يوليه، نوه مجلس الأمن، في القرار 1490 (2003) بأن البعثة قد أتمت بنجاح ولايتها من عام 1991 إلى عام 2003 ومدد هذه الولاية لفترة نهائية قوامها ثلاثة أشهر. وأما أفراد البعثة المتبقون فيستعدون حاليا لتصفية البعثة ونقل كثير من أصولها المنقولة إلى بعثات أخرى.

47 - وقد واصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان رصد الخط الأزرق بين إسرائيل ولبنان والاتصال بالطرفين من أجل تجنب أو احتواء التوترات. وقد وقعت حوادث عنف قليلة ولكن لم تقع سوى انتهاكات ثانوية على الأرض للخط المذكور. ومع ذلك فإن الانتهاكات الإسرائيلية المتواترة للمجال الجوي اللبناني استدعت ردا من النيران المضادة للطائرات من جانب حزب الله. وقد واصلتُ تذكير الأطراف بأن تحترم الخط الأزرق احتراما كاملا. وزادت القوات المسلحة اللبنانية نشاطها في الجنوب رغم أن حكومة لبنان ما زال يتعين عليها أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لاستعادة سلطتها الكاملة هناك. وقام مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام بمواصلة عمليات التطهير على مساحة 4 ملايين متر مربع من المناطق الموبوءة بالألغام في الجنوب اللبناني.

48 - وعملت حكومة جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية على تدعيم مؤسساتها وتعزيز الأمن استنادا إلى المساعدة المقدمة من بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية ومن وكالات الأمم المتحدة الأخرى. واضطلعت الإدارة المدنية للحكومة وقوة الشرطة بصورة مطردة بمزيد من المسؤولية من أجل إدارة الشؤون اليومية كل في مجالها. وفي خطوة مهمة من حيث الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان صدّق برلمان تيمور - ليشتي على ست معاهدات رئيسية لحقوق الإنسان وأربعة بروتوكولات اختيارية في كانون الأول/ديسمبر 2002. ومع ذلك ففي معرض الرد على الشغب الذي وقع في ديلي في كانون الأول/ديسمبر 2002 والهجمات العنيفة التي شنتها عناصر مسلحة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2003، قرر مجلس الأمن إبطاء جدول تقليص العناصر العسكرية والشرطة من بعثة الأمم المتحدة.

49 - وفي أفغانستان ظلت الحالة الأمنية تشكِّل تحديا لتنفيذ اتفاق بون لكانون الأول/ديسمبر 2001. ومع ذلك فقد تم إحراز تقدم حيث تم تشكيل جميع اللجان التي دعا إليها الاتفاق وقد بدأت أعمالها كل في المجال الذي اختصت به سواء كان في مجال حقوق الإنسان أو الإصلاح الدستوري والقضائي أو إعادة تشكيل الخدمة المدنية. وظلت بعثة الأمم المتحدة

للمساعدة في أفغانستان وكذلك الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة تقدم دعما أساسيا إلى هذه اللجان. كما اتخذت الإدارة الانتقالية تدابير عملية لتوسيع نطاق سيطرتها على البلاد وشملت هذه التدابير طرح عملة جديدة ووضع ميزانية إنمائية وطنية. وفي أيار/ مايو 2003 عملت الإدارة المذكورة على تأمين اتفاق مع حكام وقادة الأقاليم المهمين يدعو إلى مركزية إيرادات الجمارك ويحول بين زعماء الأقاليم وبين شغل مناصب مدنية وعسكرية في آن واحد معا. ولكن هذه الالتزامات لم تجد سوى تنفيذ جزئي. وقد وضعت الإدارة الانتقالية موضوع إصلاح قطاع الأمن في قلب جدول أعمالها ويشمل ذلك إصلاح وزارة الدفاع بما يجعلها قائمة على أساس التمثيل الوطني باعتبار ذلك شرطا مسبقا لتنفيذ خطة نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم. ثم جاء توقيع إعلان بشأن حُسن الجوار من جانب أفغانستان والدول المجاورة لها يوم 22 كانون الأول/ديسمبر 2002 خطوة أخرى نحو تحقيق هدف توطيد دعائم الاستقرار والأمن في المنطقة.

50 - كما واصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا رصد الامتثال لاتفاق وقف إطلاق النار لعام 1994. واجتمعت مجموعة الأصدقاء، برئاسة الأمم المتحدة، في جنيف في شباط/فبراير وتموز/يوليه 2003 لاستعراض التقدم المحرز نحو الوصول إلى تسوية شاملة ولتدارس الخيارات التي تكفل مواصلة عملية السلام. وقد شارك الجانبان الجورجي والأبخازي في الاجتماع الثاني. وظل ممثلي الخاص، بدعم من مجموعة الأصدقاء، على اتصال وثيق مع الطرفين انطلاقا من قوة الدفع التي تولّدت عن هذين الاجتماعين إضافة إلى الاجتماع الذي عُقد بين الرئيس بوتين والرئيس شيفرنادزه في آذار/مارس 2003 وخاصة في مجالات التعاون الاقتصادي وعودة اللاجئين والمشردين داخليا. كما دعّم ممثلي الخاص الجهود الرامية إلى بناء الثقة وتعزيز التوصل إلى تسوية شاملة للصراع على أساس الورقة المعنونة ''المبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي'' والرسالة المحالة بها. وما زلت أشعر بالقلق بشأن الأمن في وادي كودوري حيث أخذ أربعة من أفراد بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في جورجيا رهائن لمدة ستة أيام في حزيران/يونيه 2003 وهي الحادثة السادسة منذ إنشاء البعثة في عام 1993 دون أن يتم لا تحديد مرتكبي تلك الأعمال ولا المسؤولين عن إسقاط طائرة هليكوبتر في عام 2001 ولا تقديمهم إلى العدالة.

51 - وقد واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو دعم إنشاء مؤسسات ديمقراطية مؤقتة للحكم الذاتي على النحو المتوخى في الإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت في كوسوفو. كما استمر النقل

التدريجي للسلطات غير المقيّدة، المدرجة في الفصل 5 من الإطار الدستوري، من بعثة الأمم المتحدة إلى المؤسسات المؤقتة وبوتيرة راعت قدرة تلك المؤسسات على الاضطلاع بهذه المسؤوليات. أما السلطة الشاملة للبعثة والمسؤوليات غير المقيدة الوارد تعدادها في الفصل 8 من الإطار الدستوري فلن يتم نقلها. وقد واصلت البعثة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جهودها لمكافحة الجريمة المنظمة وخلق الأساس الذي يقوم عليه اقتصاد سوقي قادر على الاستمرار. كما زادت جهودها من أجل تهيئة الظروف التي تكفل عودة الأقليات والبت في مطالبات حقوق الملكية من جانب الأشخاص المشردين. كما واصلت البعثة سعيها لحل القضايا التي تستوجب معالجتها لها مع السلطات في بلغراد وشجعت إجراء حوار مباشر حول المسائل العملية بين بلغراد وبريستينا.

52 - ونجحت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في إنجاز أعمالها في كانون الأول/ ديسمبر 2002 بعد أن أنشأت مؤسسات لإنفاذ القوانين على مستوى الدولة وحوّلت قوة من الميليشيا تعدادها 000 40 فرد نشطت وقت الحرب إلى قوة شرطة محترفة تعدادها 000 16 فرد. أما المسؤوليات المتبقية المتصلة بإصلاح الشرطة فقد تم نقلها إلى بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي. كما أنجزت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا أعمالها في كانون الأول/ديسمبر 2002 بعد أن ساعدت على حماية هذا الموقع المهم استراتيجيا من القتال الدائر في المنطقة وهيأت السبل لحل سياسي للنزاع.

53 - وانطلاقا من جهود العام الماضي لتعزيز مخزون الاحتياطي الاستراتيجي في برينديزي، عمدت الأمانة العامة هذا العام إلى تحسين قدرتها على توزيع الموظفين من خلال وضع قائمة توزيع سريعة للأفراد المدنيين. كما أنشأت شعبة الشرطة المدنية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام قائمة تضم 100 شخص من المهنيين المحترفين تكون متاحة بعد إخطار قصير. وإنني لأشعر بكثير من الامتنان إزاء تعاون الدول الأعضاء في هذا المضمار. وفضلا عن ذلك تعاونت الشعبة مع مختلف كيانات الأمم المتحدة على تعزيز قدرتها في مجالات الشرطة وفي المسائل القضائية والتأديبية بإنشاء وحدة للقانون الجنائي والمشورة القضائية، في أوائل عام 2003.

الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

54 - تواصل الأمم المتحدة التعاون مع المنظمات الإقليمية والاعتماد عليها من أجل تحقيق الأهداف المشتركة مثل السلم والأمن الدوليين والتنمية واحترام حقوق الإنسان. وقد جاءت الاجتماعات الثنائية الرفيعة المستوى

بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وهي منتدى تم افتتاحه في عام 1994، بمثابة أداة فعالة لتدعيم التعاون ولا سيما في مجالات منع نشوب الصراعات وبناء السلام. وفي ضوء الحاجة المتزايدة لاستجابة مشتركة إزاء التحديات التي تواجه السلم والأمن حول العالم، دعوتُ إلى عقد الاجتماع الخامس الرفيع المستوى في تموز/يوليه 2003 حول موضوع ''التحديات الجديدة للسلم والأمن بما في ذلك الإرهاب الدولي''. وقد جاءت نتائج الاجتماع، التي أنوي إتاحتها للتوزيع على نطاق أوسع، لتؤكد الاهتمام العميق من جانب المشاركين في المواجهة المشتركة للتحديات الجديدة وفي عقد المزيد من الاجتماعات من أجل وضع الاستراتيجيات والسياسات المشتركة.

55 - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أنشأت الأمم المتحدة عددا من الشراكات المبتكرة مع منظمات إقليمية. وعلى سبيل المثال، وكما سبق ذكره آنفا، فقد جمع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة مؤخرا بين جهودهما في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث تم نشر قوة تابعة للاتحاد الأوروبي في حزيران/يونيه 2003 في إطار سلطة مجلس الأمن للحفاظ على السلام في منطقة إيتوري. كذلك ففي أفغانستان وافقت منظمة معاهدة شمال الأطلسي على أن تتولى، في آب/أغسطس 2003، قيادة قوة دولية للمساعدة الدولية، تعمل في إطار ولاية قضى بها مجلس الأمن. وفي مجال التنمية جاء توقيع اتفاق إطاري في نيسان/أبريل 2003 مع اللجنة الأوروبية ليسر على الأمم المتحدة فرص الحصول على تمويل من اللجنة في مسعاهما المشترك لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

56 - كما واصلت الأمم المتحدة تعاونها الوثيق مع الاتحاد الأفريقي ومع المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا للمساعدة على إدارة وحل الصراعات. وقد اعتمد رؤساء أركان الحرب الأفريقيون والمجلس التنفيذي للاتحاد، بمساعدة من الأمم المتحدة، عددا من المقترحات الرامية إلى تعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، عمل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، بدعم من وكالات الأمم المتحدة ومن الأمانة العامة، عن كثب مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتطوير نهج متكامل دون إقليمي يكفل التصدي للتحديات التي تواجه دول غرب أفريقيا. وبناء على طلب مجلس الأمن، أوفدتُ بعثة تقييم متعددة التخصصات إلى أفريقيا الوسطى في حزيران/يونيه 2003 لتلتمس السبل التي يمكن من خلالها للأمم المتحدة أن تعزز تعاونها مع المؤسسات دون الإقليمية بهدف التوصل إلى سلم مستدام. وقد شارك في البعثة ممثل للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومن جانبه، يعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع برنامج دعم شامل

للاتحاد الأفريقي لبناء قدرته على إدارة الصراعات.

57 - وفي آسيا، أرحبُ بتزايد الاتصالات والتعاون بين أمانات الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا في المسائل المتصلة بالسلم والأمن الإقليميين. وفي شباط/فبراير 2003، عقدت في سنغافورة حلقة العمل الإقليمية الثالثة بشأن منع نشوب الصراعات وحل الصراعات وبناء السلام في جنوب شرقي آسيا وتركزت على تجارب رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والأمم المتحدة فيما يتعلق باستباق اندلاع الصراعات والتوسط فيها. وفي أمريكا اللاتينية، ومنذ انطلاقة جهود الوساطة التي بذلت بغير كلل، أوليت ترحيبي ومؤازرتي لتلك الجهود التي بذلها الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية فيما يتعلق بالحالة في فنزويلا وفي هايتي. وفي منطقة المحيط الهادئ، يسعدني أن أنوه بزيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومنتدى جزر المحيط الهادئ.

المساعدة في الانتخابات

58 - تنظر الأمم المتحدة إلى المساعدة في الانتخابات على أنها أداة لمنع نشوب الصراعات. فمن شأن عملية انتخابية تنفذ جيدا، وفي الوقت المناسب وتتمتع بالشفافية والشمول أن تَحول دون زيادة التوتر أو العنف اللذين كان يمكن بغير هذه المساعدة، أن يثورا بسبب الشعور بالسخط إزاء مخالفات انتخابية تكون قد وقعت أو يكون من المتصور وقوعها. وعلى سبيل المثال وفي معرض الاستجابة لطلب من السلطة الفلسطينية، أوفدت الأمم المتحدة فريقين انتخابيين للمساعدة على إنشاء اللجنة الفلسطينية الانتخابية المركزية وعلى التحضير لعملية تسجيل الناخبين. وقامت بذلك لتمكين اللجنة من القيام بصورة فعالة بإجراء انتخابات تتمتع بالشفافية والكفاءة أو استفتاء مما قد يصبح إجراؤه مطلوبا في إطار خارطة الطريق. ويستهدف ذلك ضمان ألا تتبدد قوة الدفع المتولدة عن عملية السلام بسبب الافتقار إلى سجل سليم للناخبين أو بسبب قصور الاستعدادات من جانب اللجنة الانتخابية. وفضلا عن ذلك كلف مستشار انتخابي أقدم بإسداء المشورة إلى ممثل الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بشأن أثر العملية الانتخابية على تنفيذ خارطة الطريق.

59 - وقد أدى نقص القدرة لدى السلطات الجامايكية على حُسن الاستجابة إزاء الشكاوى الانتخابية إلى إثارة العنف في الانتخابات السابقة في جامايكا. ولتلبية طلب الحكومة المساعدة على منع تكرار حوادث العنف خلال الفترة الانتخابية الجديدة، ركزت الأمم المتحدة على تعزيز القدرات القانونية وقدرات التحقيق للسلطات الانتخابية الجامايكية ولأمين المظالم السياسية في جامايكا بما يمكنهم من البت في الطعون والشكاوى الانتخابية.

وفيما يظل من الصعب التوصل إلى تقييم كمي لحجم هذه المساعدة، فلم تعز أي خسائر في الأرواح إلى الانتخابات البرلمانية التي أجريت في أواخر عام 2002.

60 - وفي الفترة من أيلول/سبتمبر 2002 إلى تموز/يوليه 2003، تلقت الأمم المتحدة 32 طلبا رسميا لتقديم المساعدة في الانتخابات. وقدمت ردود إيجابية على 20 من تلك الطلبات وما زال هناك تسعة طلبات قيد النظر وثلاثة لم يتسنَّ تلبيتها.

الإرهاب

61 - ما زال الإرهاب يشكِّل تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين. وقد واصلت لجنة مكافحة الإرهاب، المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن 1373 (2001) استعراض التقارير الواردة من الدول الأعضاء بشأن تنفيذ التدابير ذات الصلة بقمع ومنع الإرهاب، كما واصلت تيسير تزويد الدول بالمساعدة اللازمة لامتثال هذه الدول لالتزاماتها بموجب القرار 1373 (2001). ومن جانبه، أطلق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تشرين الأول/أكتوبر 2002 البرنامج العالمي لمكافحة الإرهاب ليشكل إطارا للعمل بالنسبة لأنشطته التشغيلية في هذا الميدان، وحصل على موافقة الجمعية العامة على تعزيز فرع منع الإرهاب في مركز منع الجريمة الدولية. كما ستكفل إدارة الإعلام تغطية واسعة لأنشطة المنظمة ومواقفها المبدئية فيما يتصل بالإرهاب.

62 - ولقد أصبحت مكافحة تمويل الإرهاب مثارا رئيسيا لاهتمام المجتمع الدولي. كما أن المساعدات المقدمة للحكومات من أجل تحديد وتتبع ومصادرة الأصول غير المشروعة تزيد من قدرة الدول على مجابهة النشاط الإجرامي التقليدي والنشاط الإرهابي على السواء. وتشمل المساعدة المقدمة في هذا المجال من جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عمليات وضع التشريعات وبناء قدرات المحققين والمدعين والعاملين في القطاع المالي فضلا عن إنشاء وتعزيز وحدات للمعلومات المالية التي تشكِّل في مجموعها الأساس لاستهداف عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

63 - وفيما نواصل بنشاط الكفاح ضد الإرهاب يظل من المهم أن نتأكد من عدم المساس بكرامة الأفراد ولا بحرياتهم الأساسية فضلا عن الحفاظ على الممارسات الديمقراطية واتباع الإجراءات القانونية حسب الأصول. ولهذه الغاية، تواصل مفوضية حقوق الإنسان التأكيد على أهمية احترام حقوق الإنسان في سياق جهود مكافحة الإرهاب، كما عزَّزت المفوضية الاتصالات بين هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مكافحة الإرهاب.

وفي البيانات التي أعلنتُها، وشددتُ بإصرار على أن ليس ثمة مبادلة بين حقوق الإنسان والأمن: فلا بد أن يشكِّل احترام حقوق الإنسان عنصرا أساسيا في الحرب ضد الإرهاب كما أن تعزيز قيم التسامح والحوار بين الحضارات يتسم بدوره بأهمية فائقة.

نزع السلاح

64 - يمثِّل عام 2003 الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لعقد الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ومع ذلك فإن مجموعة المعايير المتعددة الأطراف لنزع السلاح تعرضت لتآكل بطيء نتيجة لضعف الالتزام الدولي، في حين يعتري الركود الهياكل التي جرى إنشاؤها من أجل عمليات التداول والتفاوض على المزيد من التدابير في هذا الصدد. ويساورني القلق بشكل خاص إزاء الركود الطويل الأجل في مؤتمر نزع السلاح. فالافتقار إلى الاتفاق بشأن برنامج عمله أعاق بدوره أعماله الفنية حتى بالنسبة للقضايا التي يتوافر بشأنها توافق بين الآراء يقضي ببدء المفاوضات. وينبغي أن يُتاح للمؤتمر الاضطلاع بدوره المرسوم بوصفه الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح.

65 - وجاءت التطورات التي استجدت في عام 2003 لتشدد على قلق المجتمع الدولي من احتمال استخدام الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية على يد دول أو عناصر من غير الدول. ومن ثم، أصبح الالتزام العالمي والامتثال الكامل والفعال بالاتفاقات المتعددة الأطراف المتفاوض عليها بمثابة أدوات قوية في غمار المعركة ضد استخدام وانتشار تلك الأسلحة. كما أن الخطر الذي ينطوي عليه احتمال أن تقع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين ما زال شاغلا عالميا رئيسيا. ومن ثم فالجهود المتناسقة لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وأمن المواد المتعلقة بالأسلحة أصبحت أمورا لا غنى عنها للحيلولة بين الإرهابيين وبين الحصول على تلك الأسلحة.

66 - ولقد رحبتُ ببدء سريان معاهدة موسكو بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية المعقودة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في حزيران/يونيه 2003. ومن شأن المزيد من الخطوات التي تتخذ لجعل التخفيضات في الأسلحة النووية الاستراتيجية أمرا لا رجوع فيه ويتسم بالشفافية وإمكانية التحقق، أن يعزز إلى حد كبير السلم والأمن الدوليين. وفي الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض لعام 2005 للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أكدت الدول الأطراف على أن المعاهدة ما زالت محور النظام العالمي لعدم الانتشار وأنها الركيزة الأساسية

لنزع السلاح النووي. ومع ذلك جاء قرار جمهورية كوريا الديمقراطية الانسحاب من المعاهدة، وهو الأول من نوعه منذ أن دخلت المعاهدة حيز النفاذ منذ 33 سنة مضت، لينال بصورة خاصة من الثقة في فعالية تنفيذها. وفيما طرأت زيادة ملحوظة على الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلاّ أن الأمر ما زال بحاجة إلى المزيد من الجهود لكفالة دخول هذه المعاهدة حيِّز النفاذ.

67 - وعقد في نيويورك في تموز/يوليه 2003 اجتماع السنتين الأول للدول للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها ومكافحتها والقضاء عليها. وبعد سنتين من النشاط لا أكثر، أصبحت 99 دولة قادرة على تقديم تقارير موقف وطنية. وقد شجعني الكثير من المبادرات التي تتخذ على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي للقضاء على الاتجار غير المشروع في تلك الأسلحة. وقد أكد الاجتماع ضرورة إقامة شراكات على جميع الأصعدة بما في ذلك شراكات مع المجتمع المدني لمساعدة الدول على تنفيذ برنامج العمل الذي تم اعتماده عام 2001. ولسوف تواصل الأمم المتحدة أداء دورها في تشجيع ومساعدة الدول في جهودها لتخفيف أثر هذه التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

الجزاءات

68 - ما زالت الجزاءات أداة مهمة في تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين ومع ذلك فقد كان تواتر استخدامها في أواخر عقد التسعينات مدعاة لشواغل أثيرت بشأن أثرها على السكان المدنيين ونتائجها على الحالة الإنسانية في البلد المستهدف أو المنطقة المقصودة. ولقد شجعني التقدم الذي تم إحرازه خلال الفترة قيد الاستعراض نحو صقل الجزاءات الدولية بحيث يتم من خلالها تشديد الضغط على الأهداف المقصودة مع تخفيف الآثار السلبية إلى أدنى حد بالنسبة لعامة السكان والدول الثالثة. وبات مجلس الأمن يطلب الآن كثيرا تقارير تقييم بشأن الآثار الإنسانية المترتبة على أنظمة الجزاءات الحالية والأنظمة التي يمكن أن تقوم مستقبلا. وقد كلف مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة، بولاية إجراء تلك التقييمات. وبالإضافة إلى تشكيل أفرقة خبراء وآليات للرصد فإن تحسين تنفيذ الجزاءات المحددة الأهداف يتطلب بدوره تقديم تقارير من جانب الدول على أساس منتظم ودقيق ومتسم بالشفافية. وهذا الإبلاغ بالتقارير يساعد لجان الجزاءات على التحقق من مستوى الامتثال، فضلا عن جدواه في تحديد المساعدات التقنية التي تطلبها الدول لتحسين التنفيذ. وإنني لأشعر

بالارتياح عندما أنوه بأن بعض النتائج المتحصلة من عملية استوكهولم لتنفيذ الجزاءات المحددة الأهداف قد انعكست في تعزيز مقتضيات الإبلاغ الواردة في قرار مجلس الأمن 1455 (2003). كما أود أن أشجع على إجراء المزيد من مناقشات الخبراء بشأن الاستخدام الممكن للتدابير المحددة الأهداف من أجل منع أو احتواء الصراع.

69 - وقد تم تعزيز أو توسيع الجزاءات المفروضة ضد الصومال وليبريا وأعضاء الطالبان والقاعدة. على أن مجلس الأمن رفع الجزاءات المفروضة ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في ضوء انتهاء الحرب في أنغولا وتحوُّل يونيتا إلى حزب سياسي، وقرر ألا يجدد تدابير الحظر ضد استيراد الماس الخام من سيراليون في ضوء المشاركة الكاملة من جانب الحكومة في عملية كمبرلي. كما أنهى المجلس جميع تدابير الحظر المتصلة بالتجارة مع العراق باستثناء تلك المتعلقة بالتزويد بالأسلحة.

الفصل الثاني

الوفاء بالالتزامات الإنسانية

70 - طرأت تحسينات ملموسة كما حدثت نكسات مثيرة للقلق في مجال الشؤون الإنسانية على مدار العام الماضي. ففيما بدت صراعات طويلة الأجل في أنغولا وسيراليون والسودان وكأنها تحركت نحو الحل على ما يبدو وبما يخفف من وطأة الحالة الإنسانية في تلك البلدان، جاء اندلاع القتال في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي كوت ديفوار وليبريا ليزيد تفاقم المعاناة الإنسانية المدمّرة أصلا في تلك المناطق. كما أن الصراعات الطويلة الأجل في كولومبيا وفي الأرض الفلسطينية المحتلة ما زالت مثارا لقلق عميق. وقد حدثت كوارث طبيعية عديدة فنجم عنها مزيد من المعاناة وخسائر الأرواح وأدت في بعض الأماكن إلى إلحاق أذى شديد بالسكان الذين كانت قد عصفت بهم فعلا نوازل الحرب أو الأمراض المعدية كالملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوجه خاص.

71 - وكم سعت منظومة الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات الإنسانية المتعددة بصورة منصفة وحاذقة على السواء وحرصت في صميم جهودها على اتباع مبادئ الإنسانية والحيدة وعدم التحيز. وبُذلت أنشطة واسعة النطاق على مدار العام بما يكفل استجابة إنسانية أكثر تجانسا وتناسقا من الناحية الاستراتيجية وتم ذلك من خلال المزيد من تدعيم عملية النداءات الموحدة والشراكات مع البلدان المستفيدة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية الأخرى.

التحدي المتمثل في حماية ومساعدة اللاجئين والسكان المشردين

72 - على مدى العام الماضي أتاحت عمليات السلام الوليدة في كثير من البلدان التي كانت في السابق قد مزقتها الحرب، فرصا لإضفاء تحسين واسع النطاق على حياة الكثيرين ممن عادوا من اللاجئين والمشردين داخليا. ففي أفغانستان، عاد مليونا لاجئ و 000 750 من المشردين داخليا إلى ديارهم بعد سقوط نظام الطالبان. وفي أنغولا، أعيد إلى ديارهم ما يقرب من 000 130 من اللاجئين من البلدان المجاورة كما أن أكثر من مليون من الأشخاص المشردين داخليا عادوا إلى قراهم. وفي سيراليون، عاد نحو 000 75 لاجئ إلى ديارهم من غينيا وليبريا وما يقرب من مجموع السكان المشردين داخليا عادوا أو أعيد توطينهم بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر 2002. وفي سري لانكا، عاد نحو 000 240 من الأشخاص الذين أخرجوا عنوة من ديارهم إلى مناطقهم الأصلية بعد بدء مفاوضات السلام كما أن غالبية الأشخاص البالغ عددهم 000 170 نسمة من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ممن كانوا قد فروا من ديارهم في عام 2001 أصبحوا بإمكانهم العودة وجاء ذلك كمؤشر لنهاية حالة الطوارئ.

73 - وتتجسد المأساة في أن ملايين من اللاجئين حول العالم ما زالوا ضحايا لحلقات مفرغة تدور بين الصراع والاضطراب دون أن يلوح أمامهم سوى بصيص ضئيل من آمال العودة. ففي أفريقيا وحدها يوجد ثلاثة ملايين نسمة يعيشون حالات لجوء ''طال أمدها'' بما في ذلك لاجئون من جمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا والصومال والسودان. وفي الصحراء الغربية ما زال نحو 165 ألفا يعانون في المخيمات لأكثر من ربع قرن منذ بدء النزاع وما زالوا بانتظار حل سياسي. وبرغم ما أحرز من تقدم في أفغانستان فلا يزال أكثر من 1.1 مليون من اللاجئين الأفغان مقيمين في جمهورية إيران الإسلامية و 1.2 مليون في باكستان. وبشكل عام، قدر مجموع عدد اللاجئين في أوائل عام 2003 بما يقرب من 10.3 مليون نسمة، وهو رقم يقل بمقدار 1.3 مليون نسمة، أو بنسبة 14 في المائة بالمقارنة بعام مضى. بيد أن مجموع الأفراد الذين تنشغل بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بمن في ذلك اللاجئون، وطالبو اللجوء، والأشخاص المشردون داخليا، فضل عمن عادوا خلال السنة، زاد زيادة طفيفة من 19.8 مليون نسمة في أوائل عام 2002 ليصل إلى نحو 20.5 مليون نسمة في أوائل عام 2003. وفيما تمكن لاجئون كثيرون من العودة إلى درياهم، فقد أجبر

نحو 300 ألف شخص آخر على أن يفروا من ديارهم ليصبحوا لاجئين في عام 2002 وأغلبهم من بوروندي (000 29) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (39 000) وليبريا (105 000). وقد حدثت أكبر تدفقات من اللاجئين إلى الخارج في أفريقيا. وأفضت الصراعات في كوت ديفوار وليبريا إلى حالات تشريد مأساوية على طول المنطقة الفرعية بأسرها وأطلقت شرارة زعزعة الاستقرار في البلدان المجاورة فيما هددت بالخطر جهود توطيد دعائم الاستقرار في سيراليون.

74 - وبرغم أن الدول هي التي تتحمل المسؤولية الأولية عن رعاية مواطنيها، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أصبحت في السنوات الأخيرة أكثر انشغالا بالاستجابة للحالات التي تكون فيها احتياجات حماية الأشخاص المشردين داخليا مماثلة لاحتياجات اللاجئين. وما زال أكثر من 6 ملايين من الأشخاص المشردين داخليا يكابدون المعاناة والأذى في بوروندي وكولومبيا والسودان. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، شابت التفاؤل بشأن نجاح مفاوضات السلام، أحداث الاستمرار في سفك الدماء وحالات التشرد وخاصة في منطقة إيتوري. أما في إندونيسيا، فقد جاء استئناف هجوم عسكري ضد الحركة الانفصالية في أتشيه ليفضي إلى تشريد آلاف من البشر. وثمة ما يقرب من 000 370 من الأشخاص المشردين داخليا موجودون الآن في الاتحاد الروسي. من ناحية أخرى فإن أعمال ممثلي المعني بالأشخاص المشردين داخليا أسهمت إسهاما ملموسا في جذب الاهتمام الدولي وتعزيز الاستجابة إزاء مشكلة التشريد الداخلي. ومن شأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمشردين داخليا، التي شارك في وضعها ممثلي ومعه فريق من الخبراء القانونيين، أن توفر التوجيه لجميع العناصر ذات الصلة وأن تطرح حقوقا وضمانات قابلة للتطبيق في جميع المراحل المتصلة بالقضية، أي خلال التشرد والعودة وإعادة التوطين وإعادة الدمج. كما أن هذه المبادئ التوجيهية ما برحت تراعى باطراد في أعمال المنظمات الإقليمية بل أنها أعانت على وضع تشريعات بشأن حالات التشرد الداخلي في عدد من البلدان. وقد حافظت الوحدة المعنية بالتشريد الداخلي ضمن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على محور اهتمامها بشأن تقديم العون في أزمات محددة من التشريد الداخلي، فيما عملت على تعزيز التحسينات التي تمّت على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها فيما يتصل بمعالجة هذه الأزمات. فحلقات العمل التدريبية ومشورة الخبراء وتوجيهاتهم التي تقدمها الوحدة بالتعاون مع شركائها الإنسانيين الآخرين أفضت على سبيل المثال إلى إثارة الاهتمام لدى السلطات في السودان بشأن وضع سياسة وطنية معنية بالأشخاص المشردين داخليا.

75 - على أن عودة اللاجئين والسكان المشردين تطرح تحديات هائلة. فالتوصل إلى حلول مستدامة ينطوي على المهمة الشاقة المتمثلة في إعادة بناء الاقتصادات المدمرة وإيجاد فرص عمل مجزية للسكان الذين لا يكادون يعرفون شيئا سوى الحرب. ومن النُهج المتبعة في هذا الصدد ما أشير إليه على أنه ''الإعادات الأربع'' (إعادة التوطين وإعادة الدمج وإعادة التأهيل وإعادة التعمير) ومن شأنه أن يجمع على صعيد واحد بين العناصر الإنسانية والإنمائية في سياق حالات ما بعد الصراع. وفي سيراليون وسري لانكا، دأبت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل التوجيه الفعال للمساعدات الإنمائية ومساعدات إعادة الدمج المقدمة إلى المناطق التي تضم أعدادا كبيرة من العائدين. كما يستمر تعاون خاص في مجال ''الإعادات الأربع'' في كل من أفغانستان وإريتريا على السواء. وتؤكد دراسة لجامعة الأمم المتحدة على أن إدارة تحركات اللاجئين وحماية الأشخاص المشردين ينبغي أن تشكِّل جزءا لا يتجزأ من تسوية الصراعات وبناء السلام والأمن الإقليمي.

76 - وفي البلدان النامية التي تستضيف اللاجئين، ظل انعدام الأمن مشكلة كبرى. فقد تسللت عناصر مسلحة لتخترق مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم. كما أن التجنيد القسري للاجئين وخاصة الأطفال - بمن في ذلك مَن تم تسريحهم في السابق - من جانب القوات الحكومية وجماعات المتمردين كان بدوره مثار قلق كبير. ومثل هذه المشاكل كانت سائدة بالذات في منطقة غرب أفريقيا على مدار السنة الماضية. ففي غينيا، اضطرت مفوضية الأمم المتحدة إلى نقل نحو 000 33 لاجئ من مخيم قرب الحدود الليبرية إلى موقع أكثر أمنا على مسافة 250 ميلا تقريبا عقب غارات متكررة شنتها جماعات ليبرية مسلحة.

77 - وقد رصدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والوكالات الشريكة موارد لا يستهان بها على مدار العام لتحسين حماية النساء والأطفال اللاجئين لأن الفتيات والنساء كن يُستهدفن بانتظام بحملات عنف جنسانية الطابع بما في ذلك الاغتصاب والتشويه والبغاء والحمل القسري والاسترقاق الجنسي. وفي معرض الرد على حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس في مخيمات اللاجئين اتخذت سلسلة من التدابير الوقائية والعلاجية بما في ذلك إيجاد نظم التحقيق وآليات الانتصاف وبرامج مؤازرة المجني عليهم. وفي غينيا، قامت المفوضية والمنظمات غير الحكومية الشريكة معها بتعزيز إنشاء رابطات للاجئين في المخيمات دعما لإجراءات منع حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على أساس جنساني والتصدي لها. وفي سيراليون نُظمت حملة توعية

بواسطة المفوضية في جميع المخيمات وفي المجتمعات المحلية المحيطة بها وفي أربعة من مراكز الرعاية المؤقتة. كما اتخذت تدابير أخرى في سيراليون وشملت ما يلي: إقامة نظام رصد محلي وآلية للشكاوى في المخيمات، وتدريب العاملين في المجالات الإنسانية فيما يتعلق بقضايا الاعتداء والاستغلال الجنسي، وتدريب الشرطة على إجراء المقابلات في قضايا الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي والعنف الأسري. كما شاركت اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمات غير الحكومية الشريكة في قيادة عمليات تدريب لموظفي الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الشريكة لمنع الاستغلال الجنسي في ستة بلدان بالجنوب الأفريقي وسبل التصدي له.

78 - وقد شهدت الفترة قيد الاستعراض تحديات جديدة لحماية اللاجئين وجاء كثير منها مرتبطا بتطورات أوسع نطاقا في الساحة الدولية. وقد أفضت شواغل الأمن إلى اتباع إجراءات مراقبة جديدة ودقيقة من جانب الدول عند نقاط الدخول إلى أقاليمها بما زاد باطراد من الصعوبة التي يلاقيها ملتمسو اللجوء لكي يحصلوا على موافقة على إجراءات اللجوء. وتبدو كثير من الحكومات وكأنها انصاعت لإغراء تطبيق تدابير تمييزية لتقييد إمكانية دخول جميع المهاجرين المحتملين بمَن في ذلك طالبو اللجوء. كما أصبحت حالات الاحتجاز التعسفي أمرا شائعا في بعض البلدان. وأدى ذلك إلى النيل كثيرا من المؤازرة الشعبية لعملية اللجوء، كما بات اللاجئون يواجهون مشاعر محجفة من التشكك والتحيز وبُغض الأجانب. وإدراكا لمشروعية الشواغل الأمنية التي تساور الدول وترتبط بمحور اللجوء الهجرة، فقد عكفت مفوضية شؤون اللاجئين على اكتشاف سبل للعمل مع الحكومات بشأن هذه القضايا. وشهد عام 2002 إنجاز المشاورات العالمية المتعلقة بالحماية الدولية، وشاركت فيها الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأكاديميون وممارسو القانون واللاجئون. وكان من نتيجة هذه العملية اعتماد خطة للحماية تعكس التزاما متجددا بمعالجة الثغرات القائمة في مجال الحماية الدولية. وباعتبار أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جزء من هذا الالتزام إزاء تلك العملية فقد أطلقت مبادرة "ما بعد الاتفاقية" التي يتمثل هدفها في وضع ترتيبات خاصة تعزز حلولا دائمة وتقاسما أكثر عدلا للأعباء.

إيصال المساعدة الإنسانية وتحدي قصور التمويل في حالات الطوارئ

79 - على نحو ما ذكرتُ آنفا، ظلت عملية النداءات الموحدة تتعزز

بوصفها أداة للتخطيط الاستراتيجي للأمم المتحدة وشركائها. وخلال فترة الإبلاغ، أصدرت الأمم المتحدة وشركاؤها 27 نداء موحدا للمساعدة الإنسانية فطلبت ما مجموعه 5.8 بليون دولار من المجتمع الدولي. أما الاستجابة الشاملة لهذه النداءات فكانت قد وقفت يوم 21 تموز/يوليه 2003 عند نسبة 52 في المائة. ومن خلال الأموال التي أتيحت، حتى ولو لم تكن عند المستوى المرغوب به، استطاعت الأمم المتحدة أن تقدم الأغذية والمأوى والأدوية وغير ذلك من مساعدات إنقاذ الحياة إلى 45 مليونا من ضحايا الصراعات والجفاف وغير ذلك من حالات الطوارئ.

80 - وقد دعم مجتمع المانحين بسخاء العمليات الإنسانية لبرنامج الأغذية العالمي فقدم ما يقرب من 1.8 بليون دولار على مدار عام 2002. ومع ذلك فمن بين عمليات البرنامج عمليات ما لم يتم تمويلها كاملا. ومن ثم فإن أوجه النقص الكبيرة نالت من جهود المساعدة في مواقع مثل كولومبيا وإريتريا والأراضي الفلسطينية المحتلة والسودان وطاجيكستان. وبالإضافة إلى ذلك لا يمكن إدراك المنافع العائدة من المعونات الغذائية إلا عندما تقترن ببرامج أخرى. فالتمويل الكافي للمساعدات غير الغذائية يعد بالتالي أمرا جوهريا لكفالة نجاح الإجراءات الإنسانية. ويتعين لمثل هذه المساعدات غير الغذائية أن تشمل دعما لاستعادة سبل كسب العيش بما في ذلك ما يتم في قطاعات مثل الزراعة. وقد أدى قصور التمويل لحالات الطوارئ ولأنشطة إعادة التأهيل المبكرة التي تتولاها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إلى تهديد قدرتها على مساعدة الأشخاص المشردين وغيرهم من الأفراد المتضررين من جراء الكوارث من أجل استعادة قدرتهم الإنتاجية.

81 - وما زالت برامج القطاع الصحي في النداءات الموحدة تعاني معاناة شديدة من قصور الموارد إذ أنها لا تتلقى في المتوسط سوى 10 في المائة من الموارد المطلوبة. ومع ذلك فقد عملت منظمة الصحة العالمية على مكافحة وباء الملاريا والحمى المخية الشوكية والكوليرا في بوروندي وساعدت على التصدي لوباء الحمى الصفراء في غينيا وكانت قادرة على الاستجابة إزاء اندلاع لحمى لاسا في مخيمات اللجوء في سيراليون في غضون 48 ساعة. ثم جاءت المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس) بمثابة أول مرض مستجد يشهده القرن الحادي والعشرون. وعندما تمكنت منظمة الصحة العالمية من تحديده لأول مرة في شباط/فبراير 2003، أصبح واضحا أن هذا المرض ينتشر بسرعة في المستشفيات، وأنه ينتقل من خلال الطائرات وأن ليس ثمة علاج فعال له في حين أن بإمكانه أن يسبب أضرارا هائلة للاقتصاد. وقامت منظمة الصحة العالمية بتنسيق الإجراءات العالمية لتحديد أسباب وباء سارس ومكافحة حالات تفشيه والحيلولة بين المرض وبين أن يصبح أمرا

مستقرا حيث أنه كان ينتقل من بلد إلى بلد آخر. من ناحية أخرى استطاع صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدِّم الرعاية الأساسية للأمومة وللوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بين صفوف المشردين واللاجئين في أكثر من عشرة من البلدان. ومع ذلك، لأن دعم المانحين لهذه الاحتياجات في مجالات الصحة الإنجابية كان قاصرا بل كان مركّزا فضلا عن ذلك على قلة من حالات الطوارئ الشديدة الوضوح، فإن المساعدات المقدمة لكثير من السكان الذين يواجهون حالات الصراع لم تكن كافية. على أن الاهتمام الكافي بجوانب الصحة ما زال أمرا جوهريا في التصدي لحالات الطوارئ الإنسانية وهو يتطلب إجراءات متناسقة وتقديم الأموال اللازمة من جانب المانحين في الوقت المناسب.

82 - وينجم عن نقص التمويل أثر مباشر بالذات على حياة الأطفال والنساء. وعلى سبيل المثال فإن انخفاض التمويل على مدار السنة الماضية كان معناه أن أعمال اليونيسيف من أجل تقديم المساعدات الصحية في حالات الطوارئ في جمهورية الكونغو اضطرت إلى التركيز على مناطق الخطر الجسيم لا على البلد بأكمله. وفيما كان ينبغي تحصين 1.2 من ملايين الأطفال ضد مرض الحصبة فإن التغطية التي تحققت لم تشمل إلا 000 200 طفل فقط نظرا لانخفاض مستوى الموارد التي تم تلقيها. وفي مجال التعليم لم يتم تغطية سوى 120 مدرسة من المدارس التي كانت بحاجة إلى إعادة تجهيز وكان عددها 700 1 مدرسة. وفي جمهورية كوريا الديمقراطية، لم يكن متاحا سوى أنواع محدودة من الأدوية وبالذات لعلاج أمراض الأطفال.

83 - وقد استمر النقص الشامل في الموارد الذي عانت منه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مدى العام عائقا أمام الجهود المبذولة لكفالة الحماية والمساعدات المادية التي كانت الحاجة تمسّ إليها وخاصة في أفريقيا جنوبي الصحراء. وفي نهاية عام 2002، كانت الميزانية العامة لدى المفوضية والبالغة 829 مليون دولار ناقصة التمويل بنحو 100 مليون دولار. وأدى ذلك في حالات كثيرة إلى تقليص المساعدات والخدمات، المخفضة أصلا، إلى أكثر من أربعة ملايين لاجئ وغيرهم من الأفراد الذين يعدون موضع اهتمام المفوضية ولا سيما في أفريقيا حيث الاحتياجات أكبر ما تكون.

84 - وبرغم قيود التمويل، وما أدت إليه من تقليص العمليات، فإن منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركاءهما غير الحكوميين شنّوا حملات لمكافحة الحصبة وللتزويد بفيتامين ألف في أفغانستان وأنغولا وفي بوروندي والصومال وفي أماكن أخرى. وبين كانون

الثاني/يناير 2002 وحزيران/يونيه 2003، تم تحصين 15.3 من ملايين الأطفال بين ستة أشهر و 12 سنة من العمر ضد الحصبة، كما تلقى الأطفال مكمِّلات فيتامين ألف في أفغانستان (بنسبة تغطية بلغت 93 في المائة) مما حال دون وفاة ما يقدر بـ 000 35 طفل. وفي أنغولا، تم تحصين 7.2 من ملايين الأطفال بين تسعة أشهر و 14 سنة من العمر في الفترة بين أيلول/سبتمبر 2002 وحزيران/يونيه 2003 ضد الحصبة كما تلقوا مكملات فيتامين ألف (نسبة 95 في المائة تحصين) مما حال دون وفاة ما يقدر بعشرة آلاف طفل. كما نظمت هيئات الأمم المتحدة وشركاؤها أياما وطنية ناجحة للتحصين من أجل القضاء على شلل الأطفال في أفغانستان وليبريا والصومال والسودان. وبين شهر أيلول/سبتمبر 2002 وأيار/مايو 2003، قُدمت 34 مليون جرعة من تطعيم شلل الأطفال الفموي إلى 6.5 مليون طفل دون الخامسة من العمر في أفغانستان وذلك من خلال جولات مختلفة لأيام التحصين الوطنية والمحلية. ومن المشجع ملاحظة أنه لم يتم الإبلاغ حتى الآن سوى عن حالة واحدة من شلل الأطفال في هذا العام في أفغانستان.

85 - وشهد العام الماضي عددا من المنجزات المهمة في أفغانستان مما أتاح إحراز تقدم اقتصادي ملموس. ثم جاء هطول الأمطار الغزيرة في بعض أجزاء البلد، فضلا عن سقوط الثلوج بغزارة مما أدى إلى تحسين المحاصيل حيث أصبح المزيد من السكان قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية. على أن عددا لا يستهان به من الأفغان، ولا سيما من النساء والأطفال ما زال في حال من الاستضعاف حيث ما برحوا يعتمدون على المعونات الغذائية. وفي عام 2002، قدم برنامج الأغذية العالمي الغذاء إلى أكثر من 700 323 طفل في أفغانستان من خلال برنامج العودة إلى المدرسة، ودعَّم عودة وتوطين 000 330 أسرة، وساعد على تعزيز الخدمة المدنية من خلال تقديم مكملات الرواتب إلى 000 251 من الموظفين المدنيين. وبرغم ما طرأ من تحسن ملموس، إلا أن حالة الأمن ما زالت تشكل عقبة كأداء أمام الإجراءات الإنسانية في أفغانستان.

86 - وفي جمهورية كوريا الديمقراطية، أشار تقييم حكومي للحالة التغذوية للأطفال تم إجراؤه بالتعاون مع اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، إلى تحسن ملموس طرأ بين عامي 1998 و 2002. وقد أدت المساعدات الغذائية إلى الإسهام مباشرة في تحسين الحالة التغذوية للفئات المستضعفة رغم أن احتياجات تلك الفئات ما زالت كبيرة، بل إن الحالة يمكن أن تتدهور من جديد وقد اضُطر برنامج الأغذية العالمي إلى وقف عمليات التوزيع التي يقوم بها إلى ثلاثة ملايين مستفيد نظرا لأوجه النقص في التمويل

في نهاية سنة 2002.

87 - وفي أنغولا، أدت نهاية الصراع في نيسان/أبريل 2002 إلى عودة كثيفة للأشخاص المشردين داخليا وللاجئين وإلى فتح مناطق كان متعذرا الدخول إليها في السابق. وتقدر الحكومة أن 2.3 من ملايين المشردين داخليا عادوا إلى ديارهم وما زال مشردا 1.4 من ملايين الناس. وقد استطاع برنامج الأغذية العالمي أن يزيد عدد الأشخاص الذين يساعدهم بما يفوق نسبة 80 في المائة مما يدعم بقوة عملية توطيد السلام الذي تحقق في الآونة الأخيرة كما أن اليونيسيف وسَّعت فرص الالتحاق بالمدارس.

88 - على الجانب الآخر ما زالت الحالة الإنسانية تزداد سوءا في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولا سيما في منطقتها الشرقية. وما زالت إمكانية الوصول إلى أشد الفئات استضعافا تشكل التحدي الرئيسي بفعل انعدام الأمن والملاحقات التي تشنها الأطراف المتصارعة فضلا عن سوء حالة الهياكل الأساسية. فالعنف الموجه ضد المدنيين ضارب أطنابه ولا سيما العنف الجنسي ضد النساء والأطفال. كما أن اليونيسيف تعاونت مع شركائها من المنظمات غير الحكومية على تقديم مساعدات سيكولوجية لما يقرب من 000 1 امرأة ممن عشن بعد تعرضهن للعنف الجنسي في جنوب كيفو فضلا عن تعزيز شبكات الدعم للمجتمعات المحلية. وعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على توعية قادة العسكريين والشرطة بالحاجة إلى منع العنف الجنساني.

89 - وفي إثيوبيا وإريتريا، ساد الجفاف من جديد ليزيد زيادة حادة من عدد السكان الذين باتوا في حاجة إلى مساعدة غوثية. ويستلزم الأمر مثل هذه المساعدة من أجل إنقاذ الأرواح ومنع الهجرات الجماعية والحفاظ على الأصول التي يمتلكها المزارعون والرعاة. وفي معرض الاستجابة إلى حالة تتفاقم نُذُرها باستمرار، عيَّنت في حزيران/يونيه 2003 مبعوثا خاصا معنيا بالأزمة الإنسانية في القرن الأفريقي فقام بزيارة إثيوبيا وإريتريا في تموز/يوليه 2003. وفيما تؤدي ظروف الجفاف المستمرة وما ينجم عنها من آثار طويلة الأجل إلى زيادة مطردة في عدد السكان الذين باتوا في حاجة إلى مساعدة إنسانية في كلا البلدين، فإن إثيوبيا هي التي أصيبت بالذات بمعاناة أشد. وبرغم الدعم السخي من جانب المانحين مما كفل ما يقرب من 100 في المائة من احتياجات التمويل للنداء الموحد المشترك بين الوكالات لصالح إثيوبيا لعام 2003، إلا أن مستويات سوء التغذية في مناطق شتى من البلاد ما زالت تزداد. وبحلول تموز/يوليه 2003 تحدد أن هناك 2.3 مليون نسمة آخرين يحتاجون إلى مساعدة حتى نهاية العام وبهذا يصل العدد الإجمالي

للمستفيدين إلى ما يزيد على 13.1 مليون نسمة.

90 - وتهدد الأزمة الإنسانية في الجنوب الأفريقي بأن تكون إحدى أشد الكوارث الإنسانية المعقدة خلال العقد الماضي. وقد جاءت نتيجة مزيج من العوامل التي من بينها تذبذب هطول الأمطار، والفقر والتدهور الاقتصادي، وقصور سياسات الأمن الغذائي، وارتفاع معدلات الإصابة بمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وخلال عام 2002، ارتفع عدد الأفراد المعرضين لمخاطر الانعدام الشديد للأمن الغذائي من 12.8 مليون نسمة إلى 14.4 مليون نسمة. وبفضل سخاء دعم المانحين استطاع برنامج الأغذية العالمي أن يعبئ قدرته بسرعة لمساعدة ملايين من البشر في ليسوتو وملاوي وموزامبيق وسوازيلند وزامبيا وزمبابوي. وعكفت كيانات الأمم المتحدة على العمل معا في إطار المكتب الإقليمي المشترك بين الوكالات لدعم التنسيق من أجل زيادة الوعي والتشديد على ضرورة التحول مما يتجاوز مجرد الاستجابة التقليدية في حالات الطوارئ إلى التماس حلول دائمة.

91 - وقد اضطلعت مبعوثتي الخاصة للاحتياجات الإنسانية في الجنوب الأفريقي بدور مهم في زيادة وعي المانحين إزاء الطابع الفريد لهذه الأزمة، بوصفها أول حالة طوارئ رئيسية تلعب فيها المعدلات المرتفعة من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز دورا ملموسا في تفاقم حالة اللاأمن الغذائي وسوء التغذية. وقد جاء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ليضيف تعقيدا جديدا إلى الأزمات الإنسانية مما يتطلب إعادة التفكير في أمر المساعدة الإنسانية. ومن شأن الدروس المستفادة من هذه الاستجابة الإقليمية ألا تقتصر فقط على تعديل الطرائق التي يتم بها تحليل الأمن الغذائي أو المخصصات من الأغذية و/أو الأنشطة المتصلة بالتغذية فهي تشير أيضا إلى أن مثل هذه الجهود بحاجة إلى أن تقترن بإجراءات إنمائية تتخذ في حالة الطوارئ على مستوى القطاعين الاجتماعي والصحي.

92 - وقد أدت الصراعات القديمة والجديدة التي شهدتها منطقة غرب أفريقيا إلى ضغوط شديدة الوطأة تعرضت لها جهود التدخل الإنساني خلال العام الماضي وهددت استقرار البلدان المجاورة الهشة. وفي إطار اتجاه مثير للقلق، جاء تصعيد الصراع في ليبريا وتجدد القتال في كوت ديفوار علامة على تجاهل صارخ لحماية المدنيين فضلا عن الزيادة في عمليات تجنيد واستخدام الأطفال في الصراع المسلح والاستهانة بالأعمال الإنسانية. وفي بيئة لا يسودها القانون أو النظام ثبت أن الجهود الإنسانية أصبحت من الصعوبة بمكان وخاصة في ليبريا حيث نجم عن تصعيد الحرب الأهلية في

البلد في آذار/مارس 2003 أزمة إنسانية ذات أبعاد هائلة. وأدى القتال المتواصل في العاصمة منروفيا إلى انهيار كامل للقانون والنظام وإلى تشريد نحو 50 في المائة من سكان العاصمة وإلى إجلاء جميع موظفي الأمم المتحدة الدوليين. وجاء وصول حفظة السلام في آب/أغسطس 2003، فضلا عن الترتيبات السياسية الانتقالية، بمثابة فرصة جديدة متاحة أمام الوكالات الإنسانية لتقييم الحالة واستئناف عمليات الإغاثة لأكثر الفئات استضعافا. وفي 6 آب/أغسطس 2003، أطلقت الأمم المتحدة نداء منقحا وموحدا مشتركا بين الوكالات تطلب فيه 69 مليون دولار للاستجابة للاحتياجات الإنسانية المتزايدة. وما زالت الجهود متواصلة لدعم القدرة الشاملة للمجتمع الإنساني من أجل التعامل الفعال مع الحالة السائدة هناك.

93 - وفي العراق اضطلع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بدور رئيسي في إنشاء وصيانة آليات التنسيق الإنساني سواء قبيل اندلاع الحرب في آذار/مارس 2003 أو بعدها على صعيد الميدان والمقر معا. وقد نجح برنامج الأغذية العالمي في إرسال ما يزيد على 1.13 من ملايين الأطنان من السلع الغذائية الأساسية إلى العراق في الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه 2003. كما تولى البرنامج إدارة مركز سوقيات مشترك للأمم المتحدة معني بالأزمة في العراق يقوم على تنسيق القدرات اللوجيستية للوكالات الإنسانية، وقدم المركز خدمات الجسر الجوي المشتركة لعملية الإغاثة من خلال تسيير الدائرة الجوية الإنسانية للأمم المتحدة. وقادت منظمة الصحة العالمية الجهود المبذولة في قطاع الصحة من خلال تقديم الأدوية التي تمسّ الحاجة إليها وغير ذلك من الأصناف الطبية إضافة إلى برامج الصحة العامة وإعادة تأهيل المرافق الصحية. أما اليونيسيف فقد تصدرت جهود الأمم المتحدة المبذولة في حالات الطوارئ من خلال تقديم المساعدات غير الغذائية بما في ذلك الإمدادات اللازمة لبقاء الأطفال ومواد مكملات التغذية والتعليم الأساسي فضلا عن التزويد بالإمدادات المائية في حالة الطوارئ بالتعاون مع شركاء من المنظمات غير الحكومية. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتركيب مولدات وإصلاح مرافق الكهرباء التي هيأت إمدادات الطاقة الكهربية لتشغيل المستشفيات ومحطات ضخ المياه ومحطات معالجة الصرف الصحي.

94 - واستمر برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي يقوم على إدارته مكتب برنامج العراق في تقديم اللوازم التي تتطلبها تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للشعب العراقي. وقبيل نشوب الحرب، كان البرنامج قد حقق منجزات شتى من بينها النجاح في تخفيض معدلات سوء التغذية إلى النصف بين الأطفال دون الخامسة من العمر. وبقراره 1483 (2003)، قضى

مجلس الأمن بإنهاء البرنامج بحلول 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2003. وحتى ذلك الحين سوف تواصل الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، بالتنسيق مع سلطة التحالف المؤقتة والسلطات العراقية الناشئة، استعراض العقود وتحديد الأولويات المتعلقة بها فضلا عن تيسير شحن السلع المدنية إلى العراق من عملية توريد تقدر قيمتها بنحو 10 بلايين من الدولارات. وبخلاف ذلك، أطلقت الأمم المتحدة في 28 آذار/مارس 2003 نداء عاجلا للتعامل مع الأزمة العراقية ملتمسة في ذلك 2.2 بليون دولار، وقد تم تنقيح النداء المذكور في حزيران/يونيه 2003 عندما قُدمت الاحتياجات المستحقة بمبلغ 259 مليون دولار مما يعكس توفرا فعليا للموارد المقدمة من جانب المانحين ومن خلال برنامج النفط مقابل الغذاء فضلا عن الأولويات الجديدة التي نشأت بعد نهاية الأعمال الحربية الرئيسية.

95 - ولقد ظلَّت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تعمل بالتعاون مع مكتب منسِّق الشؤون الإنسانية للعراق، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في إطار التنسيق الشامل الذي تولاه ممثلي الخاص للعراق، من أجل تحديد الأولويات لإعادة إعمار العراق من خلال تقييم مشترك للاحتياجات. وتتم هذه العملية في ضوء مراعاة قضايا نوع الجنس وحقوق الإنسان والبيئة وبناء القدرات. كما شكلت المجموعة المذكورة فريقا للاتصال بالمانحين يتألف من أكثر من 50 عضوا يتقاسمون المعلومات بصورة منتظمة بشأن احتياجات عملية التقييم وبشأن مؤتمر المانحين المعني بإعمار العراق المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر 2003.

96 - وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما زال متوقعا أن تبدي الحالة الإنسانية علامات على التحسُّن بعد أن بدأ الطرفان خارطة الطريق التي أعلنتها المجموعة الرباعية في حزيران/يونيه 2003. وبالنسبة لمعظم السنة الماضية، ظلت الحالة مضطردة التدهور وظل السكان المحليون يكابدون مستويات غير مسبوقة من المعاناة. ولقد أدَّت قرارات الإغلاق وحظر التجول إلى شلّ الاقتصاد فدفعت بـ 1.3 من ملايين الفلسطينيين إلى ربقة الفقر. ثم شُنَّت العمليات العسكرية فخلَّفت أكثر من عشرة آلاف نسمة بلا مأوى. واستمرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في تقديم المساعدة في حالة الطوارئ إلى أكثر من مليون من الفلسطينيين المتضررين بما في ذلك المعونات الغذائية وإعمار المساكن وإيجاد فرص العمل. على أن قسوة القيود المفروضة على التنقل في الأراضي الفلسطينية المحتلة شكَّلت عقبات كأداء في وجه عمليات الأونروا وغيرها من الوكالات الدولية. وفي الوقت نفسه لم تتلق الأونروا سوى 37.3 مليون دولار من التمويل استجابة إلى نداء بمبلغ 94 مليون دولار

لتغطية العمليات المنفذة في حالة الطوارئ بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2003. وبرغم نقص بلغ 37.5 مليون دولار في الميزانية العادية للأونروا لعام 2003 اعتبارا من 30 حزيران/يونيه، واصلت الوكالة تقديم خدماتها العادية في مجالات التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية إلى عدد من السكان يزيد على أربعة ملايين نسمة مسجلين كلاجئين فلسطينيين في لبنان والجمهورية العربية السورية والأردن والضفة الغربية وقطاع غزة. وأدت منظمة الصحة العالمية دورا رئيسيا في تنسيق القطاع الصحي وفي تقديم المساعدة الفنية في مجالات أساسية مثل التغذية والصحة العقلية. كما دعت إلى تهيئة سُبُل حصول السكان الفلسطينيين على الخدمات الصحية وحقهم فيها. أما برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد قدم قدرا من المساعدات في حالة الطوارئ بالإضافة إلى مساعدات ضخمة في مجال العمالة والمساعدة التقنية.

إدارة الكوارث الطبيعية: الاستجابة لحالات الطوارئ وبناء القدارات

97 - تكرر حدوث فيضانات عاتية عبر آسيا بين شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/ نوفمبر 2002. وقد نجم دمار جسيم عن العواصف الاستوائية في منطقة المحيط الهادئ في كانون الثاني/يناير 2003. وفي أيار/مايو 2003 وقع زلزالان في الجزائر وتركيا إضافة إلى سيول أفضت إلى أسوأ حوادث فيضان وانهيارات أرضية في سري لانكا منذ عام 1947. كذلك بدأ هطول الأمطار غزيرة ومتواصلة في أواخر حزيران/يونيه 2003 مما أدى إلى فيضانات في عدد من مقاطعات الصين وألحق أضرارا بـ 130 مليون نسمة وأفضى إلى إجلاء أكثر من 3 ملايين من بيوتهم ووفاة أكثر من 800 شخص. من ناحية أخرى ظلت حالات الجفاف تؤثر على قطاعات كبيرة من السكان في بلدان أفريقية وآسيوية مما أدى إلى تفاقم الحالات التي كانت في الأصل تنطوي على تحديات حيث اقترن ذلك بالصراعات وبالأوبئة المهلكة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن 1 أيلول/سبتمبر 2002 إلى 8 آب/أغسطس 2003، استجاب مكتب منسق الشؤون الإنسانية إلى 75 كارثة طبيعية وعمل على تعبئة المساعدة الدولية من خلال النداءات وتقارير الموقف وتقديم المساعدات الطارئة مثل المنح النقدية وتوجيه المنح من الحكومات المتبرعة وإيفاد البعثات الميدانية للأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث.

98 - لكن جهود الأمم المتحدة من أجل تخفيف الآثار الناجمة عن

المخاطر الطبيعية من خلال تخفيف حالات الانكشاف ومخاطر الكوارث أعيقت بشدة بسبب التمويل المحدود. إن المانحين الإنسانيين ينأون بأنفسهم عن توجيه الأموال إلى الأنشطة التي ينجم عنها أثر أطول أجلا بينما لم يتحمل المانحون الإنمائيون بعد مسؤوليتهم كاملة. ومع ذلك فقد كفلت جهود الدعوة زيادة الوعي بحتمية تخفيف المخاطر وحالات الانكشاف أمام الأخطار الطبيعية وغيرها من الكوارث التكنولوجية والبيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وقد جرى بصورة متزايدة استخدام الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، التي تقوم على تنسيقها أمانتها الخاصة من أجل توجيه الالتزامات والإجراءات المتخذة من جانب كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى إضافة إلى الحكومات. كما تدعم التشديد الخاص على وضع الخطط على الصعيدين دون الإقليمي والوطني في أفريقيا بفضل إيجاد برنامج للاتصال لأفريقيا منبثق عن الاستراتيجية الدولية المذكورة أعلاه وكذلك الأنشطة التي شارك في تنفيذها أمانة الاستراتيجية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغير ذلك من الأطراف. وقد أجريت مشاورات إقليمية في آسيا وأوروبا وجنوب المحيط الهادئ إضافة إلى مشاورات أخرى مزمع إجراؤها في أفريقيا والأمريكيتين. وأسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في زيادة قدرات الحد من الكوارث في 33 بلدا في طول العالم وعرضه بما في ذلك نظم الإنذار المبكِّر ودعم المكاتب الوطنية المعنية بالكوارث وأدوات واستراتيجيات تخفيف الخطر وتعزيز النظم التشريعية ودعم شبكات المعلومات. كما تعمل كيانات أخرى بالأمم المتحدة بالتدريج على وضع برامج وأنشطة فنية للحد من الكوارث ضمن إطار الاستراتيجية الدولية.

تنسيق المساعدة وحماية المدنيين في حالات الصراع المسلح

99 - تقتضي الاستجابات الإنسانية تنسيقا فعالا وتعبئة سريعة للموارد. ويعمل مكتب منسق الشؤون الإنسانية جاهدا، من خلال النظام المشترك بين الوكالات على كفالة استجابة كافية إزاء الأزمات الإنسانية من خلال تعبئة الموارد وتعزيز فرص حصول السكان المستضعفين على ما يلزمهم والقيام بالتنسيق الميداني. وفضلا عن ذلك فإن منظمة الأمم المتحدة ككل ملتزمة بأن تكفل سبل التحوُّل السلس من مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى مجال الأنشطة الإنمائية في حالات ما بعد الصراع.

100 - ومن أمثلة النُهُج المتناسقة الفعالة لمعالجة الأزمات الإنسانية،

الاستعدادات الواسعة النطاق المشتركة بين الوكالات في حالات الطوارئ بالنسبة للصراع في العراق. فقبل مرحلة معقولة من اندلاع الحرب، أنشئ مكتب إقليمي لتنسيق الشؤون الإنسانية وتم من خلاله تخطيط وتنسيق الاستجابة الإنسانية في تعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية.

101 - وثمة نشاط ملموس اضطلعت به المنظمة على مدار السنة الماضية من أجل وضع قضايا الحماية في صلب السياسات وعمليات صنع القرار بالدول الأعضاء وعلى صعيد منظومة الأمم المتحدة بشكل عام بما في ذلك المناقشات التي دارت في مجلس الأمن. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2002 سلطت الأضواء في تقريري الثالث إلى مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين في الصراع المسلح على ثلاثة تحديات ناشئة: (أ) العنف القائم على أساس نوع الجنس في الأزمات الإنسانية وحالات الصراع؛ (ب) العواقب الضارة الناجمة عن الاستغلال التجاري للصراعات؛ (ج) التهديد المتصاعد للإرهاب العالمي.

102 - إلا أن التحدي المستمر يتمثل في تحديد واستخدام سبل أنجع لتنفيذ المبادئ والسياسات الموضوعة وإدماجها في صلب الأعمال الإنسانية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ومن ثم ترجمتها إلى تدابير محددة في الميدان. وقد اتخذت خطوات هامة في هذا المضمار. وعلى سبيل المثال فإن كيانات الأمم المتحدة في أفغانستان وبوروندي والعراق استخدمت المذكرة التي صيغت بواسطة مجلس الأمن، المرفق) لوضع إطار عمل فعال ومشترك لحماية المدنيين مما أدى إلى استجابة أكثر تجانسا بين الوكالات. وفي العراق قام مسؤولو حقوق الإنسان المكلفون بالعمل في مكتب منسق الشؤون الإنسانية في العراق بوضع إطار عمل للسياسات بشأن حماية حقوق الإنسان بالتعاون مع الهيئات الإنسانية للأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى من أجل توجيه المساعدة الإنسانية. كما قاد مستشارو حقوق الإنسان الأفرقة التقنية العاملة المشتركة بين الوكالات المعنية بالقضايا المتصلة بالحماية في العراق وكوت ديفوار. وثمة تطور بارز آخر تمثَّل في إدراج مبادئ الحماية في صلب الولايات الموكلة إلى بعض بعثات حفظ السلام، بما في ذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا والقوات الفرنسية في كوت ديفوار.

103 - وقد بدأت في تشرين الأول/أكتوبر 2002 سلسلة من حلقات العمل الإقليمية التي عُقدت بشأن مسائل حماية المدنيين في حالات الصراع المسلح. ومنذ ذلك الحين عُقدت حلقات عمل في منطقة شرقي آسيا والمحيط الهادئ وفي أوروبا وجنوب المحيط الهادئ والجنوب الأفريقي وغربي

أفريقيا فضلا عن حلقات عمل أخرى مزمع تنظيمها في الأشهر القادمة في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا. وهذه الحلقات ترمي إلى تدارس طبيعة التحديات الإنسانية التي تستجدّ خلال حالات الطوارئ المعقدة في كل منطقة مع استكشاف الطرق الممكن من خلالها التصدي لتلك التحديات من منظور إقليمي. وجميع هذه الأنشطة تتسق مع دعوتي إلى نشر ''ثقافة للحماية'' في إطار المجتمع الدولي. كما أن الالتزام المستمر من جانب الدول الأعضاء إزاء هذه القضايا سيكون أمرا حيويا في ترسيخ المكتسبات الإيجابية التي تتم بفضل جهودنا الجماعية التي بذلناها حتى الآن.

104 - وما زال الأطفال الجنود يشكلون جانبا مأساويا من كثير من الصراعات. فعلى سبيل المثال ثمة عدد يقدر بنحو 400 8 طفل تعرضوا للاختطاف في شمالي أوغندا بين حزيران/يونيه 2002 وأيار/مايو 2003. وتلك زيادة حادة بالمقارنة إلى عدد آخر يبلغ 000 12 من حالات اختطاف الأطفال على مدى السنوات الإحدى عشرة الواقعة في الفترة من عام 1990 إلى عام 2001. ومع ذلك فقد أُحرز قدر من التقدم فيما يتعلق بنزع سلاح الأطفال الجنود وتسريحهم وإعادة دمجهم على مدى العام. وفي أفغانستان ظلت اليونيسيف تساعد على دعم عنصر يتعلق بالأطفال بصورة خاصة كجزء من برنامج البدايات الجديدة لأفغانستان بهدف نزع سلاح جميع الجنود القاصرين وتسريح صفوفهم وإعادة دمجهم بحلول عام 2005. وفي ظل قيادة البنك الدولي، فإن برنامج التسريح وإعادة الدمج المتعدد الأقطار في منطقة البحيرات الكبرى بأفريقيا يجمع على صعيد واحد الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية لتيسر سبل تسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في سبعة بلدان من تلك المنطقة الفرعية. وقد وُضعت مشاريع محددة من أجل تسريح الأطفال الجنود في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونزع أسلحتهم وإعادة إدماجهم بالتعاون مع اليونيسيف ويوشك هذا البرنامج على الانطلاق.

الفصل الثالث

التعاون من أجل التنمية

105 - على مدار السنة الماضية، دعمت المنظمة الدول الأعضاء في جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتصدت لقضايا محددة منبثقة عن مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعات القمة الرئيسية التي عقدت مؤخرا.

106 - ويسعدني أن أفيد بما أُحرز من تقدم طيب استجابة للتوجيه الذي قدمته الدول الأعضاء واتساقا مع رؤيتي لإصلاح الأمم المتحدة. كما أن منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالاتها المتخصصة، واصلت العمل

جاهدة على تحقيق المزيد من تجانس سياساتها واتساق برامجها بغية تحسين كفاءة وأثر الدعم الذي تقدمه على الصعيد القطري.

القضاء على الفقر المدقع

107 - الفقر المدقع ظاهرة متعددة الأبعاد متباينة من حيث الأسباب التي تشمل قصور النمو الاقتصادي والاستثمارات والمظالم المجتمعية المزمنة وعدم كفاية شبكات الضمان الاجتماعي ونقص الاستثمار في مجالات التعليم والصحة ونقص التمويل الإنمائي إضافة إلى علاقات سائدة في مجال التمويل والتجارة الدوليين تضع البلدان المنخفضة الدخل في حالة لا تحسد عليها. ولتعزيز عملية التنمية، فإن العناصر التالية تعد من الأهمية بمكان: تمويل جديد ومتزايد للتنمية؛ التعاون من جانب القطاع الخاص؛ جولة إنمائية ناجحة للمفاوضات التجارية؛ تخفيف حدة الفقر في الحضر والريف؛ ضمان سبل الحصول على الأغذية وعلى الصحة الطيبة والتعليم؛ تحسين إدارة دفة الحكم؛ إتاحة فرص أمام المرأة التي تعيش في ربقة الفقر ثم استخدام التكنولوجيات الجديدة مثل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل القضاء على الفقر. ولا تألو المنظمة جهدا في ضمان التصدي لتلك القضايا على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والدولي.

108 - وفي إطار متابعتها للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، نظمت الجمعية العامة، في دورتها السابعة والخمسين، الحوار الرفيع المستوى بشأن التمويل لأغراض التنمية إضافة إلى مكتب تمويل التنمية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، الذي باشر نشاطه في كانون الثاني/يناير 2003. ولسوف يكون الحوار الرفيع المستوى بمثابة محور للتواصل على المستوى الحكومي الدولي من أجل المتابعة الشاملة للمؤتمر. كما ستتعاون منظومة الأمم المتحدة مع الأطراف الرئيسية الأخرى صاحبة المصلحة بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل الاضطلاع بالأنشطة التي تساعد على التعجيل بعملية تنفيذ توافق آراء مونتيري التي اعتمدها المؤتمر.

109 - وعلى النحو المتوخى أيضا في توافق آراء مونتيري، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي أول حلقة في سلسلة جديدة من الاجتماعات الرفيعة المستوى في نيسان/أبريل 2003 مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية شارك فيه وزراء المالية والتعاون الإنمائي ومحافظو المصارف

المركزية وكبار المسؤولين من عدة منظمات دولية. وقد شملت نتائج المؤتمر، التي وردت في موجز رئيس المجلس (A/58/77-E/2003/62) عددا من التوصيات من أجل المضي قدما بتنفيذ التزامات السياسات في توافق آراء مونتيري، فضلا عن تيسير عملية المناقشة في الحوار الرفيع المستوى المقرر أن يلتئم أول اجتماعاته التي تُعقد كل سنتين من جانب الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر 2003.

110 - والنمو الاقتصادي أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخاصة الهدف الأول المتمثل في القضاء على الفقر المدقع. وفي تقريره عن التنمية البشرية 2003: الأهداف الإنمائية للألفية، يقدّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ثمة نموا سنويا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.9 في المائة مطلوب من الآن وحتى عام 2015 لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وهو ما يمثل ضعف المستوى الحالي. ولن يتسنى تحقيق ذلك دون أن يسايره نمو في القطاع الخاص المحلي الذي يشكل القاطرة الرئيسية للنمو الاقتصادي ولتوليد فرص العمل.

111 - وفي إطار متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، وعلى نحو ما دعت إليه الجمعية العامة في قرارها 265/57، فقد استهلت في تموز/يوليه 2003، في نيويورك، اجتماعات اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية. ويتمثل الغرض الرئيسي من اللجنة، المؤلفة من كبار القادة في قطاع التجارة والأعمال والقطاع العام والدوائر الأكاديمية والمجتمع المدني، في وضع التوصيات الاستراتيجية بشأن كيفية تعزيز قطاع خاص قوي وأصيل في البلدان النامية وبدء برامج ينتج عنها أنجع آثار ممكنة بالنسبة لتنمية القطاع الخاص. ولسوف تقدم اللجنة تقريرا إليَّ بنهاية عام 2003 مشفوعا بتوصيات محددة في مجال السياسات لصالح البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو فضلا عن الوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف. كما ستسعى اللجنة إلى تسليط الأضواء على المبادرات الناجحة المنفذة بالفعل في ميدان تنمية القطاع الخاص. كذلك سوف تقدم التوصيات الشاملة للجنة من أجل أن ينظر فيها رؤساء الوكالات الإنمائية الوطنية والمتعددة الأطراف فضلا عن قادة القطاع الخاص.

112 - وتنطوي التجارة العالمية المتزايدة حجما والأكثر إنصافا على آفاق مساعدة الدول على مكافحة الفقر والجوع وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بما في ذلك ما يتم من خلال زيادة الدخل للمُزارع الصغير. وما زالت المنظمة، ولا سيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تدعو إلى الأخذ بسياسات تعزز التجارة الحرة والمنصفة. وقد بدأ إعلان الدوحة

الوزاري، الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، برنامج عمل للمفاوضات التجارية المقرر إنجازها في موعد لا يتجاوز 1 كانون الثاني/يناير 2005. ومن خلال جعل التنمية محورا للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، فإن إعلان الدوحة يهيئ فرصة كبرى، فضلا عن تحد مطروح على جميع الأطراف صاحبة المصلحة، من أجل العمل على الدمج الكامل لشواغل ومصالح البلدان النامية في المفاوضات التجارية وبرنامج العمل. كما أن المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في كانكون، المكسيك في أيلول/سبتمبر 2003 سوف يستعرض آفاق التقدم الذي تحقق في برنامج عمل الدوحة ويقدم التوجيه السياسي ويتخذ ما تقتضيه الضرورة من القرارات. وهذا الاختتام الناجح لتلك الجولة الإنمائية للمفاوضات التجارية أمر حيوي من أجل إنعاش الاقتصاد العالمي. ويمثل المؤتمر الوزاري الخامس معلما هاما على طريق اختتام ناجح لجولة الدوحة وإنني أحث الدول الأعضاء على أن تبذل كل جهد لضمان محصلة ناجحة تنجم عن الاجتماع فضلا عن نجاح الجولة ككل.

113 - ويتحول الفقر المدقع إلى حيث يصبح ظاهرة حضرية باطراد حيث أن ما يقرب من نصف سكان العالم باتوا يعيشون الآن في المدن ومنهم بليون نسمة يعيشون في الأحياء العشوائية. كما أن معدل الهجرة من الريف إلى الحضر في البلدان النامية يزداد من حيث وتيرته التي فاقت بكثير معدل التحول الحضري ككل. وتلك ظاهرة ينجم عنها آثار ملموسة بالنسبة للأمن الغذائي والتغذوي للمنتجين والمستهلكين في البلدان النامية على السواء. لكن في الوقت نفسه فإن ما يزيد على 60 في المائة من السكان من البلدان ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط ما زالوا يعيشون بالمناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة في سبل حياتهم. ومن ثم يتعين على استراتيجيات الحد من الفقر أن تأخذ في الاعتبار كلتا المجموعتين فيما يتعلق بالاحتياجات الخاصة بهما. وخلال عام 2002، شنت الحكومات الحملة العالمية بشأن الحيازة المأمونة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الأمم المتحدة – الموئل) في البرازيل وبوركينا فاسو وجامايكا ونيكاراغوا والفلبين والسنغال. والحملة العالمية لشؤون الحكم الحضري بدأت في جامايكا والفلبين حيث دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حوارات مدنية بشأن المسائل الإنمائية الأساسية. كما أن الاستعدادات وعمليات الإطلاق والمتابعة لكلتا الحملتين زادت من الوعي الشعبي بالقضايا المطروحة وأفضت إلى قيام شراكات بشأنها بين المجتمع المدني والحكومات مما أدى في كثير من الحالات إلى نتائج فورية فيما يتعلق بسياسات وتشريعات محددة. وعلى سبيل المثال فإن الحملة العالمية لشؤون الحكم الحضري هيأت مدخلات إلى استعراض

قانون الحكم المحلي في كينيا حيث استندت إلى نماذج من التشريعات عن الحكم التشاركي من الفلبين وبوليفيا وجنوب أفريقيا. وفي الهند، بدأت سياسة لتحسين الأحياء العشوائية في الحضر وأنشئ صندوق حوافز لإصلاح المدن. وفي نيجيريا أُنشئت وزارة جديدة للإسكان والتنمية الحضرية وفي ناميبيا وضع قانون بشأن الحيازة المرنة للأراضي بما يكفل أمن الحيازة لساكني الأحياء العشوائية.

114 - على أن التصدي للفقر في الحضر بحاجة إلى أن يمضي جنبا إلى جنب مع محاربة الفقر في الريف. وفي الجزء الرفيع المستوى، المعقود في تموز/يوليه 2003، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي إعلانا وزاريا بشأن ''تشجيع الترويج لاتباع نهج متكامل إزاء التنمية الريفية في البلدان النامية بهدف القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة''. وتمثلت رسالة رئيسية للإعلان المذكور في دعوة لتجديد الإرادة السياسية من أجل جعل الشراكة العالمية أمرا مفيدا للتنمية الريفية. وقد أكدت بلدان كثيرة شدة الأثر الناجم عن السياسات التي تتبعها البلدان المتقدمة النمو بالنسبة للتنمية الريفية ولا سيما تلك المتعلقة بتقييد فرص الوصول إلى الأسواق وبالإعانات المقدمة للمنتجين الزراعيين وبقصور المعونة. وسلم الجميع بأن التنمية الريفية هي مسؤولية كل بلد وأنها تتوقف على تهيئة بيئة تمكين وطنية. وعليه فقد عادت قضية الفقر في الريف لتدرج على جدول الأعمال الدولي.

115 - ويعد الرفاه الاقتصادي والتغذية والصحة الجيدة أمورا مترابطة بحيث يعزز بعضها بعضا. فمن شأن القضاء على الفقر أن يؤدي إلى تحسين التغذية والصحة، بينما ينطوي سوء التغذية واعتلال الصحة على تكاليف اقتصادية فادحة ويعوق الجهود الرامية للقضاء على الفقر. وتواصل المنظمة التركيز على الأنشطة التي يمكن أن تساعد على تحسين فرص الحصول على الغذاء وضمان الصحة الجيدة. كما تعمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حاليا على مساعدة البلدان من أجل تنقيح وتحديث استراتيجياتها في مجالات الأمن الغذائي والتنمية الزراعية. وقد أدى ذلك حتى الآن، عبر مناطق العالم، إلى إعداد ما يزيد على 150 من الاستراتيجيات الوطنية من أجل الأمن الغذائي والتنمية الزراعية. كما أيدت الحكومات رسميا نحو 117 من تلك الاستراتيجيات. ويواصل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الدعوة إلى استراتيجيات تنطلق من مبادرات وقدرات المنتجين الفقراء في الريف. ويعمل الصندوق المذكور كوسيط حافز من أجل أن يجمع على صعيد واحد الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة، ويعبئ الموارد والمعارف والسياسات لتمكين فقراء الريف من تخطي حاجز الفقر. وبصفة خاصة فإن مشاريع الصندوق تقدم التمويل وتساعد على حشد المزيد من الموارد لزيادة فرص

حصول فقراء الريف على الأراضي والمياه وغير ذلك من الموارد اللازمة مع تطوير الخدمات المالية الريفية دعما للمشاريع الصغيرة وتشجيعا على الإنتاج الزراعي المستدام فضلا عن زيادة فرص التسويق والوصول إلى الأسواق.

116 - وستبقى المعونة الغذائية أداة مهمة من أجل الحد من الجوع وخاصة في حالات الطوارئ وحالات ما بعد الصراع. وفي عام 2002 قدم برنامج الأغذية العالمي معونة غذائية إلى 72 مليون نسمة من أفقر سكان العالم. وبصفة عامة فإن 77 في المائة من موارد برنامج الأغذية العالمي، أو أكثر من بليون دولار، تم استخدامها في أنشطة منفذة في البلدان الخمسين التي حددها تقرير منظمة الأغذية والزراعة بشأن حالة الأمن الغذائي في العالم لعام 2002 بوصفها تضم أكبر عدد من ضحايا الجوع كنسبة مئوية من مجموع سكانها.

117 - وفي مجال الصحة، أدت المبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال التي قادتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ومراكز الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الأمراض، ومنظمة الروتاري الدولية إلى قطع مزيد من الأشواط في عام 2002. وكان هناك سبعة بلدان تفشى فيها مرض شلل الأطفال بنهاية عام 2002 وهو رقم أقل من عشرة بلدان شهده عام مضى. وقد تحقق رقم قياسي قوامه 500 مليون طفل ممن تلقوا اللقاح الفموي ضد شلل الأطفال في 93 بلدا. كما أن اليونيسيف اشترت وسلمت أغلبية هذه اللقاحات في حدود نحو 1.3 بليون جرعة من اللقاح المذكور. كذلك فإن اليونيسيف وغيرها من الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة دعمت أيام التحصين التي أُعلنت على الصعيدين الوطني ودون الوطني حيث غطت أكثر من 200 مليون طفل. وعملت اليونيسيف كذلك مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة أطباء بلا حدود ولجنة الصليب الأحمر الدولي وغير ذلك من الشركاء على الاستجابة إزاء اندلاع وباءات الكوليرا أو الحمى المخية الشوكية أو الملاريا.

118 - وترتبط كفاية التعليم الابتدائي ارتباطا وثيقا بإمكانية الهروب من ربقة الفقر. وفي عام 2003 كان هناك ما يقرب من ثلث جميع الأطفال في البلدان النامية وقد فاتهم استيفاء الحد الأدنى من متطلبات التعليم على مستوى التعليم الأساسي. كما يقدر أن 134 مليون طفل في تلك البلدان ليسوا ملتحقين بمدرسة بل ولم يسبق لهم الالتحاق بمدرسة قط. ومن بين الأطفال الفقراء، تشكل البنات أغلبية الذين لم يتح أمامهم أي فرصة للحصول على تعليم نظامي. ومع ذلك فإن تعليم البنات يعد بغير جدال أحد المفاتيح التي تفضي إلى الحد من الفقر. وقد دعمت اليونيسيف التعليم

الأساسي بالتركيز على تعزيز الجوانب المعرفية والسيكواجتماعية لرعاية الطفولة المبكرة. ويشمل ذلك الترويج لإتاحة الفرص الشاملة لتعليم أساسي جيد، مع استكمال هذا التعليم بما في ذلك تهيئة بيئة تعلّم صحية وفعالة وحمائية. ومن الجوانب المهمة للدعم تعزيز مشاركة المجتمع المحلي والوالدين في أمور المدارس.

119 - وعلى مدار السنة الماضية واصلت المنظمة التصدي للتحدي المتمثل في ضعف الهياكل المؤسسية وقصور القدرة الإدارية. وفي عام 2002 ، اقترحت لجنة الأمم المتحدة لخبراء الادارة العامة مجالات أولوية للدول الأعضاء لكي تبني المزيد من قدراتها في مجال أسلوب إدارة الحكم والإدارة العامة، بما في ذلك ما يتم بالنسبة إلى إدارة الموارد البشرية وإدارة المعارف وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولامركزية الإدارة. ولهذه الغاية، تعاونت إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية، على سبيل المثال، خلال الفترة 2002-2003، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساعدة على تعزيز الإدارة المحلية والجهوية في رواندا من خلال إعداد تشريعات ذات صلة واستحداث هياكل جديدة للإدارة وتهيئة سبل التدريب. كما تعكف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا) على بناء قاعدة بيانات إلكترونية مباشرة بشأن ممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد في المنطقة بما في ذلك بيانات عن سيادة القانون وحقوق الإنسان والحرية.

120 - ويعد تعزيز المزيد من الفرص الاقتصادية المتاحة أمام المرأة أمرا جوهريا بالنسبة للقضاء على الفقر باعتبار أن غالبية الذين يعيشون في الفقر هم من النساء وخاصة في البلدان النامية. وخلال عام 2002، تعاون صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مع الاسكوا ومع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (اسكاب) لمساعدة المؤسسات الوطنية على أن تدمج المنظورات الجنسانية في صلب أنظمتها الإحصائية للنهوض بعمليات تقصّي مشاركة المرأة في الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية. كما يفيد من هذه المبادرة استقصاء دخل الأسر ونفقاتها لعام 2003 في المكسيك. ويساعد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة كذلك على وضع الاستراتيجيات الكفيلة بالربط بين المنتجين المنخفضي الدخل والأسواق في بوركينا فاسو ونيجيريا ورواندا وكوريا الشمالية وجنوب آسيا والدول العربية. وتشمل هذه الاستراتيجيات تيسير وصول المرأة إلى المشترين المحتملين لمنتجاتها بما في ذلك ما يتم من خلال تنظيم التعاونيات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنها المواقع المتاحة على الشبكة العالمية من أجل تبادل المعلومات وعقد الأسواق التجارية لمنتجات المرأة. كما عُقد المنتدى الثاني الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لأوروبا للنساء صاحبات

الأعمال، في آذار/مارس 2003 في جنيف، وتم فيه تبادل الممارسات الجيدة فيما يتعلق بتحسين فرص الحصول على التمويل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة للمشاريع التجارية الصغيرة التي تديرها نساء.

121 - وفي الأردن بدأت شراكة بواسطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في عام 2002 مع مؤسسة نظم سيسكو والحكومة الأردنية وبدأت الشراكة تسفر عن نتائج إيجابية فيما يتعلق بزيادة قدرة المرأة على الوصول إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشكيله من خلال تطوير عشر أكاديميات للتواصل الشبكي تابعة لسيسكو. وقد حقق المشروع 63.3 في المائة من انضمام الإناث إلى الأكاديميات وأنتج معلومات وبيانات أفضل عن المرأة الأردنية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن زيادة الاهتمام بين صفوف المخططين العاملين في هذا المضمار باستخدام هذه المعلومات أساسا لوضع السياسات والبرامج.

122 - وفي عام 2002، واصلت فرقة عمل الأمم المتحدة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات معالجة قضايا السياسات ومن ذلك مثلا دمج الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية ضمن الاستراتيجيات الشاملة للتنمية والقضاء على الفقر، إضافة إلى اتخاذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة للنهوض بالمرأة وتمكينها على نحو ما أكدته لجنة وضع المرأة في دورتها السابعة والأربعين في آذار/مارس 2003. وفي عام 2002، اتخذت فرقة العمل عددا من المبادرات الرامية إلى معالجة مختلف جوانب برنامج تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وفي شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية أطلقت فرقة العمل شبكات الشتات الرقمية لأفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وهذه المبادرات ترمي إلى إيجاد شبكة تصل ما بين الموارد التكنولوجية والتنظيمية والمهنية والمالية للمقيمين في المهجر في أمريكا الشمالية وأوروبا وبين نظرائهم في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي.

123 - وتعد الجامعة العالمية الإلكترونية التي أطلقتها في حزيران/يونيه 2003 مبادرة مشتركة بين جامعة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهي نموذج عملي للتعاون على بناء جسور رقمية لتعزيز الأمن والرخاء البشري من خلال التنمية المستدامة بيئيا. وهذه الجامعة عبارة عن شبكة دولية بين الجامعات والمؤسسات المتعاونة وقد تم تنظيمها كفرع من جامعة الأمم المتحدة ولها مركز إداري في إرندال، النرويج. أما المؤسسات الأساسية التي قامت عليها هذه المبادرة فهي جامعة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقاعدة بيانات الموارد العالمية التابعة لبرنامج الأمم

المتحدة للبيئة ومركز أرينـدال في النـرويج (شـبكة أرينـدال)، وكليـة أغـدار الجامعيـة في النـرويج. ولسـوف تقـدم دورات وبـرامج بالاتصـال الإلكـتروني المباشـر في إطـار قـدرة عالميـة للاتصـال بشـأن البيئـة والتنميـة. وبالاضـافة إلى ذلك، فمن بين المشاركين في هذا المشروع جامعات من غانا وأوغندا وجنوب أفريقيا.

124 - وعلـى الصـعيد الإقليمـي، تتعـاون الاسـكوا مـع منظمـة العمـل الدوليـة والصـندوق العـربي للإنمـاء الاقتصـادي والاجتمـاعي وعـدد مـن المنظمـات غـير الحكوميـة الوطنيـة مـن أجـل تنفيـذ جـدول العمـل الإقليمـي ''التكنولوجيـا والعمالـة وتخفيـف حـدة الفقـر''. وهـذه المبـادرة ترمـي إلى استغلال تكنولوجيات جديدة مختارة من أجل خلق فرص العمل وتخفيف حدة الفقر مع التأكيد على المجتمعات الريفية المحرومة اقتصاديا. ويشمل جدول العمل المذكور إمكانية إنشاء مراكز محلية للتكنولوجيا تتيح سبل محو الأمية والتعليم الأساسي والتدريب المهني للمجتمعات المحرومة. وسوف يشهد لبنان في أيلول/سبتمبر 2003 إنشاء الحلقات الثلاث الأولى من سلسلة هذه المراكز، على أن يعقب ذلك قريبا إنشاء مراكز أخرى في لبنان وغيره من البلدان الأعضاء. وفي أفريقيا، تكفل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا سبل المساعدة على تدعيم الإدارة المالية العامة وبناء القدرة من أجل تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية دعما للمبادرة الأفريقية لمجتمع المعلومات.

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

125 - في تموز/يوليه 2002، أيدت منظومة الأمم المتحدة بأسرها اتباع استراتيجية أساسية لدعم إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. وتشمل العناصر الرئيسية لهذه الاستراتيجية رصد التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والعالمي وتقديم الدعم التشغيلي للأولويات الوطنية ولعمليات البحوث والدعوة.

126 - وتتعاون مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبنك الدولي على رصد التقدم في تنفيذ إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة 2/55) وتحسين عملية الإبلاغ وتحليل المؤشرات على الصعيدين الوطني والدولي. ولسوف يعمل تقريري السنوي بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على توثيق التقدم المحرز والسلبيات التي تعوق تحقيق تلك الأهداف. وعلى الصعيد القطري، كان قد أُنجز في حزيران/يونيه 2003 سبعة وثلاثون من التقارير الوطنية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية بدعم تقني ومالي من برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي. وإنني أتوقع أن يتم إنجاز 60 تقريرا على الأقل بنهاية عام 2003. وهذه التقارير تساعد على كفالة أن تُصبح الأهداف الإنمائية المذكورة جزءا جوهريا من الحوار الإنمائي على صعيد المجتمعات بأسرها.

127 - وفي إطار استجابتها التنفيذية إزاء الأهداف الإنمائية للألفية، عملت منظومة الأمم المتحدة جاهدة على المستوى القطري من أجل أن تستجمع خبراتها المشتركة على صعيد واحد لدعم تنفيذ الأهداف الوطنية. ويجدر التنويه إلى أنه تم إنجاز 117 من التقييمات القطرية المشتركة و 86 من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بحلول حزيران/يونيه 2003.

128 - ثم جاء طرح أوراق استراتيجية الحد من الفقر، بوصفها أداة وطنية أساسية لتركيز النفقات والمساعدة الإنمائية على أولويات الحد من الفقر بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما يتيح فرصة أمام منظومة الأمم المتحدة لمزيد من تعزيز الأهداف الإنمائية المذكورة من خلال دعمها الحكومات الوطنية. وحتى الآن فقد أنجز 30 بلدا الأوراق الكاملة لاستراتيجية الحد من الفقر بينما أنجز 48 بلدا الأوراق المؤقتة منها.

129 - وكمساهمة في الحوار الدائر بشأن العقبات والسياسات المتعلقة ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، يتدارس الجزء الثاني من الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام 2003 الصلات التي تربط بين بعض سياسات الاقتصاد الكلي وبين الفقر باستعراض العلاقات بين السياسات الموجهة نحو النمو وبين الفقر وآثار السياسات التجارية على الفقر والنتائج المترتبة بالنسبة لفقراء الحضر على استجابات سياسات الاقتصاد الكلي إزاء الصدمات. كما أنه يحلل آثار بعض السياسات الموجهة على نحو مباشر أكثر نحو الحد من الفقر ومنها مثلا النُهج ذات الأساس السوقي إزاء الإصلاح الزراعي وتحرير وخصخصة أسواق الأغذية الرئيسية في أفريقيا. ويفحص كذلك زيادة الفقر في بلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية منذ عام 1990، فضلا عن استجابات الحكومات والأفراد. وبالإضافة إلى ذلك، ففي الإطار البحثي، تعاون مشروع الألفية وفرق العمل المنبثقة عنه وأمانته مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاستعدادات المتخذة لإعداد تقرير التنمية البشرية 2003: الأهداف الإنمائية للألفية، الذي نُشر في تموز/يوليه.

130 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2002 أطلقت حملة الأهداف الإنمائية للألفية من أجل الترويج لالتزاماتها بصورة أفضل على نطاق العالم كله وبما يكفل لها أن تُصبح محورا للإجراءات العالمية التي يتم اتخاذها. وأنشئت وحدة تعنى بحملة الألفية في تشرين الثاني/نوفمبر 2002 وهي تقوم بتجميع فريق أساسي من رعايا بلدان نامية وبلدان متقدمة النمو كما شرعت في بناء

شبكات وشراكات على مستوى المجتمع المدني والبرلمانيين ووسائل الإعلام وغير ذلك من الجماعات الرئيسية على الصعيد العالمي كله.

131 - وقد اجتمع فريق حملة الألفية مع مسؤولين من المنظمة ومع برلمانيين ووزراء للتنمية وقادة دينيين وممثلي وسائل الإعلام والمجتمع المدني ومنظمات غير حكومية ونقابات عمالية ومؤسسات بحثية. وأقامت الحملة علاقات عمل مع شبكات برلمانية ومنها الاتحاد البرلماني الدولي والشبكة البرلمانية للبنك الدولي. كما يُشارك الفريق بنشاط في اجتماعات الشبكة البرلمانية الرئيسية عندما تبدأ عملية التعاون بشأن أدلة الأهداف الإنمائية للألفية الموجهة للبرلمانيين. وفي البلدان النامية تعمل الحملة على ربط أو بناء التحالفات من أجل العمل على تشجيع الحكومات على تنفيذ سياسات لصالح الفقراء. ومن خلال فعاليات عديدة مثل المناسبات الخطابية العامة وعقد الحلقات الدراسية والمؤتمرات بما في ذلك جولات للحملة في شمالي أوروبا وفي إيطاليا، احتل الهدف 8 من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يركز على بناء شراكات عالمية لأغراض التنمية مركز الصدارة في كثير من الحوارات الوطنية التي دارت بشأن الأهداف المذكورة أعلاه. ومن خلال كثير من مناسبات التواجد أمام نوعيات مختلفة من الجمهور، أمكن نشر الرسالة التي مفادها أن الأمر بحاجة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الديون والمعونة والتجارة ونقل التكنولوجيا.

132 - ولسوف يقتضي بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المشاركة في التصدي للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في مجال التنمية. أما نتائج المؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة وخاصة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، في آذار/مارس 2002، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا في آب/أغسطس 2002 والجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، المعقودة في مدريد في نسيان/أبريل 2002 فقد أغنت وأضافت إلى الالتزامات التي تم التعهد بها في إعلان الألفية الصادر في قمة الألفية المعقود بمقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2000. وفضلا عن ذلك، ففي مؤتمر قمة مجموعة الثمانية، المعقود في أيار/مايو 2003، أكد رؤساء الدول الثمانية من جديد دعمهم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتزاماتهم التي تعهدوا بها في مونتيري. وما زال التحدي الرئيسي يتمثل في تحويل هذه الالتزامات الدولية من خلال التعاون لأغراض التنمية إلى حياة أفضل للبشر في جميع أنحاء العالم. وما أدت المؤتمرات واجتماعات القمة إلى جلائه بصورة أوضح هو أن هذا التنفيذ يحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى تعهد بالمشاركة من جانب الأطراف المتعددة صاحبة المصلحة بما في ذلك

الحكومات والمجتمع المدني ودوائر التجارة والأعمال وغيرها.

التنمية المستدامة

133 - أدت خطة التنفيذ، المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، إلى مزيد من التركيز على التنفيذ من خلال اعتماد عدة غايات وأهداف. وهذه الغايات والأهداف شملت مجالات مثل المياه والصرف الصحي والصحة والطاقة إضافة إلى استخدام وإنتاج الكيماويات وصون الأرصدة السمكية وتجديدها. وقد شجعت هذه الخطة على وضع إطار عشري للبرامج للتعجيل بالتحول نحو الاستهلاك والإنتاج على أساس مستدام.

134 - وقد تم إعلان أكثر من 200 شراكة للتنمية المستدامة كجزء من عملية متابعة مؤتمر القمة العالمي. وشاركت كيانات منظومة الأمم المتحدة في كثير من تلك الشراكات. كما تم الالتزام بقدر كبير من الموارد لصالحها. وإنني لعلى ثقة من أن هذه الشراكات ستساعد على إشراك عناصر رئيسية في عملية التنفيذ.

135 - واطلاقا من قوة الدفع المتولدة عن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة، أعادت لجنة التنمية المستدامة توجيه أعمالها بما يكفل تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في جوهانسبرغ. ولسوف تعمل المنظمة على إيلاء دعمها الكامل لأعمال لجنة التنمية المستدامة في الأنشطة التي تضطلع بها. كما أن مجلس الرؤساء التنفيذيين للتنسيق لمنظومة الأمم المتحدة عاكف حاليا على وضع اللمسات الأخيرة على الآليات المشتركة بين الوكالات لصالح متابعة المؤتمر العالمي المذكور على نطاق المنظومة بأسرها في مجالات مثل المياه العذبة والصرف الصحي والطاقة والمحيطات والمناطق الساحلية والاستهلاك والإنتاج على أساس مستدام. ومن شأن هذه الآليات أن تتيح تنسيق مبادرات السياسات من جانب الكيانات المعنية ضمن منظومة الأمم المتحدة. وعلى الصعيد الميداني، تساعد المنظمة الحكومات على دمج نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة في صلب الاستراتيجيات الوطنية المتصلة بالتنمية المستدامة. وكثير من الكيانات الأعضاء في اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنها مثلا اللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والموئل - الأمم المتحدة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قطعت أشواطا مشجعة فيما يتعلق بدمج الجوانب التشغيلية والمعيارية من أعمال المنظمة في مجال التنمية المستدامة من خلال الخدمات الاستشارية والتعاون التقني. وثمة هدف رئيسي

لهذا التعاون التقني يتمثل في إيجاد القدرة الوطنية على تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة وما سبق انعقاده من مؤتمرات واجتماعات للقمة.

136 - في عام 2002، باشرت أمانة أعمالها في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدعم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الذي تم الاعتراف به في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بوصفه آلية حكومية دولية رئيسية لتيسير وتنسيق الإدارة المستدامة للغابات على صعيد العالم كله. وفي دورته الثالثة المعقودة في حزيران/يونيه 2003 في جنيف قرر المنتدى إنشاء أفرقة خبراء مخصصة لحماية الغابات. وسوف تعالج هذه الأفرقة قضايا عديدة من بينها قضية تمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل صيانة الغابات.

137 - وما زالت قضية المياه والصرف الصحي تحتل موقع الأسبقية على جدول الأعمال الدولي. وفي كانون الأول/ديسمبر 2002 أعلنت الجمعية العامة عام 2003 ليكون السنة الدولية للمياه العذبة. وفي رسالتي إلى منتدى المياه في العالم الثالث، المعقود في كيتو، شيغا وأوساكا، اليابان، في آذار/مارس 2003، دعوت إلى اتخاذ إجراءات لتأمين سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة وتحسين الصرف الصحي ولا سيما للفقراء والمستضعفين. وفي 22 آذار/مارس 2003، يوم المياه العالمي، أصدرت المنظمة أول تقرير لها عن تنمية المياه في العالم: الماء من أجل البشر، الماء من أجل الحياة وهو أشمل استعراض مستكمل لحالة الموارد المائية في العالم.

أفريقيا

138 - في دورتها السابعة والخمسين، رحبت الجمعية العامة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوصفها برنامج الاتحاد الأفريقي الذي من شأنه أن يكون إطارا للدعم المقدم من المجتمع الدولي من أجل تنمية أفريقيا. كما أيدت الجمعية العامة القرار بإنشاء مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا في الأمانة العامة. وتشمل المهام الرئيسية التي سيضطلع بها المكتب مؤازرة الدور الذي أقوم به بشأن التنسيق والدعوة على الصعيد العالمي لصالح أفريقيا، فضلا عن تقديم تقارير إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مداولاتهما بشأن أفريقيا.

139 - وتقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيد الإقليمي. وتترأس اللجنة اجتماعات المشاورة الإقليمية السنوية لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا، التي تمثل منبرا من أجل تعزيز التنسيق والفعالية على صعيد المنظومة

بأسرها دعما للشراكة الجديدة. كما أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ما برحت تشارك بفعالية في وضع المدونات والمعايير المتعلقة بالإدارة الاقتصادية وإدارة الشركات من أجل آلية استعراض النظراء في أفريقيا. وهي تتولى حاليا الأعمال التقنية المشتركة مع أمانة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سعيا إلى وضع إطار مؤسسي للمساءلة المشتركة ولتجانس السياسات استجابة لطلب لجنة رؤساء الدول والحكومات لجنة تنفيذ الشراكة الجديدة. وفي عام 2002، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإجراء دراسات، وأصدرت تقارير ونظمت اجتماعات وحلقات عمل بشأن قدرة القطاع العام الأفريقي على الإدارة الفعالة وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في عمليات التنمية وإدارة شؤون الحكم. كما أن التعاون التقني من جانب اللجنة المذكورة بعزز التوصل إلى قدر كبير من توافق الآراء بشأن ما يشكل دولة قادرة وفهما أفضل لعمليات إدارة الحكم والحفاظ على قضايا إدارة الحكم مدرجة على جداول أعمال صانعي السياسات وتقييم القدرات المؤسسية.

140 - وقد وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إطارا استراتيجيا لدعم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والأمانة المنبثقة عنها ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز أسلوب الحكم الديمقراطي. وقد واصل البرنامج الإنمائي تنفيذ مشروع ''مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأفريقيا'' المنبثق عن مؤتمر طوكيو الدولي المعني بتنمية أفريقيا من أجل تحديث قطاع الاتصالات في أفريقيا. واستطاع المشروع حتى الآن أن يساعد على صياغة أربع استراتيجيات وطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الكاميرون ونيجيريا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا مع إنشاء 36 من أكاديميات شبكات سيسكو في أفريقيا. وقد عقدت حلقتا عمل في ماليزيا وبنن كان من شأنهما دعم الشراكات بين دوائر القطاع الخاص في آسيا وأفريقيا. كما أتاحت حلقات العمل لـ 30 بلدا أفريقيا تقاسم الخبرات مع نظرائها من آسيا وتحديد سبل العمل بصورة أوثق في إطار جهد لدعم التعاون بين بلدان الجنوب.

141 - وفي أيار/مايو 2003، تعاونت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعم مؤتمر أفريقي شامل لوزراء الخدمة العامة عقد في ستلنبوش، جنوب أفريقيا في أيار/مايو 2003، من خلال تقديم خدمات استشارية ومساعدات تقنية في مجال بناء القدرات للنهوض بالإدارة العامة في أفريقيا. كما تناول منتدى شؤون الحكم الأفريقي الخامس المعقود في مابوتو، في أيار/مايو 2002 موضوع ''الحكم المحلي من أجل القضاء على الفقر في أفريقيا'' وقد نال دعما من برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وأفضى إلى مجموعة من المبادئ الداعية إلى الأخذ باللامركزية وإلى أسلوب للحكم يجعل الناس محورا له. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المبادئ إلى إصلاح إدارة القطاع العام وتعزيز المعارف والمهارات لدى كبار الموظفين المدنيين.

142 - ولسوف تتعاون منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في القريب العاجل مع الاتحاد الأفريقي على إصدار كتاب أبيض بعنوان ''الوجه الشاب للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا'' دعما لإعطاء أولوية عليا للاستثمار في الأطفال الأفريقيين وتحقيقا لمستقبل أفضل للقارة. ولسوف يأتي الدعم المقدم إلى الحكومات الأفريقية لتحقيق أهداف الشراكة الجديدة متسقا مع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وخاصة فيما يتعلق بوفيات الأطفال والأمهات. ومن شأن الأعمال المواضيعية لليونيسيف في مجالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو مجال تعليم البنات أو التحصين أن تشكل مساهمات لها بدورها أهمية في التقدم نحو تحقيق أهداف الشراكة الجديدة. فعلى سبيل المثال، جاءت نهاية عام 2002 لتشهد 37 بلدا أفريقيا وقد طلبت دعما من التحالف العالمي للقاحات والتحصين. ويواصل موظفو اليونيسيف الفنيون تقديم المساعدة إلى نظرائهم الوطنيين في عمليات ورقات استراتيجية الحد من الفقر والتقييم القطري المشترك، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وقد أعانوا بذلك على كفالة أن ينجم عن استراتيجيات الحد من الفقر وتخفيف الديون أثر إيجابي على الخدمات الأساسية المقدمة للأطفال والنساء وهو ما يتصل ببلوغ الأهداف الإنمائية للشراكة الجديدة. وعلى سبيل المثال، ساعد الموظفون الفنيون لليونيسيف النظراء الوطنيين على إعداد مقترحات عملية يتم تمويلها من التحالف العالمي للقاحات والتحصين.

143 - وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بوضع واعتماد خطة عمل للتنفيذ في عام 2003 تركز على خمسة من أهداف الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا: الحد من الفقر والصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والزراعة. ومن خلال برامجه الوطنية والإقليمية في أفريقيا يدعم الصندوق أهداف وأنشطة الشراكة الجديدة من خلال جمع وتحليل البيانات وتقديم الخدمات الإنجابية وبناء القدرات في مجالي السكان والتنمية.

144 - وما زالت المعونات الغذائية أمرا مهما بالنسبة لأفريقيا. وفي عام 2002 قدم برنامج الأغذية العالمي 2.1 مليون طن من المعونات الغذائية أو 55 في المائة من مجموع ما قدمه من الأغذية إلى أفريقيا جنوبي الصحراء،

وأنفق 56 في المائة من موارده على تلك المنطقة بما وصل إلى مبلغ 899 مليون دولار. واشترى برنامج الأغذية العالمي أكثر من 590 ألف طن من الأغذية في أفريقيا جنوبي الصحراء بقيمة إجمالية زادت على 120 مليون دولار مما أدى إلى حفز الإنتاج المحلي وتنشيط الأسواق المحلية.

التصدي لاحتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة

145 - من أجل أن تصبح التنمية أكثر شمولا، يتطلب الأمر ضمان أن لا تترك مجموعة معينة من البلدان المستضعفة، ومنها بالذات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، خارج نطاق الاقتصاد العالمي وعملية التنمية. وخلال عام 2002، واصل مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة جهوده لتعزيز دمج برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا للعقد 2001-2010، في صلب جداول أعمال مختلف وكالات المنظمة وصناديقها وبرامجها. كما اتخذت منظمات أخرى متعددة الأطراف خطوات مماثلة، ومنها المصرف الأفريقي للتنمية، والمصرف الآسيوي للتنمية ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي والاتحاد البرلماني الدولي. ومن جانبي شجعت وزراء خارجية أقل الدول نموا على اتخاذ الترتيبات الوطنية التي تكفل تنفيذ برنامج عمل بروكسل ومتابعته ورصده واستعراضه.

146 - وعلى مدار العام الماضي، قدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مساهمات موضوعية وتشغيلية من أجل تنفيذ البرامج والمبادرات الدولية المتصلة بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، فيما واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم ثلثي موارده إلى أقل البلدان نموا ولا سيما في أفريقيا، لصالح البرامج التي تغطي الصحة والحقوق الإنجابية مع تركيز الاهتمام على الوقاية والرعاية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والاستراتيجيات السكانية والإنمائية.

147 - كما انصب الاهتمام الرئيسي على التحضير لعقد المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال تجارة العبور والمنعقد في ألماتي في 28 و 29 آب/أغسطس 2003. ويمثل هذا المؤتمر أول حدث من نوعه للأمم المتحدة يتم على صعيده التصدي للاحتياجات

المتعلقة تحديدا بالبلدان النامية غير الساحلية وسوف يعقد في ألماتي في آب/أغسطس 2003.

148 - كما أولي اهتمام خاص لتنفيذ برنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ من أجل تمكين المنظمة من التصدي للتحديات الإنمائية للدول النامية الجزرية الصغيرة، الناجمة عن صغر حجمها وضعف مقاومتها إزاء الكوارث الطبيعية وهشاشة نظمها الإيكولوجية ومحدودية أو انعدام مواردها الطبيعية واحتياجاتها من المياه العذبة. وتشارك المنظمة بنشاط في الاستعدادات المتخذة للمؤتمر الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس المقرر عقده في موريشيوس في عام 2004.

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

149 - في العام الماضي، شارك الممولون الثمانية وأمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في تقديم الدعم اللازم للتنفيذ الفعال لإعلان الالتزام الصادر من جانب الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في عام 2001. وكان قد نشأ توافق عالمي بين الآراء بشأن السياسات والبرامج اللازمة لمكافحة المرض المذكور. كما دعم برنامج الأمم المتحدة المشترك الجهود الرامية إلى زيادة الوعي العالمي بالمرض من خلال التثقيف ونشر المعلومات على مستوى الجمهور العام وتحسين فرص الحصول على العلاج في المناطق المنكوبة بندرة الموارد وإضافة إلى دعم قدرة المجتمعات المحلية بمشاركة من جانب المجتمع المدني في كفاحها ضد المرض.

150 - وعلى مدار العام الماضي، ظل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل أولوية رئيسية بالنسبة للأنشطة التنفيذية للمنظمة في مجال التنمية. وخلال عام 2002، قدمت أفرقة الأمم المتحدة المواضيعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المساعدة إلى البلدان من أجل وضع خطط متعددة القطاعات ودمج المرض المذكور في صلب صكوكها المتعلقة بالتخطيط الإنمائي. ويسرني أن أنوه بأنه في نهاية عام 2002 كان عدد إجمالي من البلدان بلغ 102 قد وضع خططا استراتيجية وطنية تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

151 - كما تعاونت منظمة الصحة العالمية مع منظمة اليونيسيف وأمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على إعداد ونشر المعلومات الاستراتيجية بشأن عدد من المجالات الرئيسية لدعم

البلدان على ترشيد اختيارها واستعمالها لأدوية فيروس نقص المناعة البشرية. وواصلت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وأمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك وكذلك منظمة أطباء بلا حدود جمع وتقديم معلومات مستكملة بشأن أسعار ومصادر الأدوية المذكورة على الصعيد العام. ويتم توسيع هذه المبادرة لكي تشمل معلومات عن تسجيل العقاقير في مختلف البلدان. ومن جانبه، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتيسير إجراء حوارات مجتمعية في إثيوبيا وجنوب أفريقيا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل التصدي للعوامل الكامنة التي تسبب الوباء مع تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على استهلال وصون برامج الوقاية والرعاية والعلاج في هذا المجال.

152 - كما تعاون برنامج الأغذية العالمي مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة على تقديم المساعدات الغذائية إلى 34 من المشاريع المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أكثر من 20 بلدا على مستوى العالم كله سعيا إلى كفالة أن تتلقى الأسر المعيشية المتضررة من جراء الإيدز المقررات الغذائية وسلال الأغذية التي تتواءم مع احتياجاتها. كما واصلت منظمة الأغذية والزراعة تقديم المساعدة التقنية إلى وزارات الزراعة تدعيما لقدرتها على معالجة أوجه النقص في العمالة الزراعية بسبب وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع الاضطلاع بالتدخلات التي تخفف آثاره وتقوم على أساس الأغذية والتغذية.

153 - وقد دللت المكاتب القطرية لمنظمة اليونيسيف على التزامها الموضوعي بتحقيق الأهداف المتوسطة الأجل. فقد تضاعفت الزيادة في النفقات التي صرفت على الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بأكثر من ثلاثة أضعاف، من مبلغ يقدر بـ 30 مليون دولار عام 2000 إلى مبلغ 67 مليون دولار عام 2001 ومن ثم إلى 96 مليون دولار عام 2002. كما أن المكاتب القطرية البالغ عددها 127 مكتبا دعمت جميعها الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز و/أو حملات التوعية التي تم شنها في عام 2002.

154 - ويعكف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على العمل مع مجالس الإيدز الوطنية في عشرة بلدان لدعم قدرة تلك المجالس على تعزيز برامجها من منظور جنساني. وفي إطار جهد لدعم الإجراءات التي تراعي نوع الجنس على مستوى العالم، أطلق صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز في شباط/فبراير عام 2003، أول موقع إلكتروني معني بنوع الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

155 - وكثيرا ما يجد الأفراد الذين يعيشون حالات اللجوء أنفسهم، وقد

تعرضوا بالذات للإصابة بالمرض. وعليه، تواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها الدعوة من أجل التعجيل بتنفيذ مشاريع الوقاية والعناية إزاء مرض فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، في حالات اللجوء. وفي تعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، أنجزت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في شباط/فبراير 2002، خطة استراتيجية بشأن الوباء المذكور للفترة 2002-2004 ويتم تنفيذها في أفريقيا.

156 - وفي العام الماضي، استهل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنشطة شاملة متعلقة بالمخدرات ومنع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عدة بلدان في وسط وشرقي أوروبا إضافة إلى آسيا الوسطى وشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا.

157 - وما برح الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا أداة لا غنى عنها بالنسبة للمجتمع الدولي، إذ يعمل جاهدا على تحقيق الهدف 6 من الأهداف الإنمائية للألفية ''مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى''. ويتمثل التزام مجلس وأمانة الصندوق في أن يظل آلية للتمويل دون أن يصبح وكالة تنفيذية. ومن ثم فإن النجاح في هذا الميدان سوف يتوقف على فعالية تعاون شركاء الصندوق بما فيهم الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ومنظومة الأمم المتحدة ملتزمة بأن يحقق الصندوق العالمي نجاحا. وقد أقر الصندوق حتى الآن مقترحات بمبلغ 1.5 بليون دولار لأنشطة تتم في 92 بلدا. ويمكن للمنح المقدمة إلى فرادى البلدان أن تشكل نسبة لا يستهان بها من مجموع الإنفاق العام على الصحة.

التنمية الاجتماعية

158 - تعمل الأمم المتحدة على الترويج للسياسات والأنشطة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية التي تركز على تحقيق هدف ''مجتمع للجميع'' من شأنه أن يضم فئات اجتماعية محددة ويتيح فرصا أمامها. ويتمثل الهدف في دمج القضايا والشواغل والمصالح التي تهم بالذات هذه الفئات في صلب عملية صنع السياسات بحيث تصبح هذه الفئات عناصر تشارك بالكامل في المجتمع وتسهم بصورة فعالة في التنمية الوطنية.

قضايا الشعوب الأصلية

159 - من أمثلة الدور الفريد الذي تضطلع به المنظمة في تعزيز مشاركة الجميع، الدعم الذي تقدمه للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وقد أنشئت أمانة ضمن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام 2003 لهذا الغرض. ولسوف يسدي المنتدى المشورة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجالات التنمية والبيئة والصحة والتعليم والثقافة وحقوق الإنسان.

المسنون والمعوقون

160 - تولت خطة عمل مدريد الدولية بشأن الشيخوخة المعتمدة في الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في نيسان/أبريل 2002، صياغة أهداف وتوصيات لاتخاذ إجراءات في ثلاثة من مجالات الأولوية: المسنون والتنمية، وتعزيز الصحة والرفاه مع التقدم في السن وكفالة بيئة تمكين ودعم لكبار السن. وينصب الاهتمام على بناء القدرات من أجل التنفيذ الوطني لخطة عمل مدريد الدولية ودمج قضية الشيخوخة في صلب السياسات الوطنية والبرامج الدولية.

161 - وتشمل أعمال المتابعة المنفذة على الصعيد الإقليمي اعتماد المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لأوروبا المعني بالشيخوخة، المعقود في برلين في أيلول/سبتمبر 2002 ''إعلانا وزاريا واستراتيجية تنفيذ إقليمية'' لخطة عمل مدريد الدولية بشأن الشيخوخة. وهذه الاستراتيجية تتصدى لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالمجتمعات المتقدمة في السن بالمنطقة. كما اعتمدت الحكومات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ استراتيجية تنفيذ شنغهاي بوصفها مبدأ توجيهيا إقليميا لمتابعة خطة مدريد وخطة عمل مكاو بشأن الشيخوخة لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وقد هيأت الاستراتيجية للحكومات إطار عمل واسعا للسياسات يكفل وضع السياسات الوطنية المتعلقة بالشيخوخة والتشجيع على تعزيز الشراكة مع المجتمع المدني ومع كبار السن أنفسهم.

162 - وتشكل حقوق المعوقين حاليا محور أعمال اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم. ولسوف تتصدى المنظمة لمعالجة القضايا التي تهم المعوقين على صعيد العالم بأسره.

مكافحة التعاطي غير المشروع للمخدرات ومنع الجريمة

163 - تولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعم مشاريع بديلة مدرّة للدخل ترمي إلى إفادة النساء والأطفال في الريف. ومن ذلك مثلا ما تم في فييت نام حيث عكف المكتب على مدار السنة الماضية على وضع منهجية يمكن احتذاؤها للاستعاضة عن الدخل المتولد من إنتاج الأفيون بين صفوف الأقلية الإثنية في مقاطعة كي سون. وتلك الأنشطة أسهمت بدورها في تخفيض الطلب على المخدرات من خلال دعمها قدرة المؤسسات الوطنية وتشجيعها للبرامج الإنمائية ذات الأساس المجتمعي.

164 - ومع عودة إنتاج الأفيون على نطاق واسع إلى أفغانستان، مما أدى إلى طرح 400 3 طن من الأفيون في عام 2002، تعد أفغانستان مصدرا لثلاثة أرباع الإنتاج العالمي السنوي من الأفيون. وفي عام 2002، ركّزت تدابير إنفاذ القوانين التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تقديم الدعم لتعزيز قدرات إنفاذ القوانين في البلدان المجاورة وبلدان المرور العابر. وفي النصف الأول من عام 2003، استهل المكتب مجموعة متكاملة من أنشطة التدخل الجديدة لإنفاذ القوانين بالنسبة إلى غرب ووسط آسيا بما يزيد على 25 مليون دولار. وتسعى هذه المبادرة إلى تعزيز القدرات على مراقبة الحدود بما في ذلك التعاون عبر الحدود في البلدان المجاورة لأفغانستان ودعم إيجاد وحدات جديدة لإنفاذ القوانين المتعلقة بالمخدرات في كابل وفي المقاطعات الأفغانية المهمة وإقامة سبل جديدة للمراقبة على طول الحدود الأفغانية الرئيسية.

165 - كما طرح المكتب برنامجا تدريبيا مسجلا على قرص الليزر المدمج (سي دي روم) للتدريب على إنفاذ القوانين في جنوب شرقي آسيا وتركيا، فضلا عن مشاركته في إقامة مراكز تدريب على إنفاذ القوانين وقواعد بيانات وطنية بشأن الجريمة والأمن العام في البرازيل.

166 - وخلال العام الماضي، أدار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مشاريع مساعدة تقنية لمكافحة الفساد والاتجار في الأشخاص. وكانت مشاريع مكافحة الفساد في كل من نيجيريا وكولومبيا وجنوب أفريقيا وهنغاريا ورومانيا ترمي إلى دعم وضع وتنفيذ برامج قومية لمكافحة الفساد ومساعدة تلك البلدان على تدعيم نزاهة وقدرات الجهاز القضائي. كما أن مشاريع مكافحة الاتجار في الأشخاص في الجمهورية التشيكية وهولندا والفلبين وغرب أفريقيا كانت ترمي إلى تحسين استجابة العدالة الجنائية إزاء الاتجار في الأشخاص، وتشجيع تنفيذ المبادرات الرامية إلى مؤازرة الضحايا، والمساعدة على تنفيذ بروتوكول منع الاتجار في الأشخاص ولا سيما النساء

والأطفال وقمعه والمعاقبة عليه، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

الفصل الرابع

النظام القانوني والدولي وحقوق الإنسان

تطوير حقوق الإنسان

167 - ما زالت حقوق الإنسان هي المحور الأساسي لأعمال الأمم المتحدة. وعلى مدار العام الماضي، شجعني باستمرار ما لمسته من توافق متنام دوليا بين الآراء فيما يتعلق بعالمية حقوق الإنسان إضافة إلى الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء لتنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان، والتعاون الدولي في بناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، وتزايد دمج حقوق الإنسان في صلب الأنشطة المتصلة بالتنمية ومنع الصراعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام والمساعدات الإنسانية فضلا عن القوة المتزايدة لحركة حقوق الإنسان على المستوى الدولي.

168 - ولكن في الوقت نفسه، ففي أنحاء كثيرة من العالم ما زال ثمة مشاكل تصادف تنفيذ حقوق الإنسان إضافة إلى عدم توقف الانتهاكات الجسيمة في هذا الشأن. ومما نال من قدرة الحكومات على دعم الحد الأدنى من معايير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى الحقوق المدنية والسياسية، تعثر خطى الاقتصاد الدولي والسلبيات التي شابت أساليب الحكم. كما أن حكومات بعض البلدان المتقدمة تبدي علامات تدل على الاستياء عندما تطبّق عليها الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، فثمة قلق يواكب هذه الظاهرة من جانب البلدان النامية في لجنة حقوق الإنسان بشأن مسألة التعامل مع الادعاءات بوقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الموجهة إلى بعض منها.

169 - وفيما تسلِّم المنظمة بإحراز تقدم في مثل هذه المجالات، وكذلك بالتحديات التي تصادفها في ميدان حقوق الإنسان، يظل من المهم التنويه بالمجالات الواسعة للاتفاق المشترك فيما بين الأعضاء بشأن تلك القضايا والانطلاق منها لتعزيز التعاون الدولي من أجل الحماية الفعالة لحقوق الإنسان في المستقبل. كما أن عدد التصديقات التي تمت على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ما برح في ازدياد بما يتسق مع أحد أهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. فعلى مدى الإثني عشرة شهرا الماضية، أصبحت خمس دول جديدة أطرافا في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال

التمييز العنصري، ودولة واحدة أصبحت طرفا في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ودولة أخرى أصبحت طرفا في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأربع دول أصبحت أطرافا في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة والمعاقبة عليها، ودولة واحدة أصبحت طرفا في اتفاقية حقوق الطفل، وخمس دول أصبحت أطرافا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وثلاث دول أصبحت أطرافا في العهد الدولي لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي دخلت حيز النفاذ في 1 تموز/يوليه 2003. وثمة تصديقات أخرى على البروتوكولين الاختياريين للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أناشد، مرة أخرى، الدول التي لم تصدِّق بعد على المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان أو تنضم إليها أن تفعل ذلك.

170 - وما زالت أعمال هيئات الخبراء المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان تشكِّل أهمية جوهرية. وعلى مدى السنة الماضية، نظرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ولجنة حقوق الطفل ولجنة مناهضة التعذيب، في 112 من تقارير الدول الأطراف واعتمدت خمسة تعليقات عامة توضح مغزى المعاهدات وتطرح محددات عملية بشأن تنفيذها. كما أن إجراءات الالتماسات المعمول بها في إطار عدد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان تتيح فرصا عظيمة لتعزيز الحماية الدولية. وعلى مدى السنة الماضية اعتمدت هيئات الخبراء أكثر من 100 قرار ورأي بشأن حالات فردية معظمها يسهم بسبل مرموقة في تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفضلا عن ذلك فقد اتخذ عدد من التدابير العملية لتحسين أعمال الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وتعزيز التعاون فيما بينها، ومن ذلك مثلا ما قامت به اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب من اعتماد آليات لمتابعة ما تم إبداؤه من ملاحظات ختامية.

171 - كما واصل المقررون الخاصون والخبراء المعينون من جانب لجنة حقوق الإنسان أداء دور لا غنى عنه بوصفهم عناصر للحماية المتقدمة. ويوجد الآن نحو 40 من هؤلاء المعينين بصفة خاصة ممن يمارسون العمل بالفعل. وعبر السنة الماضية فقد جاءت تقاريرهم لكي تعرض لعدة مواضيع تتعلق بحقوق الإنسان وتتصل بما مجموعه نحو 60 من الحالات في بلدان شتى. وهؤلاء الخبراء الأفراد الذين يعملون بصفتهم الشخصية أصدروا ما يزيد

على 700 نداء عاجل إلى الحكومات سعيا إلى إسباغ الحماية على أشخاص وفئات كانوا في حاجة إليها. كما استمرت الجهود خلال العام الماضي لتعزيز طرائق عملهم بما في ذلك اتخاذ التدابير الرامية إلى تحسين وضوح العلاقات بينهم وبين موظفي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع بدء العمل بدورات توجيهية وطرح مواد للإحاطات الموجزة بالنسبة للعناصر الجدد من المكلفين بولايات خاصة مع تحسين التنسيق ومتابعة المراسلات مع الحكومات وزيادة التفاعل مع الشركاء الاستراتيجيين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. كما أن الحوار المتفاعل بين المكلفين بولايات ذات إجراءات خاصة وبين أعضاء اللجنة، الذي استرشد بالحوار المماثل الذي يتم في إطار اللجنة الثالثة المنبثقة عن الجمعية العامة، أثبت نجاحه ولا شك أنه سوف يتعزز في السنوات القادمة. وقد أنشئ فرع جديد معني بالإجراءات الخاصة ضمن مكتب المفوض السامي لتعزيز فعالية المقررين الخاصين والخبراء بما في ذلك المساعدة على وضع معايير للتعيين ومواءمة معايير التشغيل وزيادة الوعي بأنشطة الإجراءات الخاصة وتوفير مستوى كاف من دعم الموظفين.

172 - وفي تقريري المؤرخ أيلول/سبتمبر 2002، المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات"، دعوت إلى بذل جهود مكثفة لتعزيز التعاون ضمن منظومة الأمم المتحدة دعما لبناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان. وهذا مجال نشهد ما يتم فيه من تطورات إيجابية لها أهميتها. وعلى مدار العام الماضي، ساعدت مفوضية حقوق الإنسان، باستخدام التبرعات بشكل رئيسي، نحو 50 من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، فضلا عن أمانات إقليمية تعمل في خدمة تلك المؤسسات. كما شاركت المفوضية في مشاريع التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان في 32 بلدا وما زال لها وجود ميداني في 29 بلدا. وعليه فإن أعمال الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان تؤكد باستمرار على أهمية الأداء الفعال للنظم الوطنية للحماية. ولنفس الغاية، أُحرز تقدم ملموس في دمج حقوق الإنسان في صلب الأنشطة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة. وفي أيار/مايو 2003، اعتمدت حلقة العمل الثانية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالنهج الإنمائية القائمة على أساس الحقوق عددا من التوصيات التي من شأنها دعم أنشطتنا المبذولة في هذا المجال. وبناء على طلبي، قام المفوض السامي لحقوق الإنسان، متعاونا مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية بإعداد خطة عمل مشتركة لتعزيز حقوق الإنسان المتصلة بالإجراءات التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وهذه الخطة، المقرر اعتمادها في أيلول/سبتمبر 2003، ومن ثم تنفيذها على

مدى السنوات الثلاث القادمة، سوف تشمل تدابير محددة مطلوبة لتحسين قدرة الوكالات الإنمائية والإنسانية بالأمم المتحدة على التعاون لمساعدة الدول في جهودها الرامية إلى إنشاء وتطوير نظم وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

173 - على أن انتهاكات حقوق الإنسان كثيرا ما تكون جسيمة بشكل خاص في المجتمعات التي تجتاز مرحلة انتقالية كبرى في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وثمة دراسة لجامعة الأمم المتحدة تؤكد من جديد على أولوية ممارسات حقوق الإنسان في المجتمعات المارة بمرحلة انتقالية، لا بحكم قيمتها الجوهرية فحسب، ولكن أيضا بسبب أثارها المضاعفة على التحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية وحل الصراعات.

174 - وقد ضمت الدورة التاسعة والخمسون للجنة حقوق الإنسان، المعقودة في عام 2003، جزءا غير مسبوق رفيع المستوى دام أربعة أيام واجتذب نحو 70 من كبار الشخصيات من جميع أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه شاركت أكثر من 40 من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمال اللجنة حيث طرحت منظوراتها وتقييماتها ورؤاها. وكان هذا تطورا ملموسا في نشاط اللجنة. كذلك فقد دُعيت للمرة الأولى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للمشاركة في صياغة مشروع صك دولي لحقوق الإنسان من خلال أعمال اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم.

175 - وكانت المشاركة في دورة لجنة حقوق الإنسان مشاركة مرموقة بكل معيار. ففي العام الماضي، وبالإضافة إلى 53 من الدول الأعضاء، و 100 من الحكومات المراقبة ونحو 600 1 من ممثلي المنظمات غير الحكومية ممن تجمعوا على صعيد واحد مع ممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وكيانات منظومة الأمم المتحدة. وعليه، تطورت اللجنة لتصبح منتدى رئيسيا للشراكة بين ممثلي الأطراف الحكومية والأطراف الحكومية في إطار منظومة الأمم المتحدة.

176 - ومع ذلك لا تخلو لجنة حقوق الإنسان من المشاكل. فقد ساد قلق عام إزاء حقيقة أن حكومات متهمة بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجدت طريقها إلى عضوية اللجنة. وساد قلق بشأن لهجة المناقشة في اللجنة وحقيقة أنها لا تتصدى لبعض حالات الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. وهذه قضايا تعد من الأهمية بمكان وأرجو أن يتصدى لها بجدية مكتب اللجنة قبل انعقاد الدورة القادمة.

177 - وفي نهاية المطاف، لا بد لأنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق

الإنسان أن تكون ملهمة لثقة الجمهور. فالأنشطة الترويجية إذا ما افتقرت إلى الحماية الكافية والفعالة لن تفوز بتلك الثقة لا من جانب الجمهور بصفة عامة ولا من جانب المنظمات غير الحكومية وأطراف المجتمع المدني التي نعتمد عليها إلى حد كبير للغاية في أعمالنا في مجال حقوق الإنسان. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لجميع المنظمات والأفراد العاملين في إطار حركة حقوق الإنسان لأن بفضلهم يصبح عملنا في مجال حقوق الإنسان أمرا ممكنا، سواء كان ذلك من خلال إجراء البحوث أو تقصي الحقائق أو إسباغ الحماية أو التثقيف أو نشر المعلومات بشأن حقوق الإنسان.

المحكمة الجنائية الدولية

178 - منذ أن دخل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ في 1 تموز/يوليه 2002، أحرز قدر كبير من التقدم في تحويل المحكمة لتصبح مؤسسة قضائية فاعلة. فقد عقدت جمعية الدول الأطراف في النظام الأساسي أولى دوراتها في أيلول/سبتمبر 2002 واتخذت قرارات مهمة بما في ذلك اعتماد عدد من الصكوك الإضافية اللازمة لتشغيل المحكمة على نحو يجمع بين الكفاءة والفعالية. وفي مقدمة هذه الصكوك عناصر الجريمة وقواعد الإجراءات والإثبات للمحكمة. وفي دورتها الأولى المستأنفة، المعقودة في شباط/فبراير 2003، انتخبت الجمعية القضاة الثمانية عشر للمحكمة ومنهم 7 من النساء و 11 من الرجال يمثلون جميع المناطق وجميع النظم والأعراف القانونية. وفي 11 آذار/مارس 2003، وفي جلسة افتتاحية في لاهاي، أدى القضاة الـ 18 اليمين الرسمية بأن ينهضوا بواجباتهم ويمارسوا سلطاتهم على نحو يجمع بين النزاهة والإخلاص والحيدة وإعمال الضمير، كما انتخبوا رئاسة المحكمة. وفي نيسان/أبريل 2003، ولدى اجتماعها المستأنف لدورتها الأولى، اتخذت الجمعية وبعد عدة أشهر من المشاورات، الخطوة الإضافية المتمثلة في انتخاب أول مدع للمحكمة. كما أصدرت توصيات بشأن انتخاب المسجل. وأعقب ذلك أن أدى المدعي اليمين الرسمية في 16 حزيران/يونيه 2003 ثم انتخب القضاة مسجل المحكمة في 25 حزيران/يونيه. وبعد أن استقرت الأوضاع بتولي كل من القضاة والرئاسة والمدعي والمسجل مناصبهم، اكتملت بذلك عملية اختيار كبار المسؤولين ليشكلوا هيئات المحكمة. وفي العام القادم، سوف يتحول التركيز من بناء المؤسسة إلى إعداد المحكمة لكي تمارس سلطاتها في مجالي التحقيق والادعاء ومن ثم تزاول مهامها القضائية.

179 - وقد استمر عدد الدول التي صدقت على نظام روما الأساسي أو انضمت إليه في الازدياد المضطرد. وقد أصبحت إحدى وتسعون دولة من جميع المناطق أطرافا في النظام الأساسي مقارنة مع 76 دولة في مثل هذا الوقت من العام الماضي. وإنني لأشعر بارتياح عميق إزاء هذه الزيادة المضطردة في الدعم ولسوف أناشد جميع الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على النظام الأساسي أو تنضم إليه أن تفعل ذلك وأن تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ أحكامه.

180 - وعملا بقرار الجمعية العامة 23/57 المؤرخ 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2002، تولت الأمانة العامة للأمم المتحدة مهام الأمانة المؤقتة لجمعية الدول الأطراف. ومن المتوقع أن تبت جمعية الدول الأطراف، لدى انعقاد دورتها الثانية في أوائل أيلول/سبتمبر في أمر إنشاء أمانتها الخاصة. وفي كل حال فأنا على ثقة من استمرار الروابط بين الأمم المتحدة والمحكمة، ذلك لأن المنظمة والمحكمة سوف يربطهما اتفاق علاقة رسمي ووشائج تاريخية، فعلى مدى نصف قرن ظلت الأمم المتحدة تضطلع بدور محوري في الجهود الرامية إلى إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة وكان ذلك تأكيدا للقناعة المشتركة بأن العدالة والسلام لا انفصام بينهما من أجل التنمية البشرية. كما جاء إنشاء محكمة من هذا القبيل ليشكل إسهاما دائما من جانب الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين، وفي تعزيز سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية على صعيد العالم بأسره.

المحاكم الدولية

المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة

181 - أصدرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أحكامها في قضيتين خلال السنة الماضية. ففي 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2002، أدانت الدائرة الثانية للمحكمة ميتار فاسيليفيتش المتهم بارتكاب أعمال ضد السكان المسلمين في محيط فايز غراد في البوسنة والهرسك إلى جانب أعمال اضطهاد وقتل. وقد حكمت عليه بعشرين سنة سجنا. وفي 31 آذار/مارس 2003، أدانت الدائرة الأولى، الفرع ألف، ميلادين ناليليتش وفنكو مارتينوفيتش على معاملتهما المدنيين والأسرى المسلمين البوسنيويين وارتكابهما جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين وأعراف الحرب ومخالفات صارخة لاتفاقيات جنيف وحكمت عليهما بالسجن 20 عاما و 18 عاما على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك فقد دفع خمسة من المتهمين بالإقرار بالذنب. وفي 2 تشرين الأول/أكتوبر 2002، دفعت باليانا بلاسيتش التي

كانت ناشطة في السابق في رئاسة الجمهورية الصربية في البوسنة والهرسك وكانت بعد ذلك عضوا في الرئاسات الجماعية والموسعة لجمهورية صربسكا، بإقرار الذنب بارتكاب جريمة الاضطهاد. وفي شباط/فبراير 2002 حكمت عليها المحكمة بالسجن أحد عشر عاما. وأعقب ذلك في أيار/مايو 2003 أن أقر بالذنب كل من مومير نيكوليتش ودراغان أوبرونوفيتش بارتكابهما جرائم فيما يتعلق بسقوط سربرينتشا. وفي حزيران/يونيه 2003، أقر بالذنب في ارتكاب جريمة الاضطهاد بريدراغ بانوفيتش المتهم بارتكاب جرائم في معسكر قيراتيرم. وتستمر حاليا أربع محاكمات أخرى تشمل سبعة متهمين. وفي تموز/يوليه 2003، أقر بالذنب داركو ماروديا، وهو قائد سابق لوحدة الشرطة الصربية الخاصة في البوسنة بارتكاب جرائم القتل والأعمال غير الإنسانية. وفي الوقت نفسه، ففي نيسان/أبريل 2003 رفضت دائرة الاستئناف الطعون المقدمة من جانب زيدرافكو موسيتش وهو كرواتي بوسنوي وحازم ديليتش وأسد لاندزو وكلاهما من مسلمي البوسنة وأكدت الأحكام الصادرة ضدهم بتهمة القتل والتعذيب والمعاملة غير الإنسانية المرتكبة عندما كانوا من الأفراد العاملين في معسكر سجن سيليبيتشي في وسط البوسنة والهرسك. وفي 31 تموز/يوليه 2003، وُجِد أن ميلوميير ستاكيتش وهو شخصية قيادية سابقة في بلدية بريدور بالبوسنة والهرسك التي ارتُكبت فيها مذابح ضد أفراد من غير الصرب مذنب بارتكاب جرائم الإبادة والقتل والاضطهاد والترحيل.

182 - وبعد أن تلقت المحكمة في تموز/يوليه 2002 تأييد مجلس الأمن بإنجاز استراتيجيتها المتمثلة في التركيز على محاكمة القادة السياسيين والعسكريين وشبه العسكريين ونقل القضايا التي تشمل المتهمين من الرتب الوسطى إلى المحاكم الوطنية لمحاكمتهم، شرعت المحكمة في تنفيذ تلك الاستراتيجية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2002 عدَّلت قواعد الإجراءات والإثبات الخاصة بها لكي تنص على إمكانية إحالة بعض القضايا على المحاكم الوطنية التي تتمتع بالولاية القضائية في الموقع الذي تكون قد ارتُكبت فيه الجريمة أو يكون قد قُبض فيه على أحد المشتبه بهم. وعلى مستوى عملي أكثر، فقد زودت المحكمة مكتب الممثل السامي للبوسنة والهرسك بالمشورة فيما يتعلق بمشروعه إنشاء دائرة متخصصة لجرائم الحرب في محكمة الدولة في البوسنة والهرسك بحيث يمكن للمحكمة أن تحيل عليها بعض القضايا للنظر فيها. وفي شباط/فبراير 2003 وقَّعت المحكمة ومكتب الممثل السامي اتفاقات مشتركة تنشئ أساس خطة مشتركة لتنفيذ المشروع المذكور.

ولسوف تتخذ المحكمة والمفوض السامي مزيدا من الخطوات في هذا الشأن في الأشهر القادمة.

183 - وفي العام الماضي، تم نقل أحد عشر متهما آخرين إلى لاهاي بحيث أصبح العدد الإجمالي للمحتجزين هو 50 فردا مع وجود سبعة محتجزين رهن الإفراج المؤقت. ومن بين الذين تم احتجازهم ميلان ميلوتينوفيتش رئيس صربيا السابق وفويسلاف سيسلي، رئيس الحزب الراديكالي الصربي وعضو في البرلمان الصربي وجوفيكا ستانيسيتش رئيس دائرة أمن الدولة بجمهورية صربيا.

184 - وفي 29 تموز/يوليه 2003 وجَّهتُ رسالة إلى رئيس مجلس الأمن ذكرتُ فيها أنني توصلتُ إلى رأي مفاده أن الأوان قد حان للفصل بين منصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا ومنصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بحيث يشغلهما شخصان مختلفان. ولما كانت المحكمتان مقبلتين على بدء تنفيذ استراتيجيات كل منهما لاستكمال هياكلها، رأيتُ أن من الأفضل، لما فيه خدمة كفاءتهما وفعاليتهما، أن يكون لكل منهما مدعٍ عام يمكنه، أو يمكنها، تكريس كل طاقاته والتفرغ بالكامل لما ينتظر كل محكمة من أعمال تنظيمية وإشراف وإدارة وتوجيه للتحقيقات والمحاكمات. وقد أيَّد مجلس الأمن هذا الاقتراح بقراره 1503 (2003) المؤرخ 28 آب/أغسطس.

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

185 - أجرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تسع محاكمات على مدار السنة الماضية تشمل ما مجموعه 23 متهما. وفي ثلاث من تلك المحاكمات أصدرت أحكامها. وفي 19 شباط/فبراير 2003 أدانت الدائرة الأولى جيرارد نتاكيروتيمانا، وهو طبيب بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وارتكاب جرائم ضد الإنسانية وحكمت عليه بالسجن 25 سنة. كما انتهت إلى أن والده إليسافان نتاكيروتيمانا وهو راعٍ لكنيسة الأدفنتست لليوم السابع مذنب بتهمة المساعدة والتحريض على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية فحكمت عليه بالسجن عشرة أعوام. وفي 15 أيار/مايو 2003 أدانت الدائرة الابتدائية بالمحكمة إليزير نيتيغيكا، وزير الإعلام في حكومة رواندا المؤقتة في عام 1994، بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وارتكاب جرائم ضد الإنسانية وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة. وفي اليوم نفسه، انتهت الدائرة الثالثة بالمحكمة إلى إدانة لورنت سيمانازا، وهو الرئيس السابق لمقاطعة بي كومبي بتهمة التواطؤ لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة

ضد الإنسانية وحكمت عليه بالسجن 25 عاما. وبهذا يصل مجموع الأحكام التي أصدرتها المحكمة إلى 11 حكما منذ أن بدأت المحاكمات في عام 1997. وهناك أربع قضايا أخرى ما زالت قرب الاكتمال. وتتوقع المحكمة أن تكون قد أصدرت 15 حكما تشمل ما مجموعه 21 متهما بنهاية عام 2003. وهناك محاكمتان قيد النظر أخريان تضمان عشرة متهمين وأتوقع أن يبدأ العمل في موعد لاحق من هذا العام في أربع محاكمات أخرى تضم 10 متهمين آخرين.

186 - وبالإضافة إلى تسيير المحاكمات، فقد أشرفت دوائر المحكمة الثلاث على استعدادات ما قبل المحاكمة في 21 قضية خلال العام الماضي شملت 31 متهما. ومن جانبها أصدرت دائرة الاستئناف حكما في استئناف يطعن في إدانة فرفضت الاستئناف وأكدت الحكم الأصلي بالإضافة إلى ستة قرارات بشأن استئنافات تمهيدية و 15 قرارا وأمرا آخر. كما عقد القضاة جلستين عامتين نظروا فيهما في عدد من التغييرات على قواعد الإجراءات والإثبات بالمحكمة واعتمدوها، مما يساعد على التعجيل بإجراءات النظر في الدعاوى. وفي أعقاب ما انتهى إليه مجلس الأمن في قراره 1431 (2002) المؤرخ 14 آب/أغسطس 2002 من إنشاء مجموعة من القضاة المخصصين في المحكمة بغية تمكين المحكمة من التعجيل بإنجاز عملها، انتخبت الجمعية العامة 18 من هؤلاء القضاة يوم 25 حزيران/يونيه 2003 لكي يخدم كل منهم لفترة أربع سنوات مع التنفيذ فورا.

187 - وقد واصلت المدعية تحقيقاتها ومن المتوقع أن تقدم عرائض الاتهام ضد ما يصل إلى 26 متهما آخر بنهاية عام 2004. وفي تلك الفترة تكون تحقيقات المدعية قد اكتملت. ويمكن للمحكمة أن تحيل عددا من القضايا الأخرى التي حققتها المدعية إلى المحاكم الوطنية للنظر فيها بما في ذلك قضايا رواندا. أما قلم المحكمة فقد طرأت عليه تغييرات لتعزيز قدرته على دعم الأجهزة الأخرى للمحكمة ومحامي الدفاع على السواء. وفضلا عن ذلك يجتمع حاليا مجلس تنسيق كل شهر لتنسيق أعمال أجهزة المحكمة الثلاثة فيما تجتمع لجنة للإدارة كل أسبوعين لتكفل أفضل توجيه للدعم الإداري والقضائي من قلم المحكمة إلى دوائرها.

المحكمة الخاصة لسيراليون

188 - في كانون الأول/ديسمبر 2002، أدى قضاة الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف في المحكمة الخاصة لسيراليون اليمين القانونية في فريتاون وانتخبوا رئيس المحكمة الخاصة.

189 - وعلى مدى السنة الماضية، عكف المدعي ومكتبه على التحقيق في مسرح الجرائم التي وقعت في سيراليون كما أجروا تحقيقات في الخارج ومقابلات مع شهود محتملين. وفي 10 آذار/مارس 2003 أعلن المدعي أول لوائح اتهام من جانبه شملت قائد الجبهة الثورية المتحدة، فوداي سنكوح ووزير في حكومة سيراليون هو هينجا نورمان. وفي 4 حزيران/يونيه 2003 أعلن المدعي لائحة اتهام تشارلز تايلور رئيس ليبريا وبموجبها يوجه إلى السيد تايلور تهم ''تحمل أكبر مسؤولية'' عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني في سيراليون منذ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1996. وكانت المحكمة قد أكدت في واقع الأمر اتهام السيد تايلور قبل ذلك الحين بثلاثة أشهر، في 7 آذار/مارس، ولكنها قضت بأن يظل هذا الأمر دون إعلان. وحتى الآن وجه المدعي لائحة اتهام بحق 12 فردا منهم 8 موقوفون في الوقت الحالي. وقتل أحد قادة الجبهة الثورية المتحدة السابقين وهو سام بوخاري في ليبريا وتجري المحكمة فحصا بالطب الشرعي لرفاته. كما أن المحكمة تتابع التقارير التي أفادت بأن القائد السابق للقوات المسلحة للمجلس الثوري، جوني بول كوروما، وهو بدوره على لائحة الاتهام، قد قتل في ليبريا. وفي تموز/يوليه 2003 توفى فوداي سنكوح بينما كان رهن الاحتجاز وبانتظار أن يمثل أمام المحكمة.

190 - وقد وجهت، مع اللجنة الإدارية للمحكمة الخاصة، عدة نداءات للدول الأعضاء طلبا للتمويل منذ آذار/مارس 2003 بما يتيح للمحكمة مواصلة أنشطتها بعد هذه السنة الميلادية. وأود أن اغتنم الفرصة لكي أناشد الدول الأعضاء مرة أخرى أن تساهم في الصندوق الاستئماني للمحكمة الخاصة.

تعزيز سيادة القانون

191 - على نحو ما اتضح من تقاريري السابقة، فقد جعلت من دعم سيادة القانون الدولي أولوية بالنسبة للمنظمة. ومن السبل الرئيسية التي يمكن للأمم المتحدة أن تساهم من خلالها في تحقيق ذلك الهدف، تعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للدول في النظام القانوني الدولي. ومن دواعي الارتياح الشديد في هذا الشأن أن ننوه بنجاح فعاليات المعاهدات التي تنظم كل سنة منذ عام 2000 بغية التشجيع على زيادة المشاركة في إطار المعاهدات المتعدد الأطراف. أما فعالية السنة الماضية، التي تمت خلال انعقاد مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، فقد نجمت عن اتخاذ 48 دولة إجراءات بشأن ما مجموعه 83 معاهدة تتصل بـ 39 معاهدة في ميدان

التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. ولقد دعوت الحكومات إلى المشاركة في إحدى الفعاليات المتصلة بمعاهدات وعنوانها "محور عام 2003: المعاهدات المتعددة الأطراف لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب" يجري عقدها خلال المناقشة العامة خلال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

192 - بيد أن هناك دولا كثيرة لم توقع بعد على المعاهدات ولم تصدق عليها، لا بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية ولكن لأن ذلك يرجع إلى نقص بسيط في الخبرة الفنية اللازمة لأداء إجراءات المعاهدة. كما أن بعضها يفتقر إلى الخبرة لإعمال القوانين اللازمة لتنفيذ المعاهدات التي وقعتها أو صادقت عليها أو إلى تدريب الموظفين اللازمين لتطبيق تلك القوانين. ومن أجل تلبية هذه الاحتياجات، دعوت الدول إلى إحاطتي علما بأي مجالات محددة تكون فيها بحاجة إلى مساعدة تقنية، كما كيَّفت المساعدة التي تقدمها المنظمة حاليا في ضوء ردود تلك الدول. ويعكف الآن قسم المعاهدات في مكتب الشؤون القانونية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث على تنظيم دورات تدريبية بشأن قانون المعاهدات وممارستها، مرتين كل سنة في المقر، للمسؤولين الحكوميين وموظفي هيئات منظومة الأمم المتحدة وممثلي المنظمات غير الحكومية. وقد تم هذا العام توسيع البرنامج بحيث يشمل المستوى الإقليمي حيث عُقدت حلقة عمل في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في شباط/فبراير 2003، وسوف تتلوها حلقة أخرى في فيجي في أيلول/سبتمبر 2003. وقد طلب عدد يقرب من 15 من البلدان النامية عقد دورات تدريبية في عواصمها. وأعكف حاليا على استكشاف سُبُل التمويل بحيث أستطيع تلبية هذا الطلب. وبصفة أعم، وبغية تبسيط جميع شروط تقديم المساعدة القانونية الفنية من جانب منظومة الأمم المتحدة، طلبت إلى جميع الإدارات والصناديق والوكالات والبرامج في آذار/مارس 2002 استعراض المساعدة التي تقدمها حاليا. ومن نتائج هذه الممارسة إنشاء موقع على الشبكة العالمية للمساعدة القانونية الفنية يمكن الوصول إليه بسهولة، ومن خلاله تستطيع الحكومات أن تحدد نوعية المساعدة التي تتيحها المنظمة وأن تصل إليها ويتلقى هذا الموقع حاليا ما بين 5 000 إلى 6 000 زيارة كل شهر.

193 - وعلى مدى السنة الماضية، اتخذت المنظمة أيضا مزيدا من الخطوات نحو إنفاذ القانون الدولي. ففي كانون الأول/ديسمبر 2002 طلبت إليَّ الجمعية العامة استئناف المفاوضات لعقد اتفاق مع حكومة كمبوديا بشأن العمل، في إطار مساعدة دولية، على إنشاء دوائر استثنائية ضمن الهيكل الحالي لمحاكم كمبوديا للمحاكمة على الانتهاكات الجسيمة للقانون الكمبودي والقانون الدولي المرتكبة خلال فترة كمبوتشيا الديمقراطية.

وقد أسفرت هذه المفاوضات عن إعداد مشروع اتفاق بين الأمم المتحدة وكمبوديا تم توقيعه في فنوم بنه يوم 17 آذار/مارس 2003. وفي 13 أيار/مايو 2003 وافقت الجمعية العامة على مشروع الاتفاق وطلبت إليَّ وإلى حكومة كمبوديا اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضعه موضع التنفيذ وتم توقيع الاتفاق في احتفال أُقيم في فنوم بنه يوم 6 حزيران/يونيه 2003.

194 - ولا يزال الأمر يستوجب عملا كثيرا سواء من جانب الأمم المتحدة أو كمبوديا قبل أن يدخل الاتفاق حيِّز النفاذ. إذ سوف يتعين على حكومة كمبوديا أن تقدم الاتفاق إلى السلطات الوطنية ذات الصلة من أجل تصديقه واتخاذ الخطوات اللازمة لتعديل القانون الكمبودي بما يتواءم مع الاتفاق وكفالة أن ينطبق الاتفاق، فور تصديقه بوصفه قانونا في كمبوديا. كذلك سوف يتعيَّن على الأمم المتحدة أن تقوم بالكثير من جانبها وبالذات سوف يقتضي الأمر مني تأمين التبرعات اللازمة لتمويل المساعدة التي سوف تقدمها الأمم المتحدة بموجب الاتفاق. ولهذه الغاية، سوف أُطلق نداء في القريب العاجل موجها إلى الدول، وإن كُنت بحاجة في المقام الأول أن أكوّن صورة أفضل عن الاحتياجات المحتملة للدوائر الاستثنائية فيما يتعلق بالموظفين والمعدات والأثاث والإمدادات وغير ذلك من الاحتياجات التشغيلية. وآمل أن أتمكن من إيفاد بعثة تخطيط إلى فنوم بنه لهذا الغرض في أيلول/سبتمبر 2003. وأنا مُدرك تمام الإدراك ضرورة التصرف بسرعة وإلا، وعلى نحو ما أوضحته الجمعية العامة فإن فرصة تقديم كبار قادة الخمير الحمر إلى ساحة العدالة، إضافة إلى من يتحملون أكبر المسؤوليات عن المذابح الفظيعة التي ارتُكبت خلال فترة الخمير الحمر يمكن أن تضيع سريعا. ولقد انتظر الشعب الكمبودي وقتا طويلا لكي يرى هؤلاء الأفراد وقد مثلوا أمام المحكمة ويحدونا الأمل في ألا يتعيَّن على هذا الشعب أن ينتظر فترة أطول.

الشؤون القانونية

195 - خلال السنة الماضية، واصلت لجنة القانون الدولي أعمالها بشأن التحفظات على المعاهدات من خلال اعتماد المزيد من المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بصياغة وإبلاغ التحفظات والإعلانات التفسيرية. وقد نظرت في عدة مشاريع للمواد المتعلقة بالحماية الدبلوماسية واستعرضت التقدم المحرز بشأن موضوع الأفعال الانفرادية للدول ووافقت على إطار مفهومي لموضوع المسؤولية الدولية في حالة وقوع خسائر نتيجة أضرار عابرة للحدود ناجمة عن أنشطة خطرة. كما عيَّنت مقررين خاصين لاثنين من الموضوعات الجديدة في

جدول أعمالها وهما مسؤولية المنظمات الدولية والموارد الطبيعية المشتركة. وفي حالة الموضوع الثالث الجديد وهو تجزؤ القانون الدولي: الصعوبات الناجمة عن تنوع وتوسع القانون الدولي – قررت أن تبدأ في دراسة قاعدة القانون الخاص ومسألة الأنظمة المستقلة ذاتيا. وفي الوقت نفسه نجحت اللجنة المخصصة لحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية في شباط/فبراير 2003 في حلّ جميع القضايا المعلَّقة المتصلة بمشاريع المواد بشأن حصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية التي كانت لجنة القانون الدولي قد اعتمدتها في عام 1991، وأوصت الجمعية العامة بأن تتخذ الآن قرارا بشأن صيغتها النهائية.

196 - وفي تموز/يوليه 2003، أنهت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي واعتمدت أحكامها القانونية النموذجية بشأن مشاريع الهياكل الأساسية الممولة تمويلا خاصا وأعطت موافقتها التمهيدية على مشروع دليل تشريعي بشأن قانون الإعسار. وقد أكدت اللجنة على أهمية تعزيز أمانتها، في حدود الموارد القائمة، بما يساعدها على الاستجابة إلى الطلبات المتزايدة عليها لوضع تشريعات تجارية موحدة، وتقديم المساعدة القانونية الفنية، ونشر المعلومات عن أحدث التطورات القانونية وتنسيق أعمالها مع المنظمات الدولية الأخرى.

197 - كما واصلت اللجنة السادسة التابعة للجمعية العامة، واللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة 210/51 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 1996، جهودهما لإعداد مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي ومشروع اتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي. بيد أن مسائل التعريف والقضايا الأخرى المتعلقة بنطاق التطبيق، بما في ذلك علاقة هذا الصك بالصكوك الأخرى في الحاضر والمستقبل، ما زالت تقف في طريق اعتماد اتفاقية شاملة، بينما أفضت قضايا تتعلق بنطاق مشروع الاتفاقية لقمع أعمال الإرهاب النووي إلى صعوبة التوصل إلى اتفاق بشأن ذلك الصك. وفي الوقت نفسه عاودت اللجنة المخصصة لنطاق الحماية القانونية بموجب اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والموظفين المنتسبين إليها اجتماعاتها في آذار/مارس 2003. وثمة عدد من الأمور المهمة المتعلقة بالتدابير اللازمة لتعزيز النظام القانوني القائم بموجب الاتفاقية ما زالت بحاجة إلى تدارس عميق من جانب الدول وأنوي من جانبي أن أواصل الانشغال الفعال بهذه المسألة المهمة.

198 - وفيما يتعلق بقانون البحار ثمة تحديات عديدة تلوح على الطريق: تعزيز التنمية المستدامة لموارد المحيطات، ودعم تنفيذ الالتزامات القانونية

الدولية لدول العَلَم وتعزيز التعاون فيما بين الوكالات. وفي معرض الاستجابة إزاء الشواغل المتعلقة بقصور التنفيذ من جانب دول العَلَم للقواعد والمعايير الدولية من أجل سلامة السفن ومنع التلوث وحفظ الثروة السمكية وشروط العمل، أنشأت فريقا استشاريا مشتركا بين الوكالات معنيا بتنفيذ دول العَلَم في آذار/مارس 2003 لدراسة هذه المسألة. كما أن مسألة التنفيذ من قبل دول العَلَم عاودت الظهور في الاجتماع الرابع للعملية التشاورية غير الرسمية المفتوحة بشأن المحيطات وقانون البحار، المعقود في حزيران/يونيه 2003 لدراسة القضايا المتعلقة بالسلامة الملاحية وحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة والتعاون والتنسيق فيما بين الوكالات. كما سلط الاجتماع المذكور الضوء على عدد من القضايا الأخرى: نقل المواد الخطرة وحماية التنوع البيولوجي في أعالي البحار والحاجة إلى اتخاذ المزيد من التدابير لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه والحاجة إلى مزيد من التعاون والتنسيق بصورة فعالة فيما بين الوكالات وإنشاء عملية منتظمة لتقديم التقارير والتقييمات العالمية للدول بشأن البيئة البحرية (التقييم البحري العالمي) ولسوف أقدم تقريرا عن المسألة الأخيرة إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.

199 - وخلال العام الماضي أسدى مكتب الشؤون القانوني مشورته إلى وحدات مختلفة بالأمانة العامة فيما يتعلق بصياغة قرارات مجلس الأمن الجديدة المتصلة بالعراق وبالذات ما يتصل بتشغيل برنامج النفط مقابل الغذاء. ومما يجدر التنويه به أيضا الدور الذي قام به المكتب في وضع وتنفيذ إجراء لانتخاب القضاة والمدعي للمحكمة الجنائية الدولية كما أنه عمل مع حكومة سيراليون في تنفيذ الاتفاق المتصل بإنشاء المحكمة الخاصة لسيراليون. وفي الوقت نفسه واصل المكتب تقديم المشورة إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بشأن ممارسة سلطتها التشريعية والتنفيذية وتقديم المشورة والدعم لبعثات حفظ السلام الأخرى التابعة للمنظمة ولا سيما في البتّ في المطالبات وفي التوصل مع البلدان المساهمة بقوات إلى ترتيبات وفي تنفيذ تلك الترتيبات. كما قدم مشورته بشأن طائفة واسعة من القضايا الأخرى التي تدخل ضمن اهتمامات المنظمة بما في ذلك الشراء والتفاوض على العقود وكثير منها ينطوي على قضايا معقدة ومستجدة وخاصة تلك المتصلة بالخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية وتنفيذ الإصلاحات المتصلة بالموظفين.

الفصل الخامس

تعزيز الإدارة

الإدارة والتنظيم

200 - استمر تعزيز تفويض السلطة الإدارية لإدارات ومكاتب الأمانة العامة مع ما يقترن بذلك من المسؤولية التي يتحملها مديرو البرامج وذلك من خلال تنفيذ عملية الميزنة والإدارة الموجهة نحو تحقيق نتائج. كما أن وضع واستخدام نظام لمؤشرات الأداء الإداري المستند إلى المواقع الإلكترونية، ومشتملا على خمسة مؤشرات منها تتبع مسار التوظيف، وحالة التوازن بين الجنسين ونفقات الميزانية العادية، ونفقات الموارد الخارجة عن الميزانية، وتنفيذ التوصيات الواردة في المراجعات التي يقوم بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، جاء ليتيح أداة إدارية لمديري البرامج وللمكاتب التنفيذية التي تعمل معهم عبر الأمانة العامة لتنفيذ الإجراءات المتخذة ضمن الوحدات البرنامجية التابعة لهم بما يحقق أهداف البرنامج.

خدمات الدعم المشتركة

201 - تعمل إدارة الشؤون الإدارية وإدارة عمليات حفظ السلام في إطار شراكة تستهدف زيادة الدعم المقدم لبعثات حفظ السلام من خلال تنفيذ الترتيبات الجديدة للشراء الميداني. وقد تم إقرار خطوط أوضح للمسؤولية والمساءلة مع إلغاء الإجراءات التي لا لزوم لها. كما شملت الدعم الفني والمباشر في مجال المشتريات، المقدم إلى بعثات حفظ السلام تقييم المرشحين لشغل وظائف في مجال الشراء في البعثات الميدانية وتنظيم برامج تدريبية وإحاطات إعلامية وتركيب خط هاتفي ساخن لدعم موظفي الشراء في مجال حفظ السلام بالنسبة لأي مسألة متصلة بالشراء على أساس دائم خلال الأربع والعشرين ساعة.

202 - وثمة مبادرات عديدة للخدمات المشتركة، ومنها مثلا تقاسم عقود الشراء واستحداث وثيقة هوية موحدة منطبقة في جميع أجزاء المنظمة كما يجري العمل بشأن أسلوب للمساومة الجماعية على نطاق المنظومة بأسرها مع خطوط الطيران الدولية للحصول على أجور وشروط أفضل. وتضم هذه المبادرات منظمات لا تشكل جزءا من منظومة الأمم المتحدة، ومنها مثلا مصرف التنمية الآسيوي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وهذه الجهود الجماعية من المتوقع أن تفضي إلى المزيد من اتساق الممارسات ضمن إطار المنظمة وأن تنجم عنها مزايا مالية.

إدارة الموارد البشرية

203 - منذ بدء العمل بنظام جديد في انتقاء الموظفين في 1 أيار/مايو 2002 والنظام المنقح لتقييم الأداء الإداري، ظل الاهتمام منصبا على إضفاء الطابع المؤسسي على تلك النظم، وعلى إدخال تحسينات بالنسبة لأدوات دعم تكنولوجيا المعلومات. وقد أدى نظام انتقاء الموظفين إلى المزيد من المساءلة والشفافية وإلى الإسراع بخطى عملية التوظيف وإلى إيجاد تجمع أكبر من المرشحين ولا سيما من البلدان النامية. أما النظام الإلكتروني لتقييم الأداء الإداري، الذي يدعم الحوار بين المشرفين والموظفين، فقد زاد الامتثال وكفل تحقيق نظام أفضل في قياس التقييم في جميع أجزاء الأمانة العامة وفي بعثات حفظ السلام على السواء. كما أن توسع برامج التعلم والدعم المهني، بما في ذلك مراكز التلقين والموارد المهنية يدعم مهارات وكفاءات الموظفين والمديرين ويسهم في تغيير الثقافة الإدارية للمنظمة. وثمة تركيز خاص على الموظفين الفنيين المبتدئين بما في ذلك تنظيم دورات تدريبية مخصصة وبرامج للتعلم المباشر وإعادة التكليف تحت إشراف إداري. كما أن ترتيبات العمل المرنة، التي أصبحت سارية في 1 شباط/فبراير 2003 على صعيد الأمانة العامة بأسرها تشكل جزءا من الجهود الرامية لمساعدة الموظفين على تحقيق توازن أفضل بين حياتهم المهنية وحياتهم الشخصية. ومن الأولويات المتوخاة في هذا الصدد ما يتمثل في المزيد من وضع وتنفيذ سياسة على صعيد الأمانة العامة بأسرها تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما من شأنه أن يعزز الوعي ويوسع سبل الحصول على المشورة الطوعية وسبل الفحص والرعاية والعلاج.

204 - ويبقى أمن موظفي الأمم المتحدة قضية ذات أهمية قصوى. ومن أسف فقد استمرت الهجمات خلال العام قيد الاستعراض وإن كانت التدابير الجديدة التي اتخذت قد أفضت، على ما يبدو، إلى أثر إيجابي. وكان عدد الموظفين الذين فقدوا حياتهم في خدمة المنظمة خلال الأشهر الاثني عشر التي سبقت آب/أغسطس 2003 هو الأدنى منذ عام 1992 ولكن هذا كله ما لبث أن اعتراه تغير جسيم بفعل الهجوم المدمر في بغداد الذي وقع يوم 19 آب/أغسطس 2003 لقد جاء هذا الحدث المروع ليجبرنا على أن نعاود النظر في الظروف التي نعمل في ظلها، وأن ننظر في أمر إضفاء تغييرات أساسية في هذا الشأن رغم ما ينطوي عليه ذلك من أسى وألم.

الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية

205 - تأذن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية التي وافقت عليها الجمعية

العامة في عام 2002 بتنفيذ تجديد مجمع المقر والمراحل المتبقية من تطوير التصميم. وبناء على طلب الجمعية العامة، يتم استكشاف الإمكانيات المتاحة من حزمة التمويل من البلد المضيف، فضلا عن مساهمات أخرى من القطاعين العام والخاص. وقد عرضت مدينة نيويورك إنشاء مبنى جديد جنوبي المقر ليكون موقعا بديلا خلال عملية التجديد مما يتيح بعد ذلك توحيد مكاتب الأمم المتحدة المتفرقة حاليا في منطقة جوار الأمانة العامة وهذا العرض السخي موضع ترحيب بالغ.

الحالة المادية

206 - تستمر الاتجاهات المالية الإيجابية التي شهدها العامان الماضيان. وجميع المؤشرات الثلاثة وهي النقد المتاح والديون المستحقة للدول الأعضاء والمبالغ غير المدفوعة والمستحقة على الدول الأعضاء ما زالت في حال من التحسن إلا أن ثمة اتجاها خاصا يشير إلى احتمال نشوء مشاكل على الطريق فعدد الدول الأعضاء التي تسدد اشتراكها في الميزانية العادية كاملا يقل عما شهدته السنوات السابقة عندما كان يتم إحراز تقد م مضطرد في هذا الصدد. وفي واقع الأمر لم يشهد عام 2002 سوى 117 من الدول الأعضاء التي سددت اشتراكاتها كاملة في الميزانية العادية بما يعكس نكسة خطيرة عن التقدم المحرز بين عام 1994 عندما كان العدد الذي سدد الاشتراكات كاملة هو 75 دولة عضو وعام 2000 عندما سددت 141 من الدول الأعضاء اشتراكاتها كاملة. وهذا يعني أن الأمر قد ينطوي على وقوع حالات عجز في الميزانية العادية.

المساءلة والرقابة

207 - يعكف مكتب خدمات الرقابة الداخلية على تعزيز نظم النزاهة والأخلاقيات في المنظمة من خلال تبني مبادرة اتخذتها الأمم المتحدة بشأن النزاهة التنظيمية لزيادة وعي الموظفين وحماية موارد المنظمة وسمعتها. كما يهيئ المكتب قدرا أكبر من التخطيط المنظم والمتكامل لمهام الرقابة المكلف بها من خلال إطاره لإدارة المخاطر. وفي حدود هذا الإطار يتم إجراء تحليل للمخاطر بالنسبة إلى جميع من يتعامل مع المكتب من إدارات ومكاتب وصناديق وبرامج من أجل تحديد وترتيب المجالات البرنامجية والتشغيلية التي تتسم بدرجة عالية من التعرض لأوجه القصور أو الغش أو الإهدار أو سوء الاستعمال.

الرصد والتقييم وإسداء المشورة

208 - في السنة الماضية قدم المكتب مشورته إلى الإدارات الأخرى بشأن تغيير أساليب عملها وهياكلها التنظيمية تنفيذا للإصلاحات المتواصلة على نطاق الأمانة العامة. وعمل المكتب في تعاون وثيق مع أربعة من الإدارات والمكاتب العميلة له فأسهم في تأمين استمرارية وفعالية الحلول التي تم تبنيها. وفي معرض استجابته إلى طلب من الجمعية العامة، أجرى المكتب استعراضا لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان نجمت عنه 17 توصية بشأن تبسيط وتعزيز أنشطة المفوضية وإدارتها.

209 - وخلص تقييم متعمق لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية إلى أن الشعبة اضطلعت بصورة فعالة بمسؤوليات الأمين العام بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وأوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تشارك الشعبة بنشاط في إنشاء آلية التنسيق الدولية الجديدة التي طلبتها الجمعية العامة للاستجابة على نحو أفضل للطلب المتزايد على المساعدة التقنية من الدول الأطراف في الاتفاقية. وقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية مقترحات إلى لجنة البرنامج والتنسيق من أجل إجراء تقييم مواضيعي رائد يستهدف تقديم استعراض منهجي للأنشطة التي تضطلع بها عدة برامج في المنظمة تسعى إلى تحقيق مقاصد مشتركة.

إدارة مراجعة الحسابات

210 - في الفترة من تموز/يوليه 2002 إلى حزيران/يونيه 2003، أجرت شعبة المراجعة الداخلية للحسابات 101 عملية مراجعة، أسفرت 5 عمليات منها عن تقارير قُدمت إلى الجمعية العامة. وأبرزت مراجعة لمراكز الأمم المتحدة للإعلام(A/57/747) ، مثلا، الحاجة إلى التعجيل بإجراء إعادة تقييم لمفهوم مراكز الإعلام من حيث فائدتها واستمرار ملاءمتها. وقد أنفقت موارد ذات شأن على تشغيل مراكز الإعلام في البلدان المتقدمة النمو، ودعا مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى اتخاذ نهج مختلف وإعادة التوجه نحو البلدان النامية. وأوصى المكتب بجملة أمور من بينها أن تعيد إدارة شؤون الإعلام تقييم واستكمال أهداف واستراتيجيات مراكز الإعلام، وقد بدأت الإدارة بالفعل في تنفيذ كثير من هذه التوصيات. وفحصت عمليات مراجعة أخرى حالة التوصيات المتعلقة بتصفية بعثات حفظ السلام (A/57/622)، وشراء السلع والخدمات لبعثات حفظ السلام من

الحكومات بواسطة طلبات التوريد(A/57/718) ، والسياسات والإجراءات المتعلقة بتعيين الموظفين في إدارة عمليات حفظ السلام (A/57/224).

211 - وفحصت مراجعة أجريت للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة قدرة المعهد على الاستمرار، ووضعت مجموعة من التوصيات للتصدي للصعوبات المالية والتشغيلية التي يجابهها. وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حسب توصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بتغيير قواعد اتفاقات المشاريع مع المنظمات الدولية غير الحكومية. وقد أسفر هذا عن مزيد من الموثوقية في المعلومات المالية وإجراءات الشراء التنافسي، فضلا عن مزيد من الشفافية في الانفاق الخاص بموظفي المشاريع.

التحقيقات

212 - تستطلع شعبة التحقيقات السبل الكفيلة بمعالجة زيادة حجم الادعاءات بسوء السلوك، وسوء الإدارة، وإساءة استغلال السلطة، وتبديد الموارد، التي وصف 20 في المائة منها بأنها هامة للمنظمة في عام 2002، الأمر الذي يرجع جزئيا إلى الشراكات الجديدة مع السلطات الوطنية لإنفاذ القانون. ومثال ذلك أن الشعبة قامت، في التحقيقات المتعلقة بتهريب اللاجئين في شرق أفريقيا والاستغلال الجنسي في غرب أفريقيا، بتنسيق فرق عمل مخصصة شملت، بالإضافة إلى المحققين، خبراء معارين من وكالات أخرى أو بناء على اتفاقات للخدمة الخاصة، في مجالات مثل الطب وحقوق الإنسان وحماية الأطفال واللاجئين وإسداء المشورة في حالات إساءة استعمال القوانين والاعتداء الجنسي.

213 - وقد استردت الشعبة، بالتعاون الوثيق مع مكتب مكافحة الغش التابع للجنة الأوروبية، مبلغ 4.2 مليون دولار كان قد اختلسه أحد كبار الموظفين السابقين في بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. وأدى التحقيق إلى نجاح السلطات الألمانية في مقاضاة هذا الموظف في حزيران/يونيه 2003. وفي محاولة لإرساء قواعد معيارية، فإن المؤتمر الرابع للمحققين الدوليين، الذي استضافه مكتب مكافحة الغش التابع للجنة الأوروبية والذي عقد في بروكسل في نيسان/أبريل 2003، أقر بالإجماع المبادئ التوجيهية لإجراء التحقيقات بواسطة المحققين التابعين للمنظمات الدولية والثنائية، وهي مبادئ قامت الشعبة بصياغتها وتقديمها.

تعزيز المنظمة

214 - إن المبرر المنطقي الأساسي الكامن وراء برنامجي لمواصلة التغيير هو جعل أنشطة المنظمة تسير وفقا للأولويات التي اتفق عليها في مؤتمر قمة الألفية والمؤتمرات العالمية. وإبان النصف الأول من عام 2003، بُذلت جهود رئيسية لكفالة أن يتجلى هذا التساوق مع الأولويات في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين 2004-2005 التي ستقدم إلى الجمعية العامة. ويشمل الاقتراح الذي سيعرض على الجمعية في أواخر عام 2003 إعادة تنظيم إدارتين رئيسيتين، هما إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وإدارة شؤون الإعلام. وأعتزم أيضا إنشاء قدرة على التخطيط الاستراتيجي في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز إدارة مفوضية حقوق الإنسان، وزيادة الاستثمار في حقوق الإنسان ودعمها على الصعيد الوطني. وتستند هذه المقترحات إلى استثمارات إضافية في تدريب الموظفين وتكنولوجيا المعلومات.

215 - وهناك عدة مجالات وضعت فيها الإصلاحات موضع التنفيذ الفعلي. فقد بدأت تؤتي أكلها الجهود الرامية إلى تحسين خدمات الجمعية العامة عن طريق تحسين تخطيط الاجتماعات والوثائق ذات الصلة، وكذلك الأعمال الرامية إلى زيادة تركيز أنشطتنا الإعلامية. وقد عُزز دور مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا لكفالة اتباع نهج متسق ومتكامل تجاه مداولات الأمم المتحدة وتقاريرها وجهود الدعوة التي تقوم بها دعما لأفريقيا ومتابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

216 - وفي حالات أخرى، يجري العمل على قدم وساق إلا أنه لم يكتمل بعد. ومثال ذلك أن الخطط التي تستهدف تعزيز الإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان على المستوى القطري، وإيضاح الأدوار والمسؤوليات في مجال التعاون التقني، والجهود الرامية إلى تبسيط عملية تقديم التقارير وإصدار المنشورات، والعمل الذي يضطلع به فريق رفيع المستوى لاستعراض العلاقة بين المنظمة والمجتمع المدني كلها سوف تتطلب عملا إضافيا. وقد حققت الصناديق والبرامج نجاحا كبيرا في تعزيز آثارها على الصعيد القطري بتطوير أدوات البرمجة والميزنة التعاونية من أجل البرمجة المشتركة وتجميع الموارد. وسيبدأ تشغيل أدوات البرمجة الجديدة في عام 2003 بهدف توسيع نطاق استخدامها كي يشمل ما يزيد على 80 برنامجا قطريا قبل حلول عام 2006.

217 - وتتضمن مجموعة الإصلاحات أيضا عددا من التحسينات

المنهجية في عملية التخطيط والميزنة. وقد اتخذت خطوات أولية لتحسين وثائق الميزانية نفسها بتقديم عروض أقصر وأكثر استراتيجية، لا سيما لعمليات حفظ السلام، وبإدراج المؤشرات المرتكزة إلى النتائج في جميع المجالات البرنامجية. وسترد الأوصاف التفصيلية للتغيرات الأخرى المقترحة في تقارير أخرى تقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.

218 - على أن الجهود الرامية إلى تعزيز المنظمة ستعتمد في نهاية المطاف على قوى عاملة قادرة، متعددة الجوانب، وحسنة الإدارة. ولقد بدأت تثمر الآن التحسينات التي أدخلت على إدارة الموارد البشرية عن طريق النظام الجديد للتوظيف والتنسيب. ويجري العمل قدما على مواصلة خفض الحواجز التي تعترض سبيل تنقل الموظفين داخل مؤسسات الأمم المتحدة وفيما بينها، ولا سيما في الميدان. وستتخذ تدابير إضافية لإعطاء مديري البرامج الفردية مسؤوليات أكبر في مجال صنع القرارات.

الفصل السادس

الشراكات

الاتصالات

219 - تمثل الهدفان المتلازمان اللذان ذكرتهما منذ عامين مضيا، لدى الشروع في إجراء استعراض شامل لعمل إدارة شؤون الإعلام، في تحقيق رؤية مركزة متجددة ومزيد من وضوح الهدف. وقد وضع الآن موضع التنفيذ نموذج جديد لعمل الإدارة وهيكل تنظيمي جديد لها، وأصبحت الأنشطة مجمعة الآن تجميعا استراتيجيا في ثلاث شعب. فقد أنشئت شعبة للاتصالات الاستراتيجية تتولى مسؤولية وضع المعلومات ونشرها حول المواضيع ذات الأولوية، وشعبة للتوعية تقيم الشراكات الداعمة مع المجتمع المدني، بينما أعيد تنظيم شعبة الأنباء ووسائط الإعلام القائمة من أجل زيادة قدرتها على تقديم الأنباء في حينها بصورة دقيقة وموضوعية ومتوازنة.

220 - والعنصر الرئيسي في نموذج العمل الجديد هو تعريف إدارات الأمانة العامة بوصفها ''زبائن'' تحدد أولوياتها الخاصة في مجال الاتصالات على أساس الأولويات التي تضعها الجمعية العامة، والتي تتولى إدارة شؤون الإعلام عندئذ إيصالها استراتيجيا إلى شتى الجماهير المستهدفة. ومتى حددت هذه الأولويات، فإنها تشكل الأساس لحملات ترويجية تدور حول القضايا، وتنفذ باستخدام جميع الأصول الموجودة تحت تصرف الإدارة والمتمثلة في الوسائط الإعلامية، بما في ذلك المطبوعات والإذاعة والتلفزيون وشبكة الإنترنت. كما تستخدم الشراكات الاستراتيجية مع الدول الأعضاء والمجتمع

المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية لنشر الرسائل، على الصعيدين الدولي والمحلي معا، عن طريق مراكز الأمم المتحدة للإعلام. وفي تأييد واضح للاتجاه الاستراتيجي الجديد، رحبت لجنة الإعلام في دورتها الخامسة والعشرين، المعقودة في نيسان/أبريل - أيار/مايو 2003، بإعادة تشكيل إدارة شؤون الإعلام، بما في ذلك نموذج عملها الجديد وهيكلها التنظيمي الجديد.

221 - وتقيم الإدارة أيضا شراكات استراتيجية مع كيانات داخل منظومة الأمم المتحدة. ويجري وضع استراتيجية جديدة للاتصالات من أجل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، المقرر عقده في جنيف في كانون الأول/ديسمبر 2003 بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية. وتعمل الإدارة أيضا على إشراك وسائط الإعلام بوصفها أصحاب المصلحة في مجتمع المعلومات، والتأكيد على دور حرية الكلام والصحافة. وتتولى الإدارة، بالاشتراك مع صناعة التلفزيون وحكومة سويسرا، تنظيم نشاط مواز في مؤتمر القمة، هو المنتدى العالمي لوسائط الإعلام الإلكترونية، الذي سيركز على دور وسائط الإعلام الإلكترونية في مجتمع المعلومات.

222 - وقد أنشأت الإدارة، كجزء من استراتيجية نشطة للتوعية الموجهة للأطراف الفاعلة من غير الدول، في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، دائرة المجتمع المدني في شعبة التوعية، وأناطت بها إدماج جميع البرامج التي تخدم المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التعليمية وعامة الجمهور، فضلا عن إقامة وتعزيز شراكات مع كيانات جديدة، بما في ذلك تلك الموجودة في القطاع الخاص ووسائط الإعلام. ويقوم قسم التوعية التثقيفية الجديد في تلك الدائرة بتوجيه النواتج الرئيسية، بما في ذلك أهم منشوراتها وهو ''نشرة وقائع الأمم المتحدة''، وبرنامج ''الأمم المتحدة تعمل'' المتعدد الوسائط، والمشروع العالمي للتعليم والتعلم (الحافلة المدرسية ''على البساط الإلكتروني'' المزودة بأجهزة إيصال المعلومات) لتلبية احتياجات الطلبة والمعلمين في سائر أرجاء العالم.

223 - ولا تفتأ الإدارة تتيح للجماهير على نطاق العالم، عن طريق استخدام التكنولوجيات الجديدة، إمكانية الحصول بصورة فورية على آخر الأنباء عن الأمم المتحدة. وفي 5 شباط/فبراير 2003، حقق موقع الأمم المتحدة على الشبكة إنجازا تاريخيا جديدا حين سجل أكثر من 10 ملايين زيارة خلال فترة 24 ساعة. وقد زاد عدد زيارات الموقع من أكثر من 11.5 مليون في عام 1996 إلى حوالي 695 1 مليون زيارة في عام 2002،

الأمر الذي يعزى جزئيا إلى إضافة مواد إعلامية بجميع اللغات الرسمية. ومنذ شهر أيلول/سبتمبر 2002، تم توفير 000 28 وصلة إلكترونية للوثائق التداولية على نظام الوثائق الرسمية.

224 - ويتزايد استخدام الأمم المتحدة للبث المباشر على الشبكة العالمية، أي الإذاعة الحية للاجتماعات والأحداث على شبكة الإنترنت. وفي 7 آذار/مارس، شهد 000 24 مستخدم في 66 بلدا البث المباشر لجلسة مجلس الأمن بشأن العراق على الشبكة العالمية، وأمكن لعدد أكبر كثيرا الوصول إلى صور الجلسة في وقت لاحق. وقد أضيف موقع باللغة العربية إلى الموقعين باللغتين بالفرنسية والانكليزية في مركز الأنباء التابع للأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، ويجري الآن إعداد مواقع باللغات الرسمية الأخرى. ويعد من علامات نجاح المركز تزايد عدد المنافذ الإخبارية والمواقع على الشبكة التي تشير إلى دائرة أنباء الأمم المتحدة بوصفها مصدر المواد التي تنشرها.

225 - وقد رسخت إذاعة الأمم المتحدة أقدامها بوصفها قناة هامة من قنوات وسائط الإعلام المتعددة التقليدية للإبلاغ الاستراتيجي عن أنشطة المنظمة وشواغلها للجماهير في كل مناطق العالم. ويورد استقصاء أجري مؤخرا تقديرا محافظا بأن حوالي 133 مليون شخص يستمعون إلى برامج إذاعة الأمم المتحدة مرة واحدة في الأسبوع على الأقل باللغات الرسمية الست، فضلا عن اللغتين البرتغالية والكسواحيلية. ومنذ نيسان/أبريل 2003، انضمت عشر محطات تلفزيونية رسمية شريكة إلى تلفزيون الأمم المتحدة في إذاعة برامجه، فبثت حوالي 50 ساعة من برامج الأمم المتحدة إلى نحو 2 بليون مشاهد.

226 - واضطلعت إدارة شؤون الإعلام بعدد من المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرات المنظمة الإعلامية في بعثاتها لحفظ السلام والبعثات السياسية في الميدان. ويجري إعداد إجراءات تشغيل موحدة لوحدات الإعلام الموجودة في الميدان، وذلك بالتعاون الوثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام. ويرابط الآن في قاعدة السوقيات في برينديزي، إيطاليا، خبير إعلامي، بالاتفاق مع إدارة عمليات حفظ السلام، من أجل المساعدة في تطوير قدرة تدريبية في مجال الإعلام. وأُعدت قائمة بموظفي الإعلام من أجل الوزع العاجل، كما يجري إعداد برنامج تدريبي للموظفين العاملين في الميدان الذين يمكن وزعهم على نحو عاجل. وقد نظمت الإدارة أيضا إيفاد أحد كبار موظفي الإعلام لتقييم الحالة على أرض الواقع في كوت ديفوار ولتقديم توصيات بشأن تطوير وسائط الإعلام المحلية، استُخدمت لتوجيه الجهود الإقليمية المشتركة بين

الوكالات من أجل التصدي لقضايا وسائط الإعلام في ذلك البلد.

227 - وفي تقريري المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات"، اقترحتُ ترشيد شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام في شكل محاور إقليمية، بدءا بإقامة محور لإقليم أوروبا الغربية. وتتولى الأمانة العامة تنفيذ خطة لإنشاء المحور المقترح في أوروبا الغربية مع بداية عام 2004، وتقوم بصورة موازية بإغلاق تسعة مراكز للإعلام قائمة في تلك المنطقة.

228 - وكان من بين المنجزات الجديرة بالذكر لمكتبة داغ همرشولد إعادة تصميم الوصلة البينية إلى قواعد البيانات الرئيسية فيها، والتي دُشنت في 7 شباط/فبراير 2003، وهي نظام الأمم المتحدة للمعلومات الببليوغرافية، التي أصبحت الآن أكثر قوة وأيسر على البحث. كما جرى تحديث أدوات مرجعية هامة مثل فهرس وثائق الأمم المتحدة وصفحة المؤتمرات والاحتفالات للأمم المتحدة، ومكنز نظام الأمم المتحدة للمعلومات الببليوغرافية الذي دُشن رسميا في 27 آذار/مارس. وقد أصبح النظام إلكترونيا بالكامل كما أصبح متاحا، شأنه شأن الفهرس والصفحة، بجميع اللغات الرسمية الست.

229 - ويتمثل أحد التطورات الرئيسية في مكتبات الأمم المتحدة في ما حدث، في آذار/مارس 2003، من تشكيل اللجنة التوجيهية لتحديث مكتبات الأمم المتحدة وإدارتها إدارة متكاملة، برئاسة إدارة شؤون الإعلام. وتستهدف هذه المبادرة تحقيق نظام أحدث وأكفأ وأكثر يسرا لخدمات المكتبات في سائر أرجاء المنظمة.

230 - ويواصل قسم رسم الخرائط في الإدارة تقديم مساعدة تقنية قيمة إلى لجنة ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا في إعدادها لتعيين الحدود الدولية بين البلدين، عقب نجاحها في ترسيم الحدود في نيسان/أبريل 2002. كما ساعد رسامو الخرائط في الأمم المتحدة اللجنة المشتركة بين الكاميرون ونيجيريا في وضع خطة عمل لتعيين الحدود الدولية بين هذين البلدين في شباط/فبراير 2003. على أن هذا القسم سينقل إلى إدارة عمليات حفظ السلام في عام 2004.

صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية

231 - مكن عن طريق الشراكة الناجحة بين صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ومؤسسة الأمم المتحدة برمجة 489 مليون دولار، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2002، لـ 251 مشروعا على نطاق العالم في أربعة مجالات برنامجية رئيسية هي صحة الطفل؛ والسكان والمرأة؛ والبيئة؛

والسلام والأمن وحقوق الإنسان. وقدمت هيئات مانحة أخرى، متعددة الأطراف وثنائية، تمويلا إضافيا بلغ ما يقرب من 175 مليون دولار للبرامج والمشاريع التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية والمؤسسية.

232 - مكن عن طريق الشراكة الناجحة بين صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ومؤسسة الأمم المتحدة برمجة 489 مليون دولار، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2002، لـ 251 مشروعا على نطاق العالم في أربعة مجالات برنامجية رئيسية هي صحة الطفل؛ والسكان والمرأة؛ والبيئة؛ والسلام والأمن وحقوق الإنسان. وقدمت هيئات مانحة أخرى، متعددة الأطراف وثنائية، تمويلا إضافيا بلغ ما يقرب من 175 مليون دولار للبرامج والمشاريع التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية والمؤسسية.

233 - وبرز التنوع البيولوجي كمسألة لها أولوية رئيسية في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي شدد على أهمية توفير وحفظ أسباب المعيشة في المجتمعات الريفية الفقيرة. وقد أدى التمويل الذي قدمه الصندوق والمؤسسة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى اتخاذ مبادرة رئيسية في أيار/مايو 2003 تستهدف وقف التدهور في حالة الشُعب المرجانية. وفي أيلول/سبتمبر 2002، يسّر الصندوق أيضا إقامة شراكة بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة شركات الكهرباء التابعة لمجموعة الدول السبع - وهي منظمة تضم تسعة مرافق رئيسية للكهرباء في اليابان وأوروبا وأمريكا الشمالية - من أجل العمل سويا لتوسيع نطاق إمكانية حصول الفقراء على الكهرباء.

234 - كما قام الصندوق بإسداء المشورة إلى القطاع الخاص والمؤسسات بشأن الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك تقديم الإرشاد بشأن السياسات والإجراءات والمقترحات المتعلقة بالسبل الاستراتيجية التي تكفل للشركات والمؤسسات دعم الأهداف الإنمائية للألفية. ويعكف الصندوق أيضا على إقامة روابط مع منظمات عديدة تستهدف جمع الأموال من أجل قضايا المنظمة.

خدمات المشاريع

235 - في عام 2002، حصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على أعمال جديدة بلغ مجموع قيمتها 509 ملايين دولار لحافظة مشاريعه. وبلغت قيمة الأعمال التي تم الحصول عليها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 334.2 مليون دولار أي بنسبة 66 في المائة، وبلغت قيمة

الأعمال التي تم الحصول عليها من كيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة 174.9 مليون دولار، أي بنسبة 34 في المائة. وفيما يتعلق بحافظة القروض، أوكل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى المكتب مسؤوليات الإشراف على المشاريع وإدارة القروض فيما يتعلق بمشاريع إضافية عددها 14 مشروعا ليصل بذلك مجموع حافظة القروض إلى 225 مليون دولار أثناء عام 2002، بالمقارنة بمبلغ 328 مليون دولار في عام 2001.

236 - وواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دعم برامج الأعمال المتعلقة بالألغام لعملائه الثلاثة الرئيسيين - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، ومكتب الأمم المتحدة لبرنامج العراق. وتنفذ هذه البرامج في 18 بلدا في أرجاء العالم. واتسع نطاق هذا الدور كثيرا أثناء السنة مع تزايد الأنشطة في شمال العراق، والمسؤوليات الجديدة فيما يتعلق بالبرنامج القائم في أفغانستان، وإعداد برامج جديدة، من المتوقع أن يتسع نطاقها، في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان.

237 - وبدأ تنفيذ شكل جديد من أشكال الشراكة في عام 2002 مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وفي نيسان/أبريل 2003، عيّن الصندوق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بوصفه أحد وكلائه المحليين الأربعة المحددين سلفا، ليقدم خدمات الإدارة وللإشراف، بالإصالة عن الصندوق، على التنفيذ الوطني للبرامج التي يمولها الصندوق. وحتى الآن، وقع المكتب اتفاقات أو عيِّن بوصفه وكيل الصندوق المحلي، فيما يتصل بتيمور - ليشتي، وصربيا والجبل الأسود، والصين، ومنغوليا، والهند. وتجري المفاوضات للقيام بأعمال مماثلة في بلدان أخرى. وفي أماكن أخرى، يبحث المكتب خيارات المساعدة في عمليات الصندوق عن طريق دعم المستفيدين الرئيسيين من تنفيذ أنشطة المشاريع.

238 - وفي أيار/مايو 2003، عهد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) إلى المكتب تنفيذ مشروع معنون ''الإيدز في أفريقيا: سيناريوهات للمستقبل''، تم إنشاؤه وتمويله بشراكة مع شركة شل بالمملكة المتحدة. ويهدف المشروع إلى التصدي لتأثير وباء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في أفريقيا وتكوين فهم مشترك للمشكلة. وثمة أهداف أخرى تتمثل في المساعدة في تنشيط استجابة واسعة النطاق من جميع قطاعات المجتمع، والقضاء على وصمة العار والتمييز اللذين يعاني منهما الأفراد الذين يحملون الفيروس. وستدعم شعبة تنمية الأعمال العالمية في شركة شل الدولية هذا المشروع من

خلال تقديم خبرة فنية تقنية والمساهمة في الميزانية.

239 - وأحد الأمثلة على الجمع بين خبرة القطاع الخاص وأهداف الأمم المتحدة برنامج التنمية البشرية بأنغولا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي يتولى تنفيذه المكتب وتدعمه مؤسسة ''كوب'' الإيطالية الخاصة، وهي اتحاد مالي يضم ما يزيد على 200 من التعاونيات الاستهلاكية. وفي ظل هذا البرنامج، الذي يهدف إلى تحسين حياة الأطفال في أنغولا، تم تحصين 000 100 طفل كما يحصل 000 6 طفل على وجبة يومية، بميزانية قدرها 715 260 دولارا. وييسر المكتب إقامة الصلة بين مؤسسة كوب ووكالات التنمية الاقتصادية المحلية التي أنشأها برنامج التنمية البشرية بهدف إيصال البن الأنغولي إلى السوق الإيطالية، وإقامة علاقات تجارية قادرة على الاستمرار، وإيجاد تلاحم بين المساعدة الإنمائية والقطاع الخاص. ويجري تنفيذ ترتيبات مماثلة في إطار مشاريع أخرى يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن المقرر أن ينفذها المكتب في جنوب أفريقيا وموزامبيق.

المجتمع المدني والشراكات التجارية

240 - في تقريري المعنون ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات''، أبرزتُ أهمية إشراك القطاع الخاص كجانب من جوانب عملية إصلاح الأمم المتحدة، وأعلنت أنني سأشكل فريقا من الشخصيات البارزة التي تمثل مجموعة متنوعة من وجهات النظر والخبرات لاستعراض الممارسات الماضية والحالية والتوصية بإدخال تحسينات من أجل جعل التفاعل بين المجتمع المدني والأمم المتحدة أكثر جدوى. وفي شباط/فبراير 2003، عينت فيرناندو إنريكيه كاردوزو، الرئيس السابق للبرازيل، رئيسا للفريق الرفيع المستوى المعني بالمجتمع المدني، الذي يضم 12 شخصا لهم خبرات منوعة بالقطاعين الحكومي وغير الحكومي.

241 - والمهمة الرئيسية لهذا الفريق هي وضع مجموعة من التوصيات العملية حول الكيفية التي يمكن بها تحسين علاقة المنظمة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والبرلمانات. وسيحدد هذا الفريق، بصفة خاصة، أفضل الممارسات في المنظمة والمنظمات الدولية بهدف تعيين طرق جديدة أفضل للتفاعل مع المجتمع المدني. وسيبحث الفريق أيضا السبل التي يمكن بها تيسير اشتراك الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني من البلدان النامية. وقد وافق الفريق، في اجتماعه الأول المعقود في نيويورك يومي 2 و 3 حزيران/يونيه 2003، على برنامج عمل يشدد على انتهاج عملية مفتوحة شفافة

تشاورية. وسيقدم الفريق تقريره النهائي في نيسان/أبريل 2004.

242 - وقد أقامت المنظمة في العام الماضي عدة شراكات جديدة. وكان هذا ابتكارا هاما من الابتكارات التي تمخض عنها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي أُنشئت خلاله ما يزيد على 200 شراكة بواسطة مجموعة منوعة عريضة من أصحاب المصلحة، بما فيهم وكالات وصناديق وبرامج شتى داخل المنظومة. وكان الهدف من هذه الشراكات تحقيق التنمية المستدامة بوسائل مختلفة مثل بناء القدرات والتعليم وتحسين إمكانية الحصول على المعلومات. ويجب على المنظمة ضمان أن تكلل هذه الشراكات بالنجاح وتساعد على وضع الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة موضع التنفيذ الفعال.

243 - وقد واصلت المنظمة تعزيز شراكتها مع القطاع الخاص. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تضاعف عدد الشركات المشاركة في ''الاتفاق العالمي'' من حوالي 500 إلى ما يزيد على 000 1 شركة، يوجد أكثر من نصفها في بلدان نامية في جميع مناطق العالم. وفي الوقت نفسه، فقد بدأ تنفيذ الاتفاق العالمي في 14 بلدا، بحيث بلغ عدد البلدان التي ضرب الاتفاق العالمي جذوره فيها أكثر من 50 بلدا. وفضلا عن ذلك، فقد رُحب بانضمام منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) عضوا إضافيا في المجموعة الأساسية من الوكالات الأعضاء في الاتفاق العالمي، التي تتألف من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتدعم هذه المجموعة الأساسية من الوكالات الاتفاق العالمي عن طريق توفير مواد تدريبية بشأن مبادئه ودعم أنشطة التوعية الخاصة به. وتتولى اليونيدو المسؤولية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

244 - وفي كانون الثاني/يناير 2003، اعتمد الاتفاق العالمي نهجا استراتيجيا جديدا لإجراء عملياته يطلب بموجبه من الشركات أن تنشر ''رسالة عن التقدم'' في تقاريرها السنوية أو غيرها من التقارير البارزة من أجل زيادة الشفافية والمساءلة العامة. ويتمثل عنصر هام من هذا النهج الاستراتيجي في تركيزه على الحوارات المتعلقة بالسياسات، التي تجري داخل منتديات أصحاب المصلحة المتعددين للتعرف على المشاكل في المجالات التي تهم المجتمع الدولي والتصدي لها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى الاتفاق العالمي حوارات حول السياسات بشأن الأعمال التجارية والتنمية المستدامة في عام 2002؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أماكن العمل، وإدارة سلسلة الإمدادات والشراكات في عام 2003، ضمت

مشتركين من الأعمال التجارية والقوى العاملة والمجتمع المدني. وقد أسفرت هذه الحوارات عن مبادرات مشتركة مثل وضع وتطبيق دليل للأعمال التجارية لمساعدة الشركات على ضمان ألا يسهم سلوكها بصورة سلبية في النزاعات؛ ومجموعة مشتركة من التوصيات حول الكيفية التي يمكن بها للشركات والمنظمات غير الحكومية والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية أن تسهم في زيادة الشفافية وأن تساعد في مكافحة الفساد؛ ومبادرة بشأن تعزيز الوعي فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أماكن العمل. وشنت في أفريقيا مبادرة لتشجيع التجارة المستدامة في أقل البلدان نموا في العالم، ووضعت خطط للقيام بأنشطة في هذا الصدد في أنغولا وبنغلاديش وكمبوديا ومدغشقر. وتجمع هذه المبادرة الشركات مع أصحاب المصلحة الآخرين كي يتعرفوا في أقل البلدان نموا على الفرص التجارية التي يمكن أن تكون قابلة للاستمرار والتي سوف تصمم بطرق تكفل مساعدة المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

245 - ويجب على المنظمة أن تواصل إعطاء الاتفاق العالمي الفرصة الإبداعية التي يحتاجها كي ينمو، تمكينا له من بلوغ هدفه في المساعدة على إيجاد اقتصاد عالمي أكثر استدامة وشمولا ولكفالة أن تحدث استراتيجية الاتفاق الجديدة، ''رسالة عن التقدم''، أثرا ذا شأن.

الخلاصة

246 - إن سنة واحدة في منظور التجربة البشرية تعد لحظة عابرة. ولن يتسنى لمهلة من الوقت إصدار أية أحكام نهائية بشأن الكثير من أنشطة الأمم المتحدة. غير أنه من الجلي أن المنظمة تسهم في الاستقرار والتقدم على الصعيد الدولي بطرق إيجابية وعملية وأنها تحدث تغييرا حقيقيا في حياة البشر في سائر أرجاء العالم.

247 - ويدل سجل أنشطة الأمم المتحدة على أن المنظومة تتسم بمرونة فائقة. وسيكون لزاما على المنظمة أن تحافظ على قدرتها على التكيف مع التحديات الجديدة والظروف العالمية المستجدة، مع بقائها ملتزمة بمقاصد الميثاق ومبادئه.

248 - وعلى الرغم مما يشوب الأمم المتحدة من سلبيات، فإنها لا تزال تجسد آمال شعوب العالم في عالم يسوده السلام والعدل. وخليق بهذا الاستعراض لأعمال المنظمة في العام الماضي أن يسهم في تحسين تفهم الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في الشؤون العالمية، ولا سيما بوصفها أداة فعالة

للتعاون الدولي.

الجزء الأول
قضايا سياسية وأمنية

الفصل الأول

السلم والأمن الدوليين

لقد كان العام 2003، بشكل خاص، عام التحديات الصعبة للأمم المتحدة في مجال السلم والأمن الدوليين. تركّز اهتمام العالم على إعلان الحرب في العراق وتداعياتها والتي أدت إلى انقسامات واختلافات عميقة في المجتمع الدوليّ، واختبارٍ قاس لمبدأ الأمن الجماعيّ وصلابة المنظمة، وتسبب في طرح الأسئلة بشأن أهمية الأمم المتحدة. وفي كانون الأول/ديسمبر، رحّبت الجمعية العامّة بقيام الأمين العام بإنشاء فريق رفيع المستوى معنيّ بالتهديدات والتحديات والتغيير، والذي كان هدفه تقديم التوصيات باتخاذ التدابير لضمان فعالية العمل الجماعيّ وذلك على أساس إجراء تقييم للنهج الحاليّة، والأدوات والآليات بما في ذلك الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

استمر الإرهاب الدوليّ بتشكيل تهديد رئيسيّ للسلام والأمن. وعقد مجلس الأمن اجتماعا رفيع المستوى في كانون الثاني/يناير اعتمد فيه المجلس إعلانا يهدف إلى تعزيز حشد المجتمع الدوليّ ضد الإرهاب. وبحث المجلس أيضاً عمل لجنة مكافحة الإرهاب على مدار العام.

واصل كلٌ من المجلس والجمعية التركيز على منع وتسوية النزاعات وتقديم المساعدة إلى البلدان الخارجة من الصراع. في تموز/يوليه، أكدت الجمعية على أهمية وجود استراتيجية شاملة ومتماسكة لمنع نشوب الصراعات واعتمدت توصيات الأمين العام في هذا الصدد. وفي متابعة لهذا القرار، عقدت الجمعية، في أيلول/سبتمبر حواراً تفاعليّاً مفتوحاً حول دور المجتمع المدنيّ في منع نشوب الصراعات المسلحة. وفي سياق استراتيجية دوليّة لمنع الصراعات، قام المجلس والجمعية بدعم اعتماد عملية كيمبرلي لإصدار الشهادات لتنظيم بيع الماس الخام. واطّلع المجلس على دوره المستمر في تسوية النزاعات، وعقد كلّ من المجلس والأمانة العامة اجتماعات رفيعة المستوى مع المنظمات الإقليمية حول سبل مواجهة التحديات الجديدة للسلام والأمن الدوليين. ونظر المجلس أيضاً في القضايا المتعلقة بسيادة القانون في حالات ما بعد الصراع.

وحافظت المنظمة على 15 بعثة سياسية وبعثات بناء سلام في عام 2003.

وتضمنت الجهود الرامية إلى تبسيط وإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للمنظمة على نحو أفضل، وتعزيز نظام الانتشار السريع والترتيبات الاحتياطية ووضع خطة مفصلة للإنشاء التدريجي لنظام مخزون النشر الاستراتيجيّ في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا. ونظر المجلس في العديد من القضايا المتعلقة بحفظ السلام، بما في ذلك تعميم مراعاة المنظور الجنسانيّ في جميع أنشطة حفظ السلام وجهود الأمانة لوضع سياسة متماسكة لتحقيق هذه الغاية، ودور فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والجهود المبذولة للحدّ من خطر إصابة قوات حفظ السلام أو نقلهم للمرض أثناء تأدية المهام، والقضايا المتعلقة بحفظ السلام والنظام القانوني الدوليّ والدور الذي تلعبه الإجراءات المتعلقة بالألغام في عمليات حفظ السلام. وكانت سلامة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية المرتبطين بهم مسألة ذات أولوية، وخاصة في ضوء حادث تفجير بعثة الأمم المتحدة في العراق، والتي قتل فيه 22 من الموظفين الدوليين والمحليين، بمن فيهم الممثّل الخاص للأمين العام، وغير ذلك بكثير من الجرحى. في أيار/مايو، قررت الجمعية العامة التبرّع بحصتها من الجائزة

المالية لجائزة نوبل للسلام، كما قام الأمين العام مسبقاً، لصندوق الأمم المتحدة التذكاري لجائزة نوبل للسلام، والتي أنشأها الأمين العام لتوفير المساعدة المالية لتعليم أطفال موظفي الأمم المتحدة المدنيين الذين قتلوا أثناء تأدية الواجب. وخلال العام، أنشئت الأمم المتحدة بعثةً جديدةً لحفظ السلام كما أتمّت أخرى ولايتها. في نهاية عام 2003، بلغ عدد البعثات العاملة 13، كما في عام 2002، وبلغ عدد الأفراد العسكريين والشرطة المدنية الذين يخدمون تحت قيادة الأمم المتحدة 45,815 فرداً.

قدّمت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، والتي اجتمعت في شهر آذار/مارس، توصياتٍ بشأن إجراءات التشاور مع البلدان المساهمة بقوات، والعمل على تعزيز قدرات الأمم المتحدة بحفظ السلام وزيادة التعاون مع الترتيبات الإقليمية.

واستمرّ الوضع الماليّ الإيجابيّ لعمليات حفظ السلام للأمم المتحدة خلال الفترة المالية من 1 تموز/يوليه 2002 وحتى 30 حزيران/يونيه 2003. ونتيجةً لتخفيض الأنشطة بسبب إغلاق البعثات وإنشاء بعثة جديدة واحدة فقط خلال تلك الفترة، انخفض الإنفاق بعض الشيء إلى 2،501 مليون دولار مقارنةً مع 2،572 مليون دولار في الفترة المالية السابقة. كما انخفضت الاشتراكات المقررة غير المسددة إلى 1,1 مليار دولار، مقارنةً ب 1,2 مليار دولار في العام السابق. ونظرت الجمعية في مختلف جوانب تمويل عمليات حفظ السّلام، بما في ذلك إنشاء حسابِ دعمٍ لهذه العمليات، وتمويل قاعدة الأمم المتحدة اللوجستيّة، وتصفية البعثات المنتهية، والصندزق الاحتياطيّ لحفظ السّلام، ومقترحاتٍ لتوحيد حسابات حفظ السلام، وإدارة صناديق حفظ السلام الاستئمانية، وقضايا السّداد والمشتريات وإدارة المخزون. ونظرت الجمعية أيضاً في العديد من قضايا الموظفين، بما في ذلك سياسات وإجراءات التعيين.

الفصل الثاني

أفريقيا

وفي عام 2003، ظلت أفريقيا تعاني من الصراعات والانشقاق السياسي، ولا تزال الأمم المتحدة تشارك في البحث عن حلول. وكانت منطقتان على وجه الخصوص محور اهتمام الأمم المتحدة – منطقة البحيرات الكبرى وغرب أفريقيا – وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في جهود صنع السلام، فإن الصراعات أثارت التوتر وهددت بالانتشار خارج الحدود الوطنية. وخلال العام، أوفد مجلس الأمن بعثات إلى كلا الإقليمين. ونظر المجلس أيضا في أسباب الصراع في أفريقيا وسبل تعزيز السلم والأمن بغية منع وقوع أعمال عدائية أخرى، كما فعلت الجمعية العامة. وأرسل الأمين العام أيضا بعثة متعددة التخصصات إلى بلدان منطقة البحيرات الكبرى في جهد متجدد لدفع عملية السلام إلى الأمام والتحقيق في إمكانية اتباع نهج شامل ومتكامل إزاء السلام والأمن والتنمية. ووجدت البعثة أن أزمة الحكم وانتشار الفقر هما السببان الرئيسيان للصراع في تلك المنطقة.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تكشف القتال بين العديد من الميليشيات المسلحة، التي كانت تحالفاتها تتغير باستمرار، في بداية العام، على الرغم من علامات في أواخر عام 2002 على التقدم المحرز نحو إنشاء حكومة انتقالية مدتها سنتان تفضي إلى إنشاء حكومة وطنية انتخابات. وأدى وجود قوات أجنبية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، موقع معظم القتال، إلى زيادة تعقيد الحالة المتوترة أصلا وهدد استقرار المنطقة بأسرها. ومع ذلك، واصلت الأمم المتحدة، التي زادت حجم مهمتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ما يقرب من 11000 جندي، وغيرها من جهود الوساطة. وفي نيسان / أبريل، وقع المشاركون في الحوار بين الأطراف الكونغولية على وثيقة ختامية تؤيد تدابير استعادة السلام والسيادة الوطنية، والاتفاق على تنفيذ إطار الحكومة الانتقالية. وكما اتفق الطرفان، ظل الرئيس جوزيف كابيلا في منصبه عندما شكلت حكومة جديدة وسحبت بعض القوات الأجنبية. وبدأت عملية لإحلال السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووافقت الأطراف على خطة لتجميع قواتها وتجريدها من السلاح. وبدأت المؤسسات السياسية للحكومة الانتقالية عملها في أواخر عام 2003، على الرغم من أن التقدم ظل بطيئا.

وشهدت حكومة بوروندي الانتقالية انتقالا سلميا للسلطة على مستوى رئيس الدولة في عام 2003. وواصل الاتحاد الأفريقي إيفاد بعثة إلى بوروندي للإشراف على اتفاقات وقف إطلاق النار، ولا يزال مكتب الأمم المتحدة في بوروندي يؤدي دورا في عملية السلام، التي تضمنت موافقة معظم الأحزاب السياسية على تقاسم السلطة والأمن والدفاع.

وفي رواندا، التي ما زالت تعاني من آثار الإبادة الجماعية التي وقعت في عام 1994، أعربت الحكومة عن تصميمها على إحلال السلام في البلد عن طريق المصالحة وتقديم المتطرفين الذين يتحملون أكبر مسؤولية عن الإبادة الجماعية إلى العدالة. وأجريت انتخابات رئاسية وبرلمانية، وكانت في معظمها منظمة. وعاد عدد من المقاتلين السابقين من جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال العام.

وأدى انقلاب في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى قلب خطط إجراء حوار وطني في ظل الرئيس المنتخب فيليكس باتاسي. وقد نظمت السلطات الجديدة، بقيادة الجنرال فرانسوا بوزيزيه، في إطار فترة انتقالية، حوارا وطنيا شمل جميع الآراء السياسية، وأعلنت عزمها على إجراء انتخابات وطنية في أواخر عام 2004.

واستمرت الصراعات في غرب أفريقيا، وهدد القتال المتزامن في كوت ديفوار وليبريا وسيراليون باستقرار المنطقة بأسرها، وكذلك حركة الميليشيات المسلحة والأفراد بين البلدان سعيا إلى اللجوء أو النهب و / أو العمل كمرتزقة . وشاركت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي في جهود الوساطة في تلك البلدان وفي غينيا – بيساو.

وتوصلت الفصائل السياسية في كوت ديفوار إلى اتفاق في كانون الثاني / يناير وقع في لينا – ماركوسي، فرنسا، بشأن آلية لتقاسم السلطة تحكم البلد، ولكن لم يحرز سوى تقدم ضئيل في تنفيذ أحكامه. وقد استولت الحركات المتمردة الرئيسية الثلاث (القوات الجديدة) على النصف الشمالي من البلد واحتفظت الحكومة بالسيطرة على الجنوب. وفي أيار / مايو، أنشأ مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، التي يبلغ قوامها الأولي 255 جنديا، لتكملة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والقوات الفرنسية التي كانت تعمل بالفعل كحفظة لحفظ السلام. وفي أيار / مايو، انسحبت أحزاب المعارضة من حكومة المصالحة الوطنية واستؤنف القتال؛ بيد أن عملية السلام توقفت مرة أخرى في كانون الأول / ديسمبر عندما اتفق الجانبان على استئناف نزع سلاح القوات وتسريحها، وانضمت المعارضة مرة أخرى إلى الحكومة.

وفي ليبيريا، سيطرت حركات التمرد على نحو ثلثي البلاد، وأرجئت الانتخابات التي كان مقررا إجراؤها في تشرين الأول / أكتوبر حتى عام 2004 بسبب استئناف الحرب الأهلية. وعلى الرغم من أن الحكومة قد وقعت اتفاق وقف إطلاق النار في حزيران / يونيه وجماعتين متمردتين، فقد سرعان ما انتهكت، ووقعت ليبريا في دورة جديدة من العنف. أرسلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قوة طليعة لحفظ السلام إلى البلد في آب / أغسطس، أعقبتها قوة متعددة الجنسيات، وفي 7 تشرين الأول / أكتوبر، قامت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، التي أنشأها مجلس الأمن، القوات. وعقب رحيل الرئيس تشارلز تايلور من البلد، وقعت الحكومة اتفاقا للسلام، وجماعتين متمردتين، وأحزاب سياسية، وقادة المجتمع المدني، تنص على إنشاء حكومة انتقالية وطنية. وبحلول نهاية العام، أنشئت بعض آليات تنفيذه، ولكن الجماعات المسلحة لم تمتثل بعد لشروطها.

وظلت سيراليون هادئة نسبيا في عام 2003 حيث واصلت الحكومة، بعد عشر سنوات من الحرب الأهلية، نزع سلاح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في المجتمع. وبعد أن وضع مجلس الأمن معايير لقياس انسحاب قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وافق على تخفيض البعثة من نحو 16 000 جندي إلى 11 500 جندي بحلول نهاية العام. واستمر القتال على طول الحدود بين سيراليون وليبريا، وأدى القتال في ليبريا إلى فرار الآلاف من اللاجئين إلى سيراليون، مما يهدد الأمن على الجانب السيراليوني من الحدود. وبذلت الحكومة جهودا للحد من التوترات داخليا، ولا سيما بإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة جرائم الحرب واستعادة السيطرة على تعدين الماس.

تدهورت الحالة السياسية والاقتصادية الخطيرة في غينيا – بيساو في عام 2003. واتهم زعماء المعارضة الحكومة باتخاذ قرارات تعسفية، وفرض قيود على وسائط الإعلام ومضايقة المعارضين السياسيين. وأدى الانقلاب غير العنيف الذي قاده الجيش إلى قلب الحكومة في أيلول / سبتمبر. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن حكومة انتقالية تعهدت بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في غضون 6 أشهر و 18 شهرا على التوالي.

وواصلت الأمم المتحدة التوسط في النزاع الحدودي بين إريتريا وإثيوبيا وفي رصد تنفيذ اتفاقات الجزائر لعام 2000 بشأن وقف إطلاق النار وحل مسألة الحدود. وعقب الانتهاء من وضع الحدود في عام 2002، ركزت الجهود في عام 2003 على ترسيم الحدود. وعرض على الجانبين خرائط للحدود المحددة وطلبوا إبداء تعليقاتهم. وقد استجوبت إثيوبيا، التي كانت قد قبلت في السابق قرار تعيين الحدود، الحدود، مما يجعل الطريق إلى إحراز تقدم في المستقبل غير واضح في نهاية العام. وظلت الحالة على الأرض هادئة، على الرغم من وجود بعض القيود على حركة بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا. وأحرز تقدم في الإفراج عن بقية أسرى الحرب.

وواصلت أطراف عملية المصالحة الوطنية في الصومال، التي بدأت في عام 2002 في مؤتمر إلدوريت (كينيا)، المشاركة في المناقشات المتعلقة بإنشاء هياكل الحكم الاتحادي وإقرار وقف إطلاق النار؛ ظلت الأمم المتحدة تشارك في المناقشات. وواصلت أطراف عملية المصالحة الوطنية في الصومال، التي بدأت في عام 2002 في مؤتمر إلدوريت (كينيا)، المشاركة في المناقشات المتعلقة بإنشاء هياكل الحكم الاتحادي وإقرار وقف إطلاق النار؛ ظلت الأمم المتحدة تشارك في المناقشات. ومع ذلك، استمر القتال في أجزاء من الصومال، ولا سيما في مقديشيو وبايدوا، مما أدى إلى عرقلة المطارات والموانئ، مما أدى إلى إبطاء إيصال المعونة الإنسانية.

وقد واصلت الأمم المتحدة بذل جهودها لإجراء استفتاء في الصحراء الغربية، من شأنه أن يمنح الشعب الحق في تقرير مصير الإقليم عن طريق انتخاب إما الاستقلال أو الاندماج مع المغرب. وقد اتخذت حكومة المغرب والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) قرارا بإجراء استفتاء عام 1990. وفي عام 2003، حاول المبعوث الشخصي للأمين العام الخروج من المأزق على شكل أي حكومة مقبلة باقتراح خطة سلام جديدة. وقد قبلت جبهة البوليساريو الخطة في نهاية المطاف، ولكن المغرب لم يعط ردا نهائيا بنهاية العام. وأنجزت لجنة تحديد الهوية أعمالها المتعلقة بالأرشفة الإلكترونية لما يقرب من 145 000 ملف فردي للأشخاص الذين تقدموا بطلبات لإدراجهم في قائمة الناخبين. وخلال العام، أصدرت بوليساريو 643 أسير حرب مغربيا واستمرت في احتجاز 600 آخرين في الاحتجاز. وقد أثبتت أنغولا في عام 2003 أنها كانت على طريق الانتعاش السياسي والاجتماعي والاقتصادي على إثر التوقيع على مذكرة تفاهم بين الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في عام 2002. وقد أجرى الجانبان مناقشات في عام 2003 بشأن هيكل الحكومة الجديدة، وتم التوصل إلى اتفاق بشأن إطار أساسي. وأعلنت الحكومة أن الانتخابات العامة المقبلة ستجرى في عام 2004.

وأفاد الأمين العام بأن بعثة الأمم المتحدة في أنغولا قد أنجزت ولايتها السياسية وأوصت بأن يتولى المنسق المقيم للأمم المتحدة المسؤولية عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في أنغولا.

وفي السودان، تحسنت الحالة بعد توقيع الحكومة والمجموعة المتمردة، الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش الشعبي لتحرير السودان، على بروتوكول ماشاكوس في عام 2002، الذي ينص على الاستقلال الذاتي في منطقة الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب لمدة ستة وعلى إجراء مفاوضات بشأن وقف شامل لإطلاق النار. ومع تحسن الأمن في عام 2003، ازدادت المساعدة الإنسانية؛ ومع ذلك، استمر النزاع المسلح والعنف الإثني، وأدت الكوارث الطبيعية إلى تشريد السكان على نطاق واسع. وفي أيلول / سبتمبر، وقعت الحكومة والحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان اتفاقا بشأن الترتيبات الأمنية، ينص على أن يكون للسودان جيشان تحت قيادة وسيطرة منفصلتين خلال فترة السنوات الست الانتقالية.

وأعلنت الجماهيرية العربية الليبية الخطوات التي اتخذتها للامتثال لقرارات مجلس الأمن لعامي 1992 و 1993 التي فرضت عقوبات عليها. وتتعلق الإجراءات المتخذة بتسليم المواطنين الليبيين المتهمين بتفجير طائرة بان آم 103، إلى السلطات المختصة في عام 1988، ودفع تعويضات لأسر الضحايا، وقبول المسؤولية عن الإجراءات التي يتخذها المسؤولون الليبيون. وفي أيلول / سبتمبر، رفع المجلس جزاءاته. وكانت ليبيا اعلنت في كانون الاول / ديسمبر الماضي انها توقف برامجها لتطوير اسلحة الدمار الشامل.

الفصل الثالث

الأمريكتان

في عام 2003، واصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة للبلدان في منطقة الأمريكتين في جهودها الرامية إلى تعزيز الاستقرار السياسي، والأمن، والإصلاح القضائي، وحقوق الإنسان، ونزع السلاح، وتعزيز السلطة المدنية وحقوق السكان الأصليين، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. رصدت المنظمة الوضع السياسي والأمني في أمريكا الوسطى، حيث قد عززت علامات التجزؤ والشخصانية في الأحزاب السياسية تحالفاتٍ سعت إلى تحقيق مكاسب سياسية على المدى القصير، على حساب بناء توافق في الآراء حول قضايا السياسات الرئيسية.

واصلت بعثة الأمم المتحدة في غواتيمالا على الوفاء بولايتها في التحقق من الامتثال لاتفاقات السلام لعام 1996 بين حكومة غواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي، ورصد الامتثال لجدول التحقق الزمني 2000-2004. وكان تنفيذ الاتفاقات أقل من المتوقع حيث طغى تدهور حالة الأمن العام، والفساد المستمر، والنكسات في مكافحة الإفلات من العقاب، والترهيب ضد مسؤولي العدالة والمدافعين عن حقوق الإنسان على إجراء أيّ تقدّم. ومع ذلك، أجريت الانتخابات بنجاح في كانون الأول/ديسمبر ومددت الجمعية العامة ولاية البعثة للمرة الأخيرة، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2004.

في هايتي، على الرغم من الجهود التي تبذلها منظمة الدول الأمريكية وأمانة الجماعة الكاريبية، استمرت الأزمة السياسية والأمنية. وفي أواخر عام 2003، دعت حركة معارضة متحدة حديثة إلى المطالبة باستقالة الرئيس. وواصلت منظومة الأمم المتحدة برنامج طويل الأجل لدعم هذا البلد.

أدان مجلس الأمن في يوم 13 شباط/فبراير، هجوماً بالقنابل في بوغوتا، كولومبيا، وحثت جميع الدول إلى العمل معا، والتعاون، وتقديم الدعم والمساعدة للسلطات الكولومبية في جهودها الرامية إلى إيجاد، وتقديم مرتكبي ومنظمي ورعاة هذا الهجوم الإرهابي إلى العدالة. وأعرب المجلس عن تصميمه القوي على مكافحة جميع أشكال الإرهاب.

في تشرين الثاني/نوفمبر، دعت الجمعية مرة أخرى الدول إلى الامتناع عن سن القوانين التي تفرض تدابير اقتصادية وتجارية على دول أخرى، مثل الحصار الاقتصادي المستمر للولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا.

الفصل الرابع

آسيا والمحيط الهادئ

وكان عام 2003 عام التحديات الصعبة للأمم المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ حيث أن الحرب في العراق كانت بمثابة اختبار قاس لمبدأ الأمن الجماعي وصلابة المنظمة.

في أفغانستان، استمر الوضع الأمني يهدد عملية السلام. وشكل تزايد النشاط الإرهابي، والقتال بين الفصائل والأنشطة المرتبطة بالتجارة غير المشروعة بالمخدرات أكبر التحديات للاستقرار، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أجبر انعدام الأمن في مناطق معينة من البلاد الأمم المتحدة على وقف دعم مهمتها في أربع محافظات جنوبية. وعلى الرغم من هذه النكسات، استمر إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق بون عام 2001. وشملت الأحداث البناءة بداية برنامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وصياغة الدستور، وبدء عملية تسجيل الناخبين، وعقد جمعية تأسيسية وطنية. في أيار/مايو، أدت السلطة الانتقالية الأفغانية، المدفوعة من قبل الرئيس حامد كرزاي، إلى ضمان التوصل لاتفاق مع حكام الأقاليم وقادة يحظر قادة المقاطعات من عقد مناصب مدنية وعسكرية في الوقت ذاته، ودعا الاتفاق إلى مركزية إيرادات الجمارك؛ ومع ذلك، تم تنفيذ هذه الالتزامات بشكل جزئي فقط بحلول نهاية العام. وواصلت بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان المساعدة في تنفيذ اتفاق بون وفي إعادة الإعمار. وأنشأ مجلس الأمن وحدة انتخابية ضمن البعثة لمساعدة السلطة الانتقالية في الاستعدادات لعقد انتخابات وطنية، كان من المقرر عقدها في عام 2004. ومددت ولاية بعثة الأمم المتحدة لفترة إضافية مدتها سنة واحدة. وزارت بعثة من المجلس أفغانستان من 31 تشؤين الأول/أكتوبر – 7 تشرين الثاني/نوفمبر لتأكيد دعمها لعملية السلام. ووسع مجلس الأمن ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية التي واصلت مساعدة المساعدة الفنية في صون الأمن في العاصمة كابول لتمكينها من العمل في مناطق خارج كابول والمناطق المحيطة بها. وتولت منظمة حلف شمال الأطلسي قيادة القوة في آب / أغسطس. واعتمد المجلس أيضا عقوبات جديدة ضد أسامة بن لادن، ومنظمة القاعدة الإرهابية، وحركة طالبان، وشركائها. وواصل الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان، الأخضر الإبراهيمي، تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في البلد.

إن الحرب في العراق، التي بدأت في 20 آذار / مارس، اختبرت بشدة تماسك الأمم المتحدة وغرضها. ونادرا ما حدث في تاريخه الذي دام 58 عاما تنبؤات هائلة بشأن المنظمة. وفي 19 آب / أغسطس، تعرض مقر الأمم المتحدة في بغداد لهجوم إرهابي متعمد وشرس. وقد قتل الممثل الخاص للأمين العام للعراق سيرجيو فييرا دي ميللو و 21 شخصا آخر وأصيب كثيرون آخرون. ووجه الهجوم ضربة قاصمة لقدرة الأمم المتحدة على مساعدة العراق في مرحلة ما بعد الحرب. وقبل بدء العمل العسكري، اضطلعت لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنشطة تفتيش مكثفة في العراق وزودت مجلس الأمن بمعلومات دورية عن استنتاجاتهما. وقد عقد المجلس مرارا وتكرارا على المستوى الوزاري لمناقشة الحالة في العراق. وقد عارض ثلاثة أعضاء دائمين في المجلس بقوة استخدام القوة. وفي 17 آذار / مارس، علق الأمين العام أنشطة الأمم المتحدة في العراق وسحب في اليوم التالي جميع موظفي منظومة الأمم المتحدة. وحتى 19 آذار / مارس، أفاد مفتشو الأمم المتحدة أنهم لم يعثروا على أي دليل على وجود أسلحة دمار شامل محظورة في العراق، على الرغم من أن الوقت المتاح لهم يعتبر غير كاف لاستكمال تقييم شامل. بدأ موظفو الامم المتحدة العودة الى العراق فى ابريل الماضى عقب الاطاحة بنظام صدام حسين على يد قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة. وأنشأت قوات الاحتلال سلطة التحالف المؤقتة لتوفير الإدارة المؤقتة للعراق. وفى يوليو، شكلت السلطة مجلس الحكم العراقى، الجهاز الرئيسى للحكومة العراقية المؤقتة. وقد أدى تصعيد الهجمات ضد الأمم المتحدة والمنظمات الأجنبية الأخرى، التي بدأت في آب / أغسطس 2003، إلى قيام الأمين العام بنقل جميع موظفي الأمم المتحدة الدوليين إلى خارج البلد مؤقتا. وعلى الرغم من أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق قد أنشئت في آب / أغسطس، فإن جوهرها أنشئ في نيقوسيا، قبرص، بسبب تدهور الحالة الأمنية. وفي تشرين الثاني / نوفمبر، وقعت السلطة ومجلس الحكم اتفاقا يحدد عملية سياسية لاستعادة السيادة بحلول 30 حزيران / يونيه 2004، ولصياغة دستور جديد وإجراء انتخابات وطنية. وبعد انتهاء الأعمال العسكرية الرئيسية، رفع مجلس الأمن العقوبات المدنية المفروضة على العراق. ونتيجة لذلك، ألغيت لجنة الجزاءات التابعة للمجلس وبرنامج النفط مقابل الغذاء الإنساني على مراحل لفترة ستة أشهر وانتهت في 21 تشرين الثاني / نوفمبر 2003 بعد 13 عاما من فرض نظام شامل للجزاءات. وأنشأ المجلس المجلس الدولي للمشورة والمراقبة وهو هيئة رقابية مستقلة لرصد مبيعات النفط في العراق، وأنشأ لجنة جديدة لمواصلة تحديد هوية الأفراد والكيانات المنتسبة للنظام العراقي السابق بغرض تجميد أموالهم وأصولهم المالية و موارد

اقتصادية. وأدى سقوط نظام صدام حسين إلى اكتشاف مقابر جماعية في العراق وتحديد هوية الرفات، بما في ذلك رفات المفقودين الكويتيين. وفي آذار / مارس، أوقفت ولاية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت وأجل معظم موظفيها. واحتفظت البعثة بقوة صغيرة لحفظ السلام في مدينة الكويت لدعم برامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية في العراق، من بين أمور أخرى. وفي تموز / يوليه، مدد المجلس ولاية البعثة لفترة ثلاثة أشهر نهائية، حتى 6 تشرين الأول / أكتوبر. وفي 13 كانون الأول / ديسمبر، أسرت قوات التحالف صدام حسين.

وخلال العام، واصلت تيمور – ليشتي إنشاء وتعزيز مؤسساتها الوطنية بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية ووكالات الأمم المتحدة. وتحملت الإدارة المدنية التيمورية وقوة الشرطة تدريجيا مسؤولية أكبر في مجالات كل منهما. ومع ذلك، قرر مجلس الأمن، ردا على الهجمات العنيفة التي شنتها العناصر المسلحة في كانون الثاني / يناير وشباط / فبراير، إبطاء جدول تقليص حجم العنصر العسكري وعنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. ومددت ولاية البعثة لمدة سنة أخرى، حتى 20 أيار / مايو 2004. واستمرت العلاقات بين إندونيسيا وتيمور – ليشتي في التحسن، على الرغم من أن البلدين لم يتوصلا إلى اتفاق نهائي بشأن خط حدود مؤقت بحلول الموعد المحدد في 30 تشرين الثاني / نوفمبر. وقد مهد التصديق على معاهدة تيمور الشرقية بين تيمور – ليشتي واستراليا الطريق لاستغلال الموارد المعدنية في بحر تيمور وتقاسم الإيرادات، حيث منح 90 في المائة إلى تيمور – ليشتي.

وفي عام 2003، استأنفت الأمم المتحدة المفاوضات مع حكومة كمبوديا بشأن إنشاء دوائر استثنائية داخل هيكل المحاكم الحالي في كمبوديا لمقاضاة الانتهاكات الجسيمة للقانون الكمبودي والقانون الدولي المرتكبة خلال فترة كمبوتشيا الديمقراطية. وأسفرت تلك المفاوضات عن إعداد مشروع اتفاق بين الأمم المتحدة وكمبوديا، وافقت عليه الجمعية العامة في أيار / مايو، وتم التوقيع عليه في 6 حزيران / يونيه.

وقد أولي اهتمام خاص للتطورات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حيث أبلغ البلد مجلس الأمن في كانون الثاني / يناير بأنه ينفذ قراره في عام 1993 بالانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968. وقد مددت أنشطة مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في طاجيكستان لمدة سنة أخرى، حتى 1 حزيران / يونيه 2004، من أجل مواصلة دعم طاجيكستان في جهودها الرامية إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ومن بين الشواغل الأخرى في المنطقة التي وجهت انتباه الأمم المتحدة إلى تدهور القانون والنظام في جزر سليمان والحالة في بوغانفيل، بابوا غينيا الجديدة.

الفصل الخامس

أوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط

في عام 2003، واصلت الدول التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع في أوروبا والبحر الأبيض المتوسط بالتقدم البطيء والصعب تجاه استعادة السلام والاستقرار من خلال توطيد التقدم المحرز حتى الآن في إعادة بناء مؤسسات الحكم والبنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة في البوسنة والهرسك وإقليم صربيا والجبل الأسود من كوسوفو. ومع ذلك، ما زال هناك العديد من القضايا السياسية والمواقف التي لم تحل بعد. في البوسنة والهرسك، من خلال الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بقيادة الاتحاد الأوروبي، تم إجراء عددا من الإصلاحات، وخاصة في مجالات سيادة القانون، وعودة اللاجئين والتنمية الاقتصادية، وفقا للمعايير الأوروبية. وهكذا تحرك البلد خطوة أخرى نحو الاندماج الكامل في أوروبا من خلال الوفاء بمتطلبات عملية الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والانتساب وشراكة منظمة حلف شمال الأطلسي من أجل السلام. وفي إقليم كوسوفو بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (الذي أعيدت تسميته إلى صربيا والجبل الأسود في 4 شباط / فبراير)، واصلت الأمم المتحدة تقديم المساعدة في الجهود الرامية إلى بناء مجتمع عصري وأوروبي متعدد الأعراق من خلال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو). وأحرز مزيد من التقدم في إنشاء المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي وفي نقل السلطة إلى تلك المؤسسات. وبحلول نهاية العام، أنجزت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو نقل جميع الاختصاصات بموجب الفصل الخامس من الإطار الدستوري للحكم الذاتي المؤقت، وأنشأت آلية لإشراك سلطات كوسوفو في الاختصاصات المخصصة للممثل الخاص، دون المساس بسلطته. ورصد الممثل الخاص ومجلس الأمن التقدم المحرز نحو الوفاء بالمعايير المرجعية لتحديد متى يمكن أن تبدأ العملية السياسية لتقرير مركز كوسوفو في المستقبل. وأحرز تقدم أيضا في تطبيع العلاقات بين العاصمتين، بلغراد وبريشتينا، عندما بدأ الحوار بينهما في 14 تشرين الأول / أكتوبر بشأن مسائل ذات أهمية عملية. بيد أن هذا التقدم قد شوهته عدة حوادث عنف وجرائم ضد الأقليات أدانها المجلس في كانون الأول / ديسمبر.

وتكثفت الجهود للنهوض بعملية السلام الجورجية / الأبخازية. اجتمع مسؤولون كبار من مجموعة أصدقاء الأمين العام (الاتحاد الروسي وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) مرتين في جنيف في محاولة للتغلب على الجمود السياسي وحمل الطرفين على بدء مناقشات عام 2001 الأساسية مبادئ لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي (حكومة جورجيا) وسوخومي (القيادة الأبخازية) [حولية الأمم المتحدة 2001، ص 386] ، التي كان القصد منها أن تكون أساسا لإجراء مفاوضات جوهرية بشأن مركز أبخازيا ككيان سيادي داخل دولة جورجيا. وقد أعطيت هذه المبادرة دفعة أخرى بفضل اجتماع عقد في آذار / مارس بين رئيسي جورجيا والاتحاد الروسي واجتماع رفيع المستوى للأطراف في تموز / يوليه، وافق على إنشاء أفرقة عاملة لمعالجة قضايا عودة اللاجئين والمشردين داخليا والأشخاص إلى مقاطعة غالي، وإعادة فتح حركة السكك الحديدية بين سوتشي وتبليسي ومشاريع الطاقة. وللأسف، لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بالقضية السياسية الأساسية، لأن الجانب الأبخازي حافظ على رفضه مناقشة وثيقة المبادئ الأساسية لعام 2001. وتوقفت هذه العملية أيضا بسبب الحالة السياسية المعقدة على جانبي خط وقف إطلاق النار والأحداث التي أدت إلى استقالة رئيس جورجيا إدوارد شيفاردنادزه في تشرين الثاني/نوفمبر.

ولم يحرز أي تقدم نحو تسوية الصراع بين أرمينيا وأذربيجان بشأن منطقة ناغورني كاراباخ في أذربيجان.

وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط، اتسمت الحالة في قبرص بالأمل والخيبة. وقد استؤنفت المحادثات المباشرة التى بدأت في عام 2002 والتي تهدف الى حل القضية القبرصية والتى أدت إلى اعادة توحيد البلاد ولكنها توقفت مرة اخرى بسبب الخلافات الواسعة بين الزعيمين. ولمواجهة هذه الاختلافات، قام الأمين العام، في 26 شباط/فبراير، بتنقيح مقترحه الشامل للتسوية "أساس الاتفاق المتعلق بتسوية شاملة للمشكلة القبرصية"، الذي طلب من الجانبين الالتزام بإتمام المفاوضات بنهاية شباط/فبراير وتقديم الخطة للموافقة على استفتاءين منفصلين متزامنين في 30 آذار/مارس. وفي الاجتماعات المعقودة مع الأمين العام في آذار/مارس في لاهاي، فشل الزعيمان في التوصل إلى اتفاق وانتهت العملية. وفي حين أن خطة الأمين العام لا تزال مطروحة، فإنه لا يقترح اتخاذ أية مبادرة جديدة إلى أن تتوفر أدلة على وجود الإرادة السياسية لتحقيق نتيجة ناجحة.

الفصل السادس

الشرق الأوسط

وفي عام 2003، اتسم الوضع في الشرق الأوسط بأمل وخيبة أمل على السواء، حيث بدأ المجتمع الدولي عملية لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لم يحبطها إلا تكثيف الانتفاضة الفلسطينية والدفاعية والتدابير المضادة التي اعتمدتها إسرائيل، وتعطيل العملية السياسية، وخلق أزمة إنسانية واجتماعية – اقتصادية لم يسبق لها مثيل في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وواصلت اللجنة الرباعية، وهي آلية تنسيقية لجهود السلام الدولية، التي تضم الاتحاد الروسي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، بذل جهود للتوسط من أجل وقف إطلاق النار وإحياء عملية السلام. وعرضت رسميا على الطرفين في العقبة، الأردن، في 30 نيسان / أبريل، خطتها لاستئناف مفاوضات السلام، التي تسمى "خريطة الطريق"، التي تهدف إلى تحقيق تقدم من خلال خطوات متوازية ومتبادلة من جانب الطرفين في المجالين السياسي والأمني ، والمجالات الاقتصادية والإنسانية وبناء المؤسسات، في إطار نظام للرصد الدولي، للتوصل إلى حل دائم للمركز بحلول عام 2005. وفي 19 تشرين الثاني / نوفمبر، أيد مجلس الأمن خريطة الطريق. وتمشيا مع شروط خريطة الطريق، بدأت السلطة الفلسطينية إصلاح مؤسساتها، بما في ذلك إنشاء منصب رئيس الوزراء، واتخذت إسرائيل تدابير لتحسين حياة السكان الفلسطينيين. وتعهد الجانبان باستئناف المفاوضات على أساس خارطة الطريق. كما أعلن عدد من الجماعات الفلسطينية وقف إطلاق النار في حزيران / يونيه. وأدت هذه التدابير إلى انخفاض كبير في العنف وإلى تحسن ملحوظ في الحالة الأمنية. وقد أعطى اجتماع قمة يونيو الذى عقد فى العقبة بمبادرة من الرئيس الأمريكى جورج ووكر بوش وحضره رئيس الوزراء الإسرائيلى أرييل شارون ورئيس الوزراء الفلسطينى محمود عباس زخما جديدا لتنفيذ خريطة الطريق وعزز آمالا جديدة حول تسوية سلمية. وقد تأثرت هذه الآمال باندلا ع دورة جديدة من العنف في آب / أغسطس، مع خسائر فادحة في أرواح المدنيين في كلا الجانبين. وقد ازداد الوضع الحرج بالفعل سوءا من جراء التوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية، وتسارع إسرائيل في تشييد جدار الفصل لمنع الأنشطة الإرهابية، وقطع أجزاء كبيرة منها إلى الأراضي الفلسطينية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب اقتصادية خطيرة على أكثر من 000 200 فلسطيني، وقرار أيلول / سبتمبر من مجلس الوزراء الامنى الاسرائيلى "بازالة" رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات الذى ظل محاصرا فى مقره.

إن مجلس الأمن، إذ يساوره القلق إزاء تدهور الحالة في المنطقة، عقد على أساس شهري خلال السنة، بل وأحيانا أكثر تواترا، لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وفي 16 أيلول / سبتمبر، لم يعتمد مشروع قرار، كان المجلس قد دعا إسرائيل إلى الكف عن أي عمل من أعمال الترحيل ووقف أي تهديد لسلامة الرئيس عرفات، بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في المجلس، ولا كان مشروع قرار 14 تشرين الأول / أكتوبر بشأن مشروعية الجدار الفاصل الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة التي عقدت في أيلول / سبتمبر وتشرين الأول / أكتوبر وكانون الأول / ديسمبر لمناقشة البند المعنون "الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة"، اعتمدت الجمعية العامة ثلاثة قرارات: والكف عن أي عمل ترحيل ووقف أي تهديد لسلامة الرئيس عرفات؛ وطلب آخر من إسرائيل وقف وعكس بناء الجدار، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن امتثال إسرائيل للقرار؛ والثالث الذي يطلب من محكمة العدل الدولية إصدار فتوى بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد الجدار. وفي تشرين الثاني / نوفمبر، أفاد الأمين العام بأن إسرائيل لا تمتثل لمطالب الجمعية العامة.

وفي جنوب لبنان، واصلت القوات الاسرائيلية وخصومها الرئيسيين، حزب الله "شبه العسكري" مواجهة بعضهم البعض على طول "الخط الازرق"، الحدود المؤقتة التي رسمتها الامم المتحدة بعد انسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان في حزيران / يونيو 2000 وقد استبدلت فترة أولية من الهدوء النسبي في النصف الثاني من العام بسبب تصاعد العنف في منطقة مزارع شبعا مما أدى أيضا إلى توتر العلاقات بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

وتصاعدت حدة التوترات في أوائل تشرين الأول / أكتوبر 2003 عندما قصفت القوات الجوية الإسرائيلية هدفا داخل الأراضي السورية ردا على الهجوم الانتحاري الذي شنته جماعة الجهاد الإسلامي شبه العسكرية في مدينة حيفا. وعقد مجلس الأمن جلسة طارئة لمناقشة الهجوم، على الرغم من عدم اتخاذ أي إجراء بشأن مشروع قرار قدمته سوريا.

وتم تمديد ولايتي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في مرتفعات الجولان مرتين خلال العام، وواصلت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة تقديم المساعدة لكل من عمليتي حفظ السلام في مهامهما.

وواصلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى توفير التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية لما يقرب من 4 ملايين لاجئ فلسطيني يعيشون داخل المخيمات وخارجها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك في الأردن، لبنان وسوريا. ووجه نداء عاجل في حزيران / يونيه 2003 لتوفير الغذاء والخدمات الصحية والمأوى وفرص العمل الطارئة القصيرة الأجل للاجئين.

وخلال السنة، قدمت اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة تقريرا إلى الجمعية العامة عن الحالة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان. وواصلت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تعبئة الدعم الدولي للفلسطينيين.

وبموجب المقرر 527/58 المؤرخ 17 كانون الأول / ديسمبر، أرجأت الجمعية العامة النظر في بند جدول الأعمال المعنون "العدوان الإسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وعدم انتشار الأسلحة النووية الأسلحة والسلام والأمن الدوليين "وأدرجته في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين (2004). وقد أدرج هذا البند سنويا في جدول أعمال الجمعية منذ عام 1981، عقب قصف إسرائيل لمركز للبحوث النووية بالقرب من بغداد [حولية الأمم المتحدة 1981، ص 275].

الفصل السابع

نزع السلاح

وفي عام 2003، وعلى الرغم من استمرار الخلافات بين الدول الأعضاء بشأن العديد من قضايا نزع السلاح، أحرز تقدم في معالجة المشاكل المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفي تعزيز الشفافية في مجال التسلح.

ولم يتوصل مؤتمر نزع السلاح إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل شامل، مما جعله عاجزا، للسنة الخامسة على التوالي، عن اتخاذ إجراء بشأن بنود جدول أعماله. كما أن الاختلافات البارزة بين الدول الأعضاء حالت دون قيام هيئة نزع السلاح باعتماد مقترحات ملموسة بشأن المسائل الموضوعية.

وحثت الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على اتخاذ تدابير وأنشطة لتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه لعام 2001، بما في ذلك من خلال جمع الأسلحة وتدميرها، تدابير عملية أخرى لنزع السلاح. واستعرض الاجتماع الأول الذي يعقد كل سنتين للدول بشأن عملية التنفيذ الخبرات في مجال التصدي للمشاكل ذات الصلة. وقد خلص فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشئ لمعالجة مسألة تعقب المخزونات غير المشروعة من الأسلحة إلى أنه من المستصوب وضع صك دولي لتمكين الدول من التعرف عليها وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها. وأنشأت الجمعية العامة فريقا عاملا مفتوح العضوية لبدء مفاوضات بشأن الصك وقررت أن تعقد في عام 2006 مؤتمرا للأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل.

وفي نيسان / أبريل وأيار / مايو، استعرض المؤتمر الاستعراضي الأول للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة عملية الاتفاقية ونظر في دورها في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وكذلك كتدابير لضمان شموليتها. وفي تشرين الثاني / نوفمبر، نظر أول ثلاثة اجتماعات سنوية مقررة للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، في اعتماد تدابير وطنية لتنفيذ أشكال الحظر المنصوص عليها في الاتفاقية والآليات الوطنية لإنشاء وصون الأمن والرقابة على الكائنات الحية الدقيقة المسببة للأمراض والسموم. واعتمد اجتماع عقد في تشرين الثاني / نوفمبر للدول الأطراف في اتفاقية عام 1980 لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر صكا جديدا ملزما قانونيا، وهو البروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب والأسلحة ذات الصلة، التي سترفق بالاتفاقية.

وفي آب / أغسطس، أوصى فريق الخبراء الحكوميين المعني بمواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره بعدد من التدابير لتعزيز فعاليته وأهميته العالمية. وأنشأ الأمين العام فريقا من الخبراء الحكوميين كلف بإجراء الاستعراض الثاني منذ عام 1981 للعلاقة بين نزع السلاح والتنمية، للنظر فيه في عام 2004.

وفي حزيران / يونيه، دخلت معاهدة التخفيضات الهجومية الاستراتيجية لعام 2002 بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي حيز النفاذ. سورت، والمعروفة أيضا باسم معاهدة موسكو، وضعت إطارا استراتيجيا جديدا لمزيد من التخفيضات للأسلحة الهجومية الاستراتيجية للطرفين.

الفصل الثامن

قضايا سياسية وأمنية أخرى

واصلت الأمم المتحدة في عام 2003 النظر في المسائل السياسية والأمنية المتعلقة بجهود المنظمة لدعم الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، وتعزيز إنهاء الاستعمار، والأنشطة الإعلامية، والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي.

واعتمد المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي عقد في أولانباتار بمنغوليا في أيلول / سبتمبر، إعلان أولانباتار وخطة العمل اللتين حددتان مبادئ مرجعية للحكم الديمقراطي، التزمت الدول الأعضاء المشاركة بتعزيز الديمقراطية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي وقدمت توصيات لتعزيز آلية متابعة المؤتمر.

وواصلت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة استعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان عام 1960، ولا سيما ممارسة الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي لتقرير المصير . وطلبت الجمعية العامة إلى اللجنة الخاصة أن تواصل التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ الإعلان تنفيذا فوريا وكاملا وأن تنفذ الإجراءات التي وافقت عليها الجمعية العامة فيما يتعلق بالعقد الدولي للقضاء على الاستعمار (1990-2000) والعقد الدولي الثاني (2001-2010).

وواصلت لجنة الإعلام استعراضها الشامل لإدارة وتشغيل إدارة شؤون الإعلام، استنادا إلى عدد من التقارير المقدمة من الأمين العام. وفي هذا الصدد، تم، كجزء من عملية مستمرة لإصلاح الإدارات، وضع نموذج تشغيل جديد لإدارة شؤون الإعلام وهيكل تنظيمي جديد، يتألف من شعبة الاتصالات الاستراتيجية وشعبة الأخبار والإعلام وشعبة للتوعية. وقد شرع في ترشيد شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام حول المراكز الإقليمية بإنشاء مركز أوروبي غربي. وواصلت الإدارة تطوير وتعزيز موقع الأمم المتحدة على الشبكة العالمية بجميع اللغات الرسمية. ولتحسين إدارة مكتبات الأمم المتحدة، أنشئت اللجنة التوجيهية لتحديث مكتبات الأمم المتحدة وإدارتها المتكاملة في كانون الثاني / يناير بهدف وضع سياسات وتنسيق العمليات بين جميع مكتبات الأمم المتحدة.

وفي قرار صدر في كانون الأول / ديسمبر بشأن التطورات في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى تعزيز النظر في التهديدات القائمة والمحتملة في ميدان أمن المعلومات. وفيما يتعلق بدور العلوم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي، شجعت الجمعية العامة، في قرار آخر صدر في كانون الأول / ديسمبر، هيئات الأمم المتحدة على الإسهام، في إطار الولايات القائمة، في تشجيع تطبيق العلم والتكنولوجيا في الأغراض السلمية.

وأبلغت أفرقة العمل التي أنشئت في عام 2001 لتنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية (اليونيسبيس الثالث) عن التقدم المحرز في أعماله؛ أكملت خمسة من الأفرقة ولاياتها. وفي كانون الأول / ديسمبر، قررت الجمعية أن تستعرض في عام 2004 التقدم المحرز في تنفيذ توصيات اليونيسبيس الثالث.

وفي كانون الثاني / يناير، عقدت لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري دورتها الحادية والخمسين، التي أرجئت من عام 2002 بسبب عجز في الميزانية.

الجزء الثاني
حقوق الإنسان

الفصل الأول

تعزيز حقوق الإنسان

وفي عام 2003، جرى تعزيز حقوق الإنسان من خلال صكوك ملزمة قانونا ولجنة حقوق الإنسان وهيئتها الفرعية، وهي اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنشطتها في مجال تنسيق حقوق الإنسان وتنفيذها، وقدمت الخدمات الاستشارية والتعاون التقني.

وقد دخلت الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام 1990، حيز النفاذ في 1 تموز / يوليه، بعد إيداع صك التصديق أو الانضمام العشرين. وقد اجتمع الاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية (نيويورك، 11 كانون الأول / ديسمبر) لانتخاب أعضاء هيئة الرصد التابعة للاتفاقية، واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وعززت هيئات الرصد الأخرى لصكوك حقوق الإنسان الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واستهدفت القضاء على التمييز العنصري والتمييز ضد المرأة، وحماية الأطفال وإنهاء ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة .

وفي يوم حقوق الإنسان، 10 كانون الأول / ديسمبر، احتفلت الجمعية بالذكرى السنوية العاشرة لإعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام 1993، والذكرى الخامسة والخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وبالنظر إلى أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان عملية طويلة الأجل، فقد عرضت المفوضة السامية مبادئ توجيهية لوضع عقد ثان لمتابعة عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (2004-1995).

وقد توفي سيرجيو فييرا دي ميلو، الذي تولى منصبه لمدة أربع سنوات في 12 أيلول / سبتمبر 2002، منصب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في بغداد في هجوم إرهابي على مقر الأمم المتحدة في 19 آب / أغسطس، بينما عمل ممثلا خاصا للأمين العام للعراق لمدة أربعة الذي بدأ في 1 حزيران / يونيه (انظر الصفحة 346).

الفصل الثاني

حماية حقوق الإنسان

وفي عام 2003، ظلت حماية حقوق الإنسان – المدنية والسياسية، وكذلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – محورا رئيسيا لأنشطة الأمم المتحدة. وخلال العام، استمر الاضطلاع بأنشطة متابعة لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب لعام 2001، بما في ذلك الاجتماع الأول للعمل الحكومي الدولي الفريق الذي أنشأه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتقديم توصيات من أجل التنفيذ الفعال لإدارة شؤون نزع السلاح والاجتماع الأول للخبراء البارزين المستقلين الخمسة الذين عينهم الأمين العام لمتابعة عملية التنفيذ. وأغلقت الجمعية العامة العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري (2003-1993)، وشددت على تنفيذ برنامج العمل الديمقراطي بوصفه أساسا متينا لتوافق الآراء على نطاق واسع لاتخاذ مزيد من الإجراءات للقضاء على العنصرية.

وفي 30 كانون الثاني / يناير، نظر مجلس الأمن في قائمة بأطراف النزاع المسلح التي أفادت التقارير بتجنيد الأطفال الجنود، مما يشكل تقدما كبيرا في الجهود المبذولة لتطبيق القواعد والمعايير الدولية لحماية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. وفي الإجراءات ذات الصلة، نظر المجلس في كانون الأول / ديسمبر في خطة عمل من عشر نقاط لحماية المدنيين في حالات الصراع المسلح.

وفي عام 2003، أنشأت لجنة حقوق الإنسان وهيئتها الفرعية، وهي اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولايات جديدة لخبير مستقل معني بمسألة العنف ضد الأطفال، وللمقررين الخاصين المعنيين بالمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والجينوم البشري والفساد وأثره على التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

ودرس المقررون الخاصون والممثلون الخاصون والخبراء المستقلون التابعون للجنة واللجنة الفرعية، من بين مسائل أخرى، الأشكال المعاصرة للعنصرية؛ حقوق المهاجرين؛ حرية الدين أو المعتقد؛ نشاط المرتزقة؛ واستقلال القضاء؛ عمليات الإعدام خارج نطاق القانون؛ ادعاءات التعذيب؛ الإفلات من العقاب؛ حرية التعبير؛ وحقوق الإنسان والإرهاب؛ ومنع انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ الحق في التنمية؛ العولمة وأثرها على حقوق الإنسان؛ وآثار برامج التكيف الهيكلي والديون الخارجية على حقوق الإنسان؛ ومسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع؛ الحق في الغذاء؛ والحق في السكن اللائق؛ الحق في التعليم؛ الممارسات غير المشروعة المتصلة بالمنتجات والنفايات السمية والخطرة؛ العنف ضد المرأة؛ والحق في الصحة البدنية والعقلية؛ وبيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية؛ والأطفال المتأثرين بالصراع المسلح؛ اشخاص الارشاد الداخلي؛ وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين.

ونظرت الأفرقة العاملة في مشاكل التمييز العنصري التي تؤثر على المنحدرين من أصل أفريقي، والتوصيات المتعلقة بالتنفيذ الفعال لقانون مكافحة التمييز ضد المرأة والمعايير التكميلية لتعزيز الصكوك الدولية ذات الصلة، والتمييز ضد الأقليات، والاحتجاز التعسفي، وحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، والحق في التنمية، وأخلاقيات علم الأحياء، من الاسترقاق وحقوق الشعوب الأصلية.

الفصل الثالث

انتهاكات حقوق الإنسان

تم فحص الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في عدد من البلدان في عام 2003 من قبل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة حقوق الإنسان، واللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، فضلاً عن المقررين الخاصين والممثلين الخاصين للأمين العام والخبراء المستقلين.

الجزء الثالث

قضايا اقتصادية واجتماعية

الفصل الأول

السياسة الإنمائية والتعاون الاقتصادي الدولي

وفي عام 2003، بدأ الاقتصاد العالمي باكتساب زخما بعد أكثر من عامين من النمو البطيء. وعلى الرغم من أن الحرب في العراق وتفشي مرض الالتهاب الرئوي اللانمطي (سارس) في عدة دول تسببت في حدوث بعض النكسات في بداية العام، إلا أن الاقتصاد العالمي شهد ارتفاعا أكثر من المتوقع في النصف الثاني من العام، مما رفع المعدل الاجمالي من نمو الناتج العالمي إلى 2.5 في المائة. وعلى الرغم من تحسن الفرص العالمية، ما زال هناك اختلالات كبيرة، مما يجعل من غير المرجح أن تحقق معظم البلدان النامية معدلات النمو اللازمة لتحقيق الهدف الإنمائي الأساسي للألفية، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام 2000، بتخفيض نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام 2015.

واستمر القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الأخرى محور عمل هيئات الأمم المتحدة في عام 2003. وأكدت الجمعية على الدور الحيوي للأمم المتحدة في تعزيز التنمية والشراكات من أجل مواجهة تحديات العولمة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الرئيسية للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وناقشت الجمعية أيضا التنفيذ الجاري لعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (1997-2006) والأعمال التحضيرية للسنة الدولية للائتمان البالغ الصغر لعام 2005. واعتمد الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إعلانا وزاريا بهدف تعزيز نهج متكامل للتنمية الريفية كوسيلة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وأيد المجلس أيضا إنشاء صندوق التضامن العالمي للقضاء على الفقر، الذي أنشئ كصندوق استئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي نيسان/أبريل، تناولت لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة سبل تعزيز قدرة الإدارة العامة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ومن الأولويات أيضا متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002 الذي استعرض التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21، وهو خطة العمل المتعلقة بالتنمية المستدامة التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1992. وقد نظرت لجنة التنمية المستدامة، المكلفة بالإشراف على متابعة مؤتمر القمة، في دورها المستقبلي في هذا الصدد، وكذلك دور المجموعات الرئيسية.

واستعرضت الجمعية العامة خطط منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لتنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (2005-2014).

وظلت آثار العلوم والتكنولوجيات الجديدة من أجل التنمية، ولا سيما تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، موضع تركيز آخر لمداولات الأمم المتحدة خلال العام. وفي كانون الأول/ديسمبر، عقد الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي اعتمدت إعلان المبادئ وخطة عمل لبناء مجتمع معلومات شامل. ونظرت الجمعية في دور التكنولوجيا الأحيائية في تعزيز التنمية الاقتصادية والمقترحات الرامية إلى زيادة الأمن السيبراني العالمي من خلال حماية الهياكل الأساسية الحيوية للمعلومات. ورحب المجلس بتوجيه فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للأمم المتحدة نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النهوض بالأهداف الإنمائية للألفية. ونظرت لجنة العلم والتكنولوجيا في تطوير التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل القدرة التنافسية في مجتمع رقمي، مع التركيز بوجه خاص على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وبالإضافة إلى ذلك، واصلت مجموعة متنوعة من أجهزة الأمم المتحدة جهودها لتحسين حياة الملايين من الناس الذين يعيشون في مناطق معرضة للخطر بوجه خاص في العالم، بما في ذلك أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية. وفي نيسان/أبريل، أجرت لجنة السياسات الإنمائية الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا المعينة رسميا، مضيفة بلد واحد إلى القائمة وتوصي ببلدين من أجل التخرج في المستقبل. وفي آب / أغسطس، اعتمد المؤتمر الوزاري الدولي المعني بالتعاون في مجال النقل العابر إعلان وبرنامج عمل ألماتي، وهو إطار عالمي لمعالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان المرور

العابر النامية. وتجري الاستعدادات لإجراء استعراض شامل في عام 2004 لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بهذا الموضوع في عام 1994.

الفصل الثاني

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

وفي عام 2003، واصلت منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة الإنمائية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو هيئة التمويل المركزية التابعة للأمم المتحدة للمساعدة التقنية. وبلغت إيرادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2003 ما مقداره 3.2 بليون دولار، أي بزيادة قدرها 10 في المائة عن عام 2002. وبلغ مجموع الإنفاق على جميع أنشطة البرنامج وتكاليف الدعم في عام 2003 2.6 بليون دولار مقابل 2.8 بليون دولار في السنة السابقة. وشمل التعاون التقني الممول من مصادر أخرى مبلغ 50,7 مليون دولار قدم من خلال البرنامج الذي نفذته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، و 73,7 مليون دولار من خلال صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية، و 21,1 مليون دولار عن طريق صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وفي تموز/يوليه، أيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي إنشاء صندوق التضامن العالمي، بوصفه صندوقا استئمانيا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل القضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية في البلدان النامية.

وفي نيسان/أبريل ، أكدت الجمعية العامة تعيين مارك مالوك براون مديرا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفترة أربع سنوات أخرى تبدأ في 1 تموز/يوليه. وقدم مدير البرنامج تقييما في نهاية الدورة للإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة 2002-2003، سلط الضوء على التقدم المحرز في تحقيق أهداف الإطار التمويلي المتعدد السنوات، والإطار التمويلي المتعدد السنوات للفترة 2004-2007، الذي حدد الأهداف الاستراتيجية وخطوط الخدمات التي سيتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقدم أيضا استعراضا لتنفيذ خطط أعمال البرنامج الإنمائي للفترة 2002-2003.

وقد أبلغ الأمين العام في أيار/مايو عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة 201/56 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. وفي تموز/يوليه، استعرض المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ التقدم المحرز في تنفيذ القرار ودعا إلى مواصلة إصلاح نظام الأمم المتحدة الإنمائيّ. وقد لوحظ على وجه الخصوص أن معظم منظمات الأمم المتحدة تعيد تنظيم سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها وأنشطتها على أساس الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وفي سياق برنامجه لتعزيز الأمم المتحدة: برنامج للتغيير، قدم الأمين العام تقريرا يستعرض أداء التعاون التقني للأمم المتحدة وكيف يمكن لتوضيح الأدوار والمسؤوليات أن يساعد في تحسين أثره العام.

وكان لدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إنجاز قدره 490.6 مليون دولار، أي بزيادة قدرها 1 في المائة عن هدفه الأصلي للسنة. ووسع برنامج متطوعي الأمم المتحدة للسنة السابعة على التوالي، حيث قام أكثر من 600 5 متطوع بتنفيذ أكثر من 800 5 مهمة في 150 بلدا.

وفي كانون الأول/ديسمبر، دعت الجمعية إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تعميم التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وأعلنت يوم 19 كانون الأول/ديسمبر يوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الفصل الثالث

المساعدات الإنسانية والمساعدات الاقتصادية الخاصة

وفي عام 2003، واصلت الأمم المتحدة، من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تعبئة وتنسيق المساعدة الإنسانية للاستجابة لحالات الطوارئ الدولية. وخلال السنة، أطلقت نداءات مشتركة بين الوكالات لأفغانستان وأنغولا وشمال القوقاز وجمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وكوت ديفوار + 5 (بوركينا فاصو وغانا وغينيا وليبريا ومالي) والشعب الديمقراطي وجمهورية كوريا، وإريتريا، ومنطقة البحيرات الكبرى، ووسط أفريقيا (بوروندي والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا) وغينيا وإندونيسيا والعراق وليبريا والأرض الفلسطينية المحتلة وسيراليون والصومال ومنطقة الجنوب الأفريقي (ليسوتو، ملاوي، موزامبيق، سوازيلند، زامبيا، زمبابوي) والسودان وطاجيكستان. وطلبت هذه النداءات مبلغ 5،2 بليون دولار لمساعدة نحو 83 مليون شخص. وتم توفير نحو 3،9 بلايين دولار لتلبية 75،3 في المائة من الاحتياجات. وباستثناء المساهمات العينية والخدمات التي لم يتم حساب تكاليفها، بلغ مجموع المساهمات التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للمساعدة في حالات الكوارث الطبيعية 57 مليون دولار.

وبناء على طلب بوروندي، أنشئ فريق استشاري مخصص لوضع برنامج طويل الأجل للدعم، في حين واصل الفريق الذي أنشئ في عام 2002 بشأن غينيا – بيساو عمله.

وخلال العام، نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سبل تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، بما في ذلك تمويل المساعدة الإنسانية والانتقال من الإغاثة إلى التنمية.

الفصل الرابع

التجارة الدولية والتمويل والنقل

وقد تسارع النمو في حجم التجارة العالمية للبضائع في عام 2003 إلى ما يقدر ب 4.7 في المائة من 3 في المائة في عام 2002. ويعزى تحسن الأداء أساسا إلى زيادة الطلب على الواردات في البلدان النامية، ولا سيما في آسيا وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وقد حدث معظم النمو خلال النصف الثاني من العام. ومن بين الدول المتقدمة، انتعشت صادرات الولايات المتحدة في الربع الثالث وتراجعت صادرات اليابان في النصف الثاني من العام الحالي. ومع ذلك، شهدت أوروبا الغربية نموا ضعيفا في كل من حجم الواردات والصادرات، في حين أن أداء الصادرات في أوروبا الوسطى والشرقية كان مختلطا. ومن ناحية أخرى، نمت التجارة الخارجية للبلدان النامية بنسبة 9 في المائة، وهي أعلى بكثير من المتوسط العالمي. وتحسنت أسعار السلع الأساسية الدولية تحسنا طفيفا في عام 2003، مما يعكس إلى حد كبير ضعف قيمة دولار الولايات المتحدة. وأنشأت الجمعية العامة فريقا مفتوح العضوية في تشرين الأول/أكتوبر للنظر في تقرير اجتماع الشخصيات البارزة المعني بقضايا السلع الأساسية الذي قدم توصيات لتحسين الأوضاع في أسواق السلع الأساسية والتخفيف من وطأة الفقر لدى العديد من منتجي السلع الأساسية.

وقد كان النقل الصافي للموارد المالية من البلدان النامية في عام 2003 مماثل لما كان عليه في عام 2002 عندما بلغ ذروته 192 بليون دولار. وكان هناك أيضا تحويل صاف إلى الخارج من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وفي أمريكا اللاتينية، لم تكن الزيادة في الصادرات والتباطؤ في انخفاض الواردات كافية لعكس التحويلات الصافية الكبيرة الصافية التي شهدتها في عام 2002. وبالمثل، استمرت التحويلات الصافية الكبيرة من شرق آسيا نتيجة لنمو صادراتها القوي في عام 2003.

وفي أيلول/سبتمبر، عانى النظام التجاري المتعدد الأطراف من نكسة كبيرة حيث فشل المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في دفع المفاوضات بشأن الجوانب الرئيسية لبرنامج عمل الدوحة الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الرابع (2001). وفي كانون الأول/ديسمبر، دعت الجمعية العامة أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى الدخول في مفاوضات مع إحساس متجدد بالإلحاح ومضاعفة الجهود لتحقيق نتيجة ناجحة.

وفي نيسان/أبريل، ناقش الاجتماع الرفيع المستوى بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز (مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) التنسيق والتعاون في تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي اعتمده المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام 2002 تطوير وتحديد الثغرات الكبيرة في بعض المجالات الرئيسية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، عقدت الجمعية حوارها الرفيع المستوى الأول بشأن تمويل التنمية، الذي دعا إلى وضع آلية أكثر دقة لرصد تنفيذ التزامات توافق آراء مونتيري والأهداف ذات الصلة في الأهداف الإنمائية للألفية، التي اعتمدتها الجمعية في عام 2000.

واعتمد مجلس التجارة والتنمية، وهو الهيئة الإدارية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، استنتاجات متفق عليها بشأن الأداء التجاري لأفريقيا. وأوصت أيضا بأن تنفذ الأمانة استراتيجيتها الجديدة للتعاون التقني وشرعت في التحضير لعقد مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر في البرازيل في عام 2004.

وقد زاد مركز التجارة الدولية، الذي يشترك في تنفيذه الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، في تنفيذ برامج التعاون التقني للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بنسبة 20 في المائة تقريبا.

الفصل الخامس

الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية

وواصلت اللجان الإقليمية الخمس في عام 2003 تقديم التعاون التقني، بما في ذلك الخدمات الاستشارية، إلى الدول الأعضاء فيها، وتعزيز البرامج والمشاريع، وتوفير التدريب لتعزيز بناء القدرات الوطنية في مختلف القطاعات. وعقد أربعة منها دورات عادية خلال السنة – اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (الإسكوا). ولم تجتمع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2003 ولكن من المقرر أن تجتمع في عام 2004. وواصل الأمناء التنفيذيون للجان عقد اجتماعات دورية لتبادل الآراء وتنسيق الأنشطة والمواقف بشأن القضايا الإنمائية الرئيسية والأعمال التحضيرية ومتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة.

وخلال السنة، ركزت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بوجه خاص على قضايا التنمية المتصلة بالسياسة الاجتماعية والفقر، والمسائل المتصلة بالتجارة، في سياق الأولويات التي حددتها الأهداف الإنمائية للألفية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي تموز/يوليه، رحب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون بين اللجنة واللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن مشروع الربط عبر مضيق جبل طارق وفي أعمال الحفر في أعماق البحار. وركزت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في استعراض برامجها على أثر فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز على التنمية والحد من الفقر وآثار العولمة وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ونظر أيضا في المسائل المتصلة بالبلدان النامية غير الساحلية ودعا إلى التعاون في مجال النقل العابر في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وفقا لبرنامج عمل ألماتي بشأن احتياجات النقل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في آسيا الوسطى وجيرانها. وفي تموز/يوليه، أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تيمور – ليشتي كعضو كامل العضوية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

وقرر المجلس أن ينشئ في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لجنة معنية بالمرأة من بين أولويات أخرى أولويات المرأة في برنامج عملها وخطتها المتوسطة الأجل، وإعداد وتنفيذ مشاريع ميدانية للنهوض بها وتمكينها. ودعت أمانة الإسكوا إلى النظر في إنشاء مركز الأمم المتحدة للغة العربية لرفع المستوى الفني واللغوي للمصطلحات العربية المستخدمة في وثائق الأمم المتحدة. وتتعلق أنشطة اللجنة الأخرى بالنقل والتجارة والتنمية المستدامة والتحليل الاقتصادي والإحصاءات. وركزت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ضمن أنشطتها، على التعاون التجاري والمعايير الصناعية، ولا سيما بالنسبة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وواصلت اللجنة أنشطتها في مجالات عديدة، ولا سيما التنمية المستدامة والحد من الفقر.

الفصل السادس

الطاقة والموارد الطبيعية ورسم الخرائط

وقد نظرت عدة هيئات تابعة للأمم المتحدة في حفظ الموارد الطبيعية والطاقة وتنميتها واستخدامها في عام 2003، بما في ذلك لجنة التنمية المستدامة التي أوصت بموضوع المياه لدورة عمل اللجنة الأولى لعامين (2005-2004) والطاقة اللازمة (2007-2006).

وخلال عام 2003، اتخذت إجراءات لتعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك التنفيذ الفعال للموارد الشمسية من أجل البرنامج العالمي للطاقة الشمسية 1996 - 2005 وحشد الموارد من أجله. وفي كانون الأول / ديسمبر، شجعت الجمعية العامة المبادرات الوطنية والإقليمية بشأن مصادر الطاقة المتجددة والطاقة لتعزيز فرص حصول أفقر الناس على الطاقة وتحسين كفاءة الطاقة وحفظها.

وفي خضم التحديات والإنجازات الكبيرة، احتفلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 2003 بالذكرى السنوية الخمسين لتفانيها في تحقيق وتعزيز "ذرات من أجل السلام"، وهي منع انتشار الأسلحة النووية، مما أدى إلى إنشاء وكالة. وقال المدير العام للوكالة في حديثه أمام الجمعية في نوفمبر / تشرين الثاني إن الطاقة النووية تواصل الإسهام في إمدادات الكهرباء في العالم، وهي المصدر الوحيد لتوفير الكهرباء على نطاق واسع مع الحد الأدنى من التأثير البيئي.

وقد احتفلت الأمم المتحدة بالسنة الدولية للمياه العذبة، 2003، بدعم الأنشطة على نطاق المنظومة وعلى الصعيدين الوطني والدولي. وفي اليوم العالمي للمياه (22 تشرين الأول / أكتوبر)، أطلق الأمين العام الطبعة الأولى من التقرير العالمي عن تنمية المياه. وفي كانون الأول / ديسمبر، أعلنت الجمعية العقد الدولي للعمل "الماء من أجل الحياة" (2015-2005)، الذي سيبدأ في اليوم العالمي للمياه في عام 2005.

واتخذ مؤتمر الأمم المتحدة الإقليمي السادس عشر لرسم الخرائط لآسيا والمحيط الهادئ قرارات بشأن الهياكل الأساسية للبيانات المكانية لآسيا والمحيط الهادئ؛ الجيوديسيا الإقليمية؛ وسياسات لتبادل البيانات الأساسية وتطوير مجموعات البيانات الأساسية الإقليمية؛ والبنية التحتية للبيانات المكانية؛ وبناء القدرات.

وأيد المجلس في تموز / يوليه توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثامن المعني بتوحيد الأسماء الجغرافية.

الفصل السابع

البيئة والمستوطنات البشرية

وفي عام 2003، واصلت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بذل جهودهما لحماية البيئة من خلال صكوك ملزمة قانونا وأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

واعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة / المنتدى البيئي الوزاري العالمي الرابع برنامجا للعمل الدولي للتصدي لتلوث الزئبق. وتعلقت قرارات أخرى بتقييم ورصد الإنذار المبكر، والمياه، والمناخ، والغلاف الجوي، والمواد الكيميائية، والمسائل المتصلة بالغابات، وتقديم الدعم لأفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والاستراتيجيات الطويلة الأجل للرياضة والبيئة ولإشراك الشباب في القضايا البيئية.

وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة جهوده لتنفيذ العناصر المتصلة بالبيئة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002، بما في ذلك التنفيذ الإقليمي.

واعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992 مبادئ توجيهية جديدة للإبلاغ عن الانبعاثات تستند إلى توجيهات الممارسات الجيدة بشأن استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة. ودخل بروتوكول قرطاجنة لعام 2000 بشأن السلامة الأحيائية لاتفاقية التنوع البيولوجي لعام 1992 حيز النفاذ في 11 أيلول/سبتمبر. اعتمد رؤساء الدول والحكومات المشاركون في دورة استثنائية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لعام 1994 في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و / أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، إعلان هافانا الذي دعا جميع الأطراف المتضررة على إدماج الاتفاقية في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وفي كانون الأول/ديسمبر، أعلنت الجمعية العامة عام 2006 السنة الدولية للصحارى والتصحر.

عقد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) دورته الأولى التي حددت دورته التاسعة عشرة للإشارة إلى الاستمرارية بين اللجنة السابقة للمستوطنات البشرية ومجلس الإدارة. واتخذ المجلس إجراءات لدعم تنفيذ جدول أعمال الموئل لعام 1996؛ إعلان الأمم المتحدة للألفية لعام 2000؛ وإعلان عام 2001 بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة؛ والعناصر ذات الصلة بالمستوطنات البشرية في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. أنشأ موئل الأمم المتحدة صندوقا استئمانيا للمياه والصرف الصحي لتيسير تحقيق الهدف الإنمائي للألفية بتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي إلى النصف بحلول عام 2015. وأيد مجلس الإدارة إنشاء البرنامج الخاص للمستوطنات البشرية للشعب الفلسطيني وصندوق للتعاون التقني قدره 5 ملايين دولار لفترة أولية مدتها سنتان.

الفصل الثامن

السكان

وفي عام 2003، بلغ عدد سكان العالم 6.3 بليون نسمة. وظلت الأنشطة السكانية للأمم المتحدة تسترشد ببرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام 1994 والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذه التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة في 1999 – وفي كانون الأول/ديسمبر، قررت الجمعية تكريس يوم واحد خلال دورتها الرابعة والخمسين (2004) للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقررت أيضا تكريس حوار رفيع المستوى للهجرة الدولية والتنمية في عام 2006.

وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهو أكبر مصدر ممول دوليا من المساعدة السكانية، هو منظمة الأمم المتحدة الرائدة للنهوض ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وواصل الصندوق عمله في مجال الصحة الإنجابية، واحتياجات فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، والمراهقين والشباب، والمساعدة الإنسانية، والوساطة في مجال الشراكة. وفي عام 2003، نمت قاعدة المانحين لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى 151، حيث ضمت 149 حكومة مانحة، وصندوق المريخ الاستئماني، والحملة الشعبية، و "34 مليون فردا". وزادت إيرادات الصندوق من جميع المصادر إلى 397.9 مليون دولار من 373.2 مليون دولار في عام 2002 وانخفضت النفقات البرنامجية إلى 380 مليون دولار من 410.1 مليون دولار في عام 2002.

ونظرت لجنة السكان والتنمية، في دورتها السادسة والثلاثين، في الموضوع الرئيسي للسكان والتعليم والتنمية، واتخذت قرارا بشأن هذا الموضوع. وشملت المسائل الأخرى التي ناقشتها اللجنة الموارد المالية لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ورصد السكان في العالم، وأنشطة شعبة السكان في الأمم المتحدة.

وشملت المنشورات الجديدة لشعبة السكان تقرير الخصوبة العالمي لعام 2003 والتوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام 2002.

الفصل التاسع

السياسة الاجتماعية ومنع الجريمة وتنمية الموارد البشرية

وفي عام 2003، واصلت الأمم المتحدة تعزيز التنمية الاجتماعية والثقافية والبشرية، وتعزيز برنامجها لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

واعتبرت لجنة التنمية الاجتماعية، في أيار / مايو، موضوعها ذا الأولوية موضوع التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية واعتمدت استنتاجات متفق عليها بشأن هذا الموضوع، وأيدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونظرت الجمعية العامة في متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام 1995 والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة (2000) التي اعتمدت مبادرات أخرى، والأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة 2004.

وفي كانون الأول / ديسمبر، أيدت الجمعية العامة قرارا اتخذته اللجنة المخصصة في حزيران / يونيه بشأن وضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم من أجل إنشاء فريق عامل لإعداد مشروع نص للاتفاقية، سيكون أساسا للتفاوض من جانب الدول الأعضاء. وأعلنت الجمعية عام 2005 السنة الدولية للرياضة والتربية البدنية كوسيلة لتعزيز التعليم والصحة والتنمية والسلام. ولما كانت التحضيرات قد اكتسبت زخما لدورة الألعاب الأوليمبية الثامنة والعشرين (2004)، حثت الجمعية العامة الحكومات على مراعاة الهدنة الأولمبية أثناء دورة الألعاب الأوليمبية الجارية.

وفي مجال منع الجريمة، اعتمدت الجمعية في تشرين الأول / أكتوبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي فتح باب التوقيع عليها (كانون الأول / ديسمبر، ميريدا، المكسيك). ودخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية حيز النفاذ في أيلول / سبتمبر، وكذلك البروتوكول المتعلق بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، في كانون الأول / ديسمبر. واستمرت الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، المقرر عقده في عام 2005.

ونظرت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في مسألة الاتجار بالأشخاص والجريمة المنظمة عبر الوطنية والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وأعمال المركز المعني بمنع الاجرام الدولي التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والتعاون الدولي والمساعدة التقنية في مجال منع الإرهاب ومكافحته، والجريمة الحضرية، والاختطاف، والجرائم المرتكبة ضد التراث الثقافي، ومعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة، وأداء اللجنة، والاتجار غير المشروع بأنواع النباتات والحيوانات البرية المحمية.

ووصف الأمين العام في أيلول / سبتمبر الحاجة إلى زيادة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية وتعزيز استراتيجيات تكنولوجيات المعلومات. ودعت الجمعية أيضا إلى زيادة الاستثمار، وسلمت بأهمية تنمية الموارد البشرية كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر.

الفصل العاشر

النساء

وخلال عام 2003، ظلت جهود الأمم المتحدة للنهوض بمركز المرأة وكفالة حقوقها تسترشد بإعلان ومنهاج عمل بيجين اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (1995). وأسفرت نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (2000)، لتقييم وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين (بيجين + 5) عن مزيد من الإجراءات والمبادرات من أجل النهوض بالمرأة.

وأوصت لجنة مركز المرأة، في دورتها السابعة والأربعين المعقودة في آذار / مارس، المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد الاستنتاجات المتفق عليها بشأن مشاركة المرأة في وسائط الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وإمكانية الوصول إليها، أداة النهوض بالمرأة وتمكينها "، التي أقرها المجلس في تموز / يوليه. واتخذ المجلس أيضا إجراءات بشأن تقديم المساعدة إلى المرأة الفلسطينية؛ والنساء والفتيات في أفغانستان؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة؛ وإعادة تنشيط وتعزيز المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. واعتمدت اللجنة أيضا قرارا بشأن المرأة والطفلة وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، وعرضت عليه؛ واتخاذ قرار بشأن البلاغات المتعلقة بمركز المرأة.

واعتمدت الجمعية قرارات بشأن المرأة والمشاركة السياسية؛ والعنف ضد العاملات المهاجرات؛ تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية؛ القضاء على العنف المنزلي ضد المرأة؛ الطفلة؛ دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة؛ المرأة في التنمية؛ تحسين مركز المرأة في الأمم المتحدة؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وواصل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة التركيز على الأمن الاقتصادي للمرأة والتمكين السياسي، والدعوة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمساواة.

واصل المعهد بحوثه وتدريبه، وإقامة الشبكات ونشر المعلومات، ولا سيما من خلال نظام المعلومات والتوعية الشبكية للتوعية الجنسانية.

وشملت التعديلات التي أدخلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي على النظام الأساسي للمعهد الاستعاضة عن مجلس أمناءه بمجلس تنفيذي وتمكين الأمين العام من تعيين مديره، مع مراعاة قائمة المرشحين التي اقترحها المجلس. وفي كانون الأول / ديسمبر، عين الأمين العام كارمن مورينو مديرا جديدا للمعهد.

الفصل الحادي عشر

الأطفال والشباب والأشخاص المسنون

وفي عام 2003، واصلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) جهودها لضمان حصول كل طفل على أفضل بداية في الحياة؛ وتحصينه بالكامل وحمايته من الأمراض والعجز؛ وحصوله على التعليم الابتدائي الجيد؛ وحمايته من الأذى والإيذاء والعنف في أوقات الحرب والسلام وفي حالات الطوارئ. وتم منح جميع الشباب معلومات موثوقة عن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز.

واستمر التقدم المحرز صوب تنفيذ "عالم صالح للأطفال"، وهو الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة المعنية بالطفل التي عقدتها الجمعية العامة في مجالات الأهداف الرئيسية الأربعة لخطة عمل الوثيقة التي تعزز الحياة الصحية، والتعليم الجيد، وحماية الأطفال من الإيذاء والاستغلال والعنف، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز.

وواصلت اليونيسيف العمل على أولوياتها التنظيمية الخمس للفترة 2002-2005، ألا وهي: تعليم الفتيات؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز؛ والتنمية المتكاملة للطفولة المبكرة؛ التحصين "زائد"؛ وتحسين الحماية من العنف والاستغلال وسوء المعاملة والتمييز.

واستعرض تقرير الشباب العالمي لعام 2003، وهو تحليل شامل لحالة الشباب في العالم، المجالات العشرة ذات الأولوية لبرنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000 وما بعدها، وحدد خمسة شواغل جديدة ظهرت منذ اعتماد البرنامج. ونظر الاجتماع الثاني للفريق الرفيع المستوى لشبكة عمالة الشباب في مشروع برنامج عمل، أوصى بالخطوات الخمس التالية التي ستتخذها الشبكة.

وفي عام 2003، واصلت الأمم المتحدة جهودها لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة التي اعتمدتها الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في عام 2002. واقترحت الأمانة نهجا "من القاعدة إلى القاعدة" في استعراض وتقييم خطة العمل، وقدم الأمين العام في تموز/يوليه خريطة طريق لتنفيذه.

الفصل الثاني عشر

اللاجئون والمشردون

وفي عام 2003، انخفض العدد الإجمالي للأشخاص المعنيين بمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى حوالي 17 مليون شخص، من 20.8 مليون في عام 2002، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عودة الملايين من اللاجئين إلى ديارهم بعد انتهاء الأزمات التي طال أمدها، ولا سيما في أفريقيا وأفغانستان. ووجد ما يقرب من 5 ملايين شخص فروا من منازلهم حلا من خلال إعادة التوطين أو الاندماج المحلي.

وحققت المفوضية نجاحا في معالجة حالة اللاجئين في بعض المناطق، بينما أدت المشاكل في مجالات أخرى إلى تقويض التقدم. وشملت التطورات الإيجابية إعادة أكثر من نصف مليون لاجئ أفغاني إلى وطنهم في أكبر حركة عودة لهذا العام. وعلى الرغم من استمرار انعدام الأمن في أجزاء من أفغانستان، حافظت المفوضية على زخم العائدات وأحرزت تقدما كبيرا في ضمان إدراج العائدين في برامج التنمية الوطنية. وفي عمليات إعادة توطين أخرى واسعة النطاق، تم مساعدة الآلاف على العودة إلى مواطنهم الأصلية في أنغولا والبوسنة والهرسك وبوروندي وكوت ديفوار وإريتريا والعراق وليبريا ورواندا وسيراليون والصومال. وعلى الجانب السلبي، لا يزال الأشخاص الذين يساورهم القلق في حوالي 38 أزمة طال أمدها في جميع أنحاء العالم ينتظرون حلولا دائمة. ومن بين الحالات المثيرة للقلق الملحوظة في هذا الصدد الملايين من الأفغان ونصف مليون أنغولي ما زالوا في البلدان المجاورة، 000 700 لاجئ بوروندي ومشرد داخليا يتلاشى أملهم في العودة مع تعثر عملية السلام في البلد. وشمل آخرون نحو 000 165 لاجئ من الصحراء الغربية يعيشون في مخيمات في جنوب غرب الجزائر منذ أكثر من 25 عاما، وتزايد عدد المشردين داخليا، الذين يقدر عددهم بنحو مليوني نسمة، الذين اقتلعهم النزاع في كولومبيا، وشرد 000 290 منهم خلال العام. وفي تدفقات أخرى طازجة، فر أكثر من 000 300 لاجئ من بلدان أفريقية عديدة، مما أدى إلى حدوث حالات طوارئ واسعة النطاق في بعض الحالات.

وخلال السنة، انتهت المفوضية من إعداد التقرير المتعلق بعملية "مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام 2004"، الذي يهدف إلى تعزيز المكتب وتحسين وضعه للاضطلاع بولايته. وفي كانون الأول / ديسمبر، قامت الجمعية العامة بإلغاء الوقت المحدد لاستمرار المفوضية وقررت مواصلة المكتب إلى حين حل مشكلة اللاجئين. كما وسعت عضوية اللجنة التنفيذية للمفوضية من 64 دولة إلى 66 دولة. وفي تشرين الأول / أكتوبر، مددت الجمعية مدة ولاية رود لوبرز مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لفترة سنتين تبدأ في 1 كانون الثاني / يناير 2004.

الفصل الثالث عشر

الصحة والغذاء والتغذية

وفي عام 2003، واصلت الأمم المتحدة تعزيز صحة الإنسان وتنسيق المعونة الغذائية والأمن الغذائي ودعم البحوث في مجال التغذية.

وفي نهاية عام 2003، كان حوالي 37.8 مليون شخص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. وخلال السنة، أصيب ما يقدر بنحو 4.8 مليون شخص بالفيروس، و 2.9 مليون شخص قد ماتوا نتيجة لذلك. وفي أيلول / سبتمبر، عقدت الجمعية العامة أربع جلسات عامة رفيعة المستوى مكرسة لمتابعة نتائج دورتها الاستثنائية السادسة والعشرين (2001) وتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، الذي اعتمد أثناء الدورة الاستثنائية. وواصل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز تنسيق أنشطة الأمم المتحدة من أجل الوقاية من الإيدز ومكافحته، بما في ذلك تنفيذ الإعلان. وفي كانون الأول / ديسمبر، أطلق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز ومنظمة الصحة العالمية مبادرة "من 3 إلى 5"، وهو مشروع عالمي لتوفير العلاج المضاد للفيروسات العكوسة إلى 3 ملايين شخص في البلدان النامية بحلول نهاية عام 2005. واستمرت الجهود أيضا في سبيل تحقيق التنمية الألفية للأمم المتحدة هدف وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والبدء في عكس اتجاهه بحلول عام 2015.

ودعما لعقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، 2001-2010، دعت الجمعية العامة المجتمع الدولي إلى دعم تنمية القدرة على تصنيع شباك حشرية في أفريقيا وتشجيع وتسهيل ونقل التكنولوجيا اللازمة لجعل الشبكات المتكاملة للأمراض أكثر فعالية وطويلة الأمد. واتخذت تدابير لتعزيز مبادرة دحر الملاريا التي أطلقتها منظمة الصحة العالمية في عام 1998 بهدف خفض عبء الملاريا في العالم إلى النصف بحلول عام 2010. واتخذت الجمعية العامة أيضا إجراءات لمعالجة أزمة السلامة على الطرق العالمية. وتم الانتهاء من نص اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في شباط / فبراير واعتمدته جمعية الصحة العالمية في أيار / مايو.

وأشار برنامج الغذاء العالمى الذى يعد مشروعا مشتركا بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الى وجود 104.2 مليون شخص يقدمون 6 ملايين طن من المساعدات الغذائية. ومن خلال عملية الإغاثة التي قام بها برنامج الأغذية العالمي في العراق، بلغ مجموع عدد السكان الذين بلغ عددهم حوالي 2.1 مليون طن من الأغذية حوالي 27 مليون نسمة. وواصلت منظمة الأغذية والزراعة تنفيذ خطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 وإعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 2002: خمس سنوات بعد الانعقاد، الذي دعا المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتعهد الذي قطعه في مؤتمر القمة بتخفيض عدد الجياع إلى النصف حوالي 400 مليون بحلول عام 2015.

الفصل الرابع عشر

المراقبة الدولية للمخدرات

وخلال عام 2003، أكدت الأمم المتحدة من جديد، من خلال لجنة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التزامها بتعزيز التعاون الدولي وزيادة الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات العالمية مشكلة. وركزت أنشطة مكافحة المخدرات في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة أساسا على تنفيذ خطة عمل عام 1999 لتنفيذ الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، الذي استخدم كدليل للدول الأعضاء في اعتماد استراتيجيات وبرامج للحد من الطلب غير المشروع على المخدرات في بغية تحقيق نتائج هامة بحلول عام 2008.

وساعد المكتب الدول على الامتثال للمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات وأيد المجتمع الدولي في تحقيق أهداف التدابير التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية لعام 1998 بشأن مشكلة المخدرات العالمية. وقام المكتب، من خلال برامجه للتعاون التقني، بتعزيز أنشطة مكافحة المخدرات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية والمبادرات الرامية إلى قمع الاتجار بالمخدرات، ومنع إساءة استعمال المخدرات، وتعزيز خدمات العلاج وإعادة التأهيل. وأيد الجهود الوطنية الرامية إلى الحد من زراعة خشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا والقنب غير المشروع أو القضاء عليها عن طريق مشاريع التنمية البديلة وتقدير مدى زراعة المحاصيل غير المشروعة في المناطق الرئيسية للإنتاج غير المشروع.

وأوصت لجنة المخدرات – وهي الهيئة الرئيسية المعنية بوضع السياسات في الأمم المتحدة المعنية بمكافحة المخدرات – بعدد من مشاريع القرارات المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي واتخذت قرارات بشأن مسائل من قبيل خفض الطلب على المخدرات غير المشروعة ومنع إساءة استعمال المخدرات، والاتجار بالمخدرات وعرضها بصورة غير مشروعة، وتنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، والمسائل الإدارية ومسائل الميزانية، وتعزيز آلية الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وفي تموز / يوليه، حث المجلس الحكومات على مواصلة الإسهام في الحفاظ على التوازن بين العرض والطلب المشروعين للمواد الخام الأفيونية للأغراض الطبية والعلمية.

واستعرضت الهيئة تأثير المخدرات غير المشروعة على التنمية الاقتصادية، واستمرت في الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات الدولية الرئيسية الثلاث لمراقبة المخدرات، ولتحليل حالة المخدرات في جميع أنحاء العالم، ولفت انتباه الحكومات إلى أوجه الضعف في الرقابة الوطنية والامتثال للمعاهدات، وتقديم اقتراحات وتوصيات من أجل إدخال تحسينات على الصعيدين الوطني والدولي.

الفصل الخامس عشر

الإحصاءات

وواصلت الأمم المتحدة برنامج عملها الإحصائي في عام 2003، وذلك أساسا عن طريق اللجنة الإحصائية والشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة. وفي آذار / مارس، أقرت اللجنة الإجراءات المقترحة من الشعبة دعما لجولة تعدادات السكان والمساكن لعام 2010؛ على مشروع اختصاصات اللجنة الاستشارية المعنية بالمؤشرات المنشأة حديثا؛ وأيدت مشروع برنامج عمل شعبة الإحصاءات لفترة السنتين 2004-2005.

واستعرضت اللجنة عمل مجموعات البلدان والمنظمات الدولية في مختلف مجالات الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والبيئية وقدمت توصيات واقتراحات محددة.

الجزء الرابع
قضايا قانونية

الفصل الأول
محكمة العدل الدولية

وفي عام 2003، أصدرت محكمة العدل الدولية ثلاثة أحكام، وأصدرت 12 أمراً، وكان لديها 26 قضية خلافية وطلب واحد للحصول على فتوى معلقة أمامها.

وفي خطاب ألقاه في 31 تشرين الأول / أكتوبر أمام الجمعية العامة، أوضح رئيس محكمة العدل الدولية أن العديد من القضايا قد أصبحت أكثر تعقيدا نتيجة للاعتراضات الأولية من جانب المجيبين على الاختصاص أو المقبولية، والمطالبات المضادة، وطلب الحصول على إذن بالتدخل، وطلبات الإشارة المؤقتة التدابير التي تم تناولها على سبيل الاستعجال. وذكر أن المحكمة، التي تضطلع بمهامها في تسوية المنازعات، التي تجسد مبدأ المساواة بين الجميع أمام القانون، تقوم بدور الوصي على القانون الدولي وتكفل الحفاظ على نظام قانوني دولي متماسك. وأكد الرئيس للجمعية أن المحكمة ستواصل جهودها الرامية إلى الاستجابة للآمال التي توضع فيها.

الفصل الثاني

المحاكم والهيئات القضائية الدولية

وفي عام 2003، تقدمت المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام 1991 باستراتيجيتها الرامية إلى استكمال التحقيقات في عام 2004 والمحاكمات الابتدائية في عام 2008. أيار / مايو، عدل مجلس الأمن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة للسماح للقضاة المخصصين، خلال فترة تعيينهم في المحاكمة، بالفصل في الإجراءات التمهيدية في قضايا أخرى. وأعاد المجلس تعيين كارلا ديل بونتي مدعية عامة للمحكمة لفترة أربع سنوات اعتبارا من 15 أيلول / سبتمبر 2003.

وخلال السنة، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المرتكبة في إقليم الدول المجاورة بين 1 كانون الثاني / يناير و 31 كانون الأول / ديسمبر 1994 أصدرت خمسة أحكام، وهو العدد الأكبر الذي صدر في سنة واحدة. وقام المجلس بتعديل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أجل زيادة عدد القضاة المخصصين الذين قد يستخدمون في أي وقت من أربعة إلى تسعة، وتمكينهم من الفصل في الإجراءات التمهيدية في قضايا أخرى غير أولئك الذين عينوا لمحاكمتهم . كما عدل المجلس النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لإنشاء منصب جديد للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وعين بعد ذلك حسن بوبكر جالو مدعيا عاما لفترة أربع سنوات اعتبارا من 15 أيلول / سبتمبر 2003. وحتى ذلك الحين، كان المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة يعمل أيضا بوصفه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

الفصل الثالث

الجوانب القانونية للعلاقات السياسية الدولية

وخلال عام 2003، أصبحت المحكمة الجنائية الدولية، التي أنشأها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998، مؤسسة قضائية تنفيذية. وعقب انتخاب الدورة الثامنة عشرة لمجلس الإدارة للدول الأطراف في نظام روما الأساسي، عقدت المحكمة الجنائية الدولية اجتماعها الافتتاحي في لاهاي، هولندا، في 11 آذار / مارس. وقد اكتمل تشكيلها الإداري بتعيينها رئيسا لها ودستورها من قبل المحكمة الجنائية الدولية وتعيين كبار مسؤوليها وهيئاتها الفرعية في الدورة الثانية لجمعية الدول الأطراف. وفي كانون الأول / ديسمبر، دعت الجمعية العامة الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في نظام روما الأساسي إلى النظر في التصديق عليها أو الانضمام إليها وإلى جميع الدول للنظر في أن تصبح أطرافا في اتفاق امتيازات المحكمة الدولية وحصاناتها.

وواصلت لجنة القانون الدولي دراستها للمواضيع الملائمة للتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، واعتمدت مؤقتا مشاريع مبادئ توجيهية إضافية ومشاريع مواد بشأن التحفظات على المعاهدات والحماية الدبلوماسية. واعتمدت أيضا مشاريع المواد الثلاثة الأولى بشأن مسؤولية المنظمات الدولية.

وواصلت اللجنة المخصصة لاتفاقية قمع الإرهاب النووي واللجنة السادسة (القانونية) التابعة للجمعية العامة العمل على وضع مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي ومشروع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

وواصلت اللجنة المخصصة لنطاق الحماية القانونية بموجب اتفاقية عام 1994 المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها النظر في اتخاذ تدابير لتعزيز النظام القانوني القائم للحماية لموظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

الفصل الرابع

قانون البحار

وواصلت الأمم المتحدة في عام 2003 تعزيز القبول العالمي لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 واتفاقيها التنفيذيين بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، وعلى امتيازات وحصانات المحكمة الدولية لقانون البحار.

المؤسسات الثلاث التي أنشأتها الاتفاقية – السلطة الدولية لقاع البحار، والمحكمة الدولية لقانون البحار، ولجنة حدود الجرف القاري التي عقدت خلال السنة.

وفي 31 أيار / مايو 2003، بدأ نفاذ بروتوكول عام 1998 بشأن امتيازات السلطة الدولية لقاع البحار وحصاناتها.

الفصل الخامس

قضايا قانونية أخرى

وواصلت اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة في عام 2003 النظر، في جملة أمور، في المقترحات المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين من أجل تعزيز المنظمة وتنفيذها أحكام الميثاق بشأن تقديم المساعدة إلى الدول الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات بموجب الفصل السابع.

وواصلت لجنة العلاقات مع البلد المضيف معالجة شكاوى البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة. وشملت المسائل التي نوقشت التأخير في إصدار التأشيرات، ومشاكل النقل، والأمن والسلامة، ولوائح السفر.

وواصلت اللجنة المخصصة المعنية باتفاقية دولية لمكافحة استنساخ البشر لأغراض التكاثر نظرها في وضع ولاية للتفاوض بشأن اتفاقية دولية، في إطار فريق عامل تابع للجنة السادسة (القانونية).

واعتمدت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي الأحكام التشريعية النموذجية بشأن مشاريع البنية التحتية الممولة من القطاع الخاص. وفي كانون الأول / ديسمبر، أحاطت الجمعية العامة علما بالنموذج وطلبت إلى الأمين العام أن يدمج هذا النص والدليل التشريعي بشأن مشاريع الهياكل الأساسية الممولة من القطاع الخاص في منشور واحد.

وفي إجراءات أخرى، وافقت الجمعية العامة على المبادئ التوجيهية والتوصيات التي اقترحها الأمين العام لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، وعينت 25 عضوا في اللجنة الاستشارية للبرنامج لأربعة يناير 2004.

الجزء الخامس
قضايا مؤسسية وإدارية وقضايا الميزانية

الفصل الأول

تعزيز وتقييد منظومة الأمم المتحدة

وخلال عام 2003، بدأ تنفيذ برنامج الأمين العام لإصلاح المنظمة في تحقيق نتائج من حيث تحسين الخدمات المقدمة إلى الجمعية العامة، وزيادة التركيز في الأنشطة الإعلامية، والميزنة على أساس النتائج. وفي معرض إبراز التقدم المحرز صوب تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في تعزيز المنظمة، على النحو المبين في إعلان الألفية، أفاد الأمين العام بأن الأمم المتحدة أصبحت أكثر كفاءة وشفافية وخلاقة. وكانت في طليعة المعركة ضد الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز؛ تحسنت قدرتها على نشر عملياتها لحفظ السلام وبناء السلام؛ وعملت العناصر المتباينة في منظومة الأمم المتحدة على تحقيق اتساق أفضل.

وللمضي قدما في الإصلاحات، اقترح الأمين العام إعادة تنظيم إدارتي إدارة الجمعية العامة والمؤتمرات، والإعلام، وإنشاء قدرة على التخطيط الاستراتيجي في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز إدارة مكتب الأمم المتحدة المفوض السامي لحقوق الإنسان.

واعتمدت الجمعية العامة، من أجل تنشيط عملها، تدابير لتعزيز سلطتها ودورها وتحسين أساليب عملها. وطلبت إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن تحسين فعالية اللجنة الأولى (نزع السلاح والأمن الدولي). وحث الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن على إحراز تقدم بشأن جميع جوانب المسألة، وشجع مكتب المراقبة الداخلية على مواصلة تعزيز المساءلة في جميع أنحاء المنظمة.

الفصل الثاني

تمويل وبرمجة الأمم المتحدة

ولا تزال الحالة المالية العامة للأمم المتحدة إيجابية عموما في عام 2003، وإن كان هناك ما يدعو للقلق. وبحلول نهاية العام، كانت الأنصبة المقررة غير المدفوعة أقل بكثير مما كانت عليه في عام 2002، وزاد عدد الدول الأعضاء التي تسدد اشتراكاتها في الميزانية العادية بالكامل وفي الوقت المحدد زيادة كبيرة. ومع ذلك، انخفض مجموع النقدية وكانت الأرصدة النقدية للمحاكم سلبية. وبلغت الأنصبة المقررة غير المسددة 603 1 مليون دولار مقابل 684 1 مليون دولار في عام 2002، وبلغت الديون المستحقة للدول الأعضاء عن القوات والمعدات المملوكة للوحدات 449 مليون دولار مقابل 703 ملايين دولار في نهاية عام 2002.

واعتمدت الجمعية العامة اعتمادات ميزانية منقحة لفترة السنتين 2002-2003 قدرها 800 727 967 2 دولار، أي بزيادة قدرها 100 659 76 دولار عن الاعتماد الأولي البالغ 700 068 891 2 دولار. ووافقت على اعتمادات يبلغ مجموعها 300 860 160 3 دولار لفترة السنتين 2004-2005.

ونظرت الجمعية في مقترحات الأمين العام لإصلاح إجراءات استعراض الميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل، وتبسيط وتحسين عمليات التخطيط والميزانية. ووافقت على أن لجنة البرنامج والتنسيق لن تعد تستعرض مخطط الميزانية، وطلبت إلى الأمين العام أن يعد، لكي ينظر فيه في عام 2004، إطارا استراتيجيا ليحل محل الخطة المتوسطة الأجل الحالية البالغة أربع سنوات.

وواصلت لجنة الاشتراكات استعراض منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة لمساهمات الدول الأعضاء في ميزانية الأمم المتحدة.

واعتمدت الجمعية تنقيحات للخطة المتوسطة الأجل للفترة 2002-2005.

الفصل الثالث

موظفو منظومة الأمم المتحدة

وقد تعرضت الأمم المتحدة لضربة قاسية في 19 آب / أغسطس 2003 عندما تعرض مقرها في العراق لهجوم إرهابي وحشي أسفر عن مقتل 22 شخصا، 15 منهم من موظفي الأمم المتحدة، وإصابة 150 شخصا. وأدانت الجمعية العامة بشدة وندعو إلى تقديم الجناة إلى العدالة.

وخلال عام 2003، واصلت الجمعية العامة، من خلال لجنة الخدمة المدنية الدولية، استعراض شروط خدمة موظفي النظام الموحد للأمم المتحدة. واعتمدت الجمعية توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية المتعلقة بجدول المرتبات الأساسية / الدنيا ومنهجيات الدراسات الاستقصائية لأفضل شروط العمل السائدة في مراكز العمل في المقر ومراكز العمل خارج المقر، وطلبت إلى اللجنة أن تنظر في مستوى بدل الخطر للموظفين المحليين وأن تبت فيه.

وقدم الأمين العام تقريرا عن شروط الخدمة والتعويضات لرئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية ونائب الرئيس لرئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولأعضاء محكمة العدل الدولية وقضاة المحكمة الدولية والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ هيكل آخر؛ وتكوين الموظفين، ونسبة موظفي فئة الخدمات العامة إلى موظفي الفئة الفنية في اللجان الإقليمية؛ استخدام الأفراد المقدمين دون مقابل؛ مركز المرأة في الأمانة العامة؛ وتعدد اللغات في الأمانة العامة؛ وقواعد وأنظمة الموظفين؛ وسلامة الموظفين وأمنهم؛ ومتطلبات العضوية في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

وأصدر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييما لتنفيذ أحكام الجمعية العامة بشأن إدارة الموارد البشرية ومراجعة حسابات إدارة الاستثمارات والمشتريات والعقود في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، في حين أبلغت وحدة التفتيش المشتركة عن تنفيذ تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة .

وفي الجهود المتواصلة لتعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وموظفي المساعدة الإنسانية المرتبطين بها، حثت الجمعية العامة الدول على اتخاذ إجراءات أقوى لضمان التحقيق في أي تهديد أو عمل عنف ضد الموظفين الموجودين في أراضيها وتقديم مرتكبيها للعدالة، وطلبت إلى الأمين العام أن ينظر في سبل تعزيز حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

الفصل الرابع

المسائل المؤسسية والإدارية

في عام 2003، واصلت الأمم المتحدة معالجة المسائل الإدارية والمؤسسية من أجل ضمان كفاءة أداء المنظمة. واستأنفت الجمعية العامة دورتها السابعة والخمسين ودورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة؛ افتتحت فيها اللجنة دورتها الثامنة والخمسين في 16 أيلول/سبتمبر. ومنح مركز المراقب للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، واتفاق غوام (اتفاق إقليمي بين جورجيا وأوكرانيا وأوزبكستان وأذربيجان وجمهورية مولدوفا) وجماعة شرق أفريقيا. وأصبحت منظمة السياحة العالمية وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة.

وعقد مجلس الأمن 208 جلسات رسمية لمعالجة الصراعات الإقليمية وعمليات حفظ السلام وعدد من المسائل الأخرى المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين. ونظرت الجمعية العامة مرة أخرى في توسيع عضويتها.

وبالإضافة إلى دورتيه التنظيمية والموضوعية، عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعا خاصا رفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز (مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) ومنظمة التجارة العالمية.

ونظرت لجنة المؤتمرات في طلبات إدخال تغييرات على جدول المؤتمرات والاجتماعات لعام 2003، والتمست السبل الكفيلة بتحقيق الاستفادة المثلى من موارد خدمة المؤتمرات. وحثت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على مواصلة تقديم خدمات عالية الجودة خلال عملية الإصلاح الجارية.

وقدمت وحدة التفتيش المشتركة توصيات لتحسين بعض عمليات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: إدارة نظم المعلومات؛ والأنشطة المدرة للدخل؛ وممارسات الاستعانة بمصادر خارجية؛ والخدمات المشتركة للمنظمات التي تتخذ من فيينا مقرا لها. وأحاطت الجمعية العامة علما باستعراض الازدواجية في العمليات والإجراءات الإدارية للأمم المتحدة التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية. واتخذ قرارا يهدف إلى تعزيز الزخم السياسي في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

وأبلغ عن إحراز تقدم في المراحل المبكرة من تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني مجمع الأمم المتحدة وبشأن التدابير الرامية إلى تعزيز أمن وسلامة مباني الأمم المتحدة. وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، قررت الجمعية العامة أن يظل البند المعنون "قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة" للنظر فيه خلال دورتها الثامنة والخمسين المستأنفة (المقرر 565/58).